الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي الإسبوعى

(494)

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	12
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	14
حقوق الإنسان فى العالم	92

حقوق الإنسان: مراقبتنا للانتخابات البلدية ليست مستبعدة

المصدر: جريدة الوطن الجمعة 18 شعبان 1436هـ - 5 يونيو 2015م
http://alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=225870&CategoryID=5

الرياض: نايف العصيمي
من المنتظر أن تنطلق الدورة الثالثة للانتخابات البلدية في المملكة أغسطس المقبل، وجرت العادة في الدورات السابقة أن تشارك الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في الرقابة على الانتخابات، إلا أن رئيس الجمعية الدكتور مفلح القحطاني أكد لـ"الوطن" أن البلديات لم تطلب حتى الآن مشاركة الجمعية، بالإضافة إلى أن الجمعية ذاتها لم تبادر على حد قول الرئيس، لكنه لم يستبعد أن تراقب الجمعية الدورة المقبلة.
وعن الدور الذي قامت به الجمعية في الدورات السابقة، أوضح القحطاني أن الجمعية كانت في السابق تشكل مجلسا تنسيقيا لمراقبة الانتخابات، كما أن المجلس يقوم بالاطلاع على قوائم الناخبين والمنتخبين والمرشحين، وقياس مدى الشفافية في الانتخابات، بالإضافة إلى مراقبة مدى حصول المرشحين على حقوقهم في عملية إبراز برامجهم الانتخابية، إلى جانب بعض العناصر الأخرى.
وأفصح رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في حديثه إلى الصحيفة أن الجمعية في السابق لم ترصد شراء أصوات ناخبين، مضيفاً "هذه المسألة من العناصر التي ترصدها أي جهة رقابية، لكن بشكل عام الانتخابات في المملكة لم يرصد فيها تدخل الدولة في عملية توجيه الناخب لأشخاص معينين، بل كانت الدورات الماضية انتهت بحرية وشفافية".

يعملون بالتحطيب ولا يجدون سوى العشش للسكنى ومن دون هوية شاهد.. الفقر والأمّيّة والمرض "ثالوث" يتكالب على أهالي قرية الجويني

المصدر: جريدة سبق الجمعة 18 شعبان 1436هـ - 5 يونيو 2015م
http://sabq.org/0I8gde

عوض الفهمي - سبق - أضم (تصوير : عبد الرحمن الزهراني):
قرية الجويني الواقعة جنوب محافظة أضم التابعة لمنطقة مكة المكرمة من يزورها للمرة الأولى تصيبه الدهشة مما يشاهده ، جميعهم أبناء قبيلتي (الحسانية والعداوين)، يسكنون العشش ، ويشربون من مياه الآبار الملوثة ، ويعملون في قطع الأشجار وجمع الحطب من أجل أن يجلبوا لأسرهم لقمة العيش.
"سبق" زارت قرية الجويني والتقت سكانها في منازلهم ووقفت على احتياجاتهم بعد أن عاشت معهم على مدى أربع ساعات متواصلة سمعت من خلالها العديد من القصص المحزنة ، وشاهدت الحالات الإنسانية المبكية ، ووقفت على قضايا رأت أنها بسيطة لكنها أمام القانون والنظام قد تكون صعبة جدًا.
الفقر يعصف بالقرية بأكملها

بدأنا الرحلة عند وصولنا إلى قرية الجويني بعدما شاهدنا منازل العشش بعضها قديم وبعضها الآخر حديث البناء، فبدأنا بمنزل المواطن عبد الله محمد سالم الحسني والذي يعد من مواليد تلك المنطقة قبل 30 عامًا – حسب قوله ، والذي يعيش في منزل مكون من ثلاث غرف دون حمام أو مطبخ تم بناؤه على نفقة فاعل خير من منطقة القصيم.
الحسني حينما شاهدنا أسرع إلى إحدى الغرف وأخرج لنا الطفل (معاذ، سنة واحدة) وهو يحمله على كتفه قائلاً ابني يبلغ من العمر عامًا واحدًا ويعاني شبه شلل بقدمه اليسرى حيث لا يستطيع أن يمد قدمه إلى الأمام ، بالإضافة إلى عيب خلقي في القفص الصدري حيث إن الجانب الأيمن بارز بشكل مرتفع بينما الجانب الأيسر منخفض جدًا.
وأكد أنه ذهب به لمستشفى أضم العام وتم تحويله لقسم العظام بمستشفى الملك عبد العزيز بجدة والذي اعتذر عن علاجه بحجة أنني لا أملك هوية وطنية وإنما أملك تصريحًا من شيخ القبيلة للتنقل من مدينة لأخرى لكن المستشفى لا يقبله ، فعدت به إلى المنزل وما زلت أبحث له عن مستشفى حكومي يستطيع علاجه أو فاعل خير يستطيع التكفل بعلاجه بأي مستشفى خاص متقدم.
وقال الحسني : أسرتي مكونة من ستة أفراد أنا وزوجتي بالإضافة إلى ثلاثة أبناء ذكور وبنت واحدة ولا أملك أي دخل مادي سوى ما يأتي من أهل الخير بين الفينة والأخرى.
أكبر أسرة بالقرية
السيد عبد الله محمد الحسني 42 عامًا يعد صاحب أكبر أسرة في تلك القرية حيث إنه متزوج من ثلاث نساء ولديه من الأبناء (32) فردًا بينهم 17 من الذكور و15 بنتًا، أغلبهم التحقوا بالمدارس الحكومية لكنهم يتوقفون عن إكمال دراستهم بعد المرحلة الثانوية لعدم حملهم الهوية الوطنية.
ويقول عبد الله : لا أملك من حطام الدنيا شيئًا سوى ما أجنيه من وراء قيامي بجمع الحطب وبيعه لأجلب بقيمته لقمة العيش لأسرتي الكبيرة، على الرغم من كل الصعوبات التي يواجهها من قِبل فرع الزراعة والذي يمنع الاحتطاب بناء على التعليمات لكنه يقول " إن لم أجمع الحطب فإن أسرتي ستموت جوعًا".
ويذكر عبد الله بعض المواقف التي مر بها حيث إنه قبض عليه ذات مرة وتمت مصادرة سيارته من نوع هايلوكس موديل 82م بعد أن فوجئ بنقطة تفتيش وهو لم يكن يحمل استمارة لتلك السيارة لعدم حمله هوية وطنية، فتمت مصادرة تلك السيارة نهائيًا ليعود لمنزل أسرته على خفي حنين وهو يذرف الدموع بعد أن فقد الوسيلة الوحيدة التي كانت تعينه على جلب قوت يومه لأسرته الكبيرة.
عبد الله أكد أنه عاد قبل أسبوع من الرياض بعد أن راجع عددًا من الدوائر الحكومية في قضية الهوية الوطنية له ولعدد من أبناء قبيلة العدواني ، حيث قال (معاملتنا تمت إحالتها للداخلية).
لهوية ودراسة الأبناء
أبناء قرية الجويني من البنين والبنات يسمح لهم بالالتحاق بالمدارس الحكومية الابتدائية والمتوسطة والثانوية لكنه بعد أن يكمل الطالب أو الطالبة المرحلة الثانوية لا يستطيع أن يكمل دراسته لعدم وجود هوية وطنية لديه، كما أن المدرسة لا تسمح للطالب باستلام الشهادة الدراسية الأصلية إنما يعطى صورة منها والأصل تبقى بالمدرسة حتى إحضار الهوية الوطنية عندها تُسلم له.
يقوم سكان قرية الجويني بتزويج أبناء بعضهم بعضًا بمهر لا يتجاوز (10 آلاف ريال) حيث يقومون بإحضار المأذون الشرعي الرسمي من السعوديين ويتم عقد النكاح بحضور ولي الأمر والشهود ويدفع المهر ، ولا يتم اشتراط إجراء التحليل الطبي للعريس والعروس، كما أن العريس منهم لا يمكن له أن يملك عقد النكاح إلا بعد أن يحضر الهوية الوطنية ، فما معه من أوراق ثبوتية سواء مصدقة من شيخ القبيلة أو تصريح من جهة رسمية لا يسمن ولا يغني من جوع لحامله.
الشباب
تضم قرية الجوينيين قرابة 70 شابًا في سن العمل يذهبون إلى محافظة جدة وإلى مكة المكرمة بحثًا عن لقمة العيش من خلال العمل حلقة الخضار ، لكن سرعان ما يعودون أدراج الرياح حيث يتم منعهم من العمل بسبب حملهم لتصاريح غير معترف بها ، إذ لابد من إحضار الهوية الوطنية.
(سالم 6 سنوات) طفل منغولي، يقول والده (يحيى نامس 41 عامًا) ذهبت به إلى مستشفى أضم، وتم تحويله لمستشفى المساعدية بجدة والذي أجرى له عدة فحوص طبية وعملية بالكتف اليمنى ، ثم تمت إحالته إلى قسم الأنف والأذن والحنجرة بمستشفى الملك فهد لكنهم طلبوا مني الهوية الوطنية فأبلغتهم أنني لا أملك سوى تصريح تنقل لكنهم رفضوا قبوله فعدت لقرية الجويني من جديد ، مؤكدًا أن المشرفة على حالة الطفل (سالم) بمستشفى المساعدية أبلغته أن الطفل بحاجة ماسة إلى طبيب أنف وأذن وحنجرة لكني لم أجد من يقبله أو يتكفل بعلاجه بأي مستشفى آخر حتى اليوم.
حال المسنين والأطفالعلى عبده 70 عامًا وهو مسن أُصيب بجلطة تسببت في شلل الجزء الأيسر وجعلته بطيء الحركة ، بالإضافة إلى معاناته مع مرض الضغط ، لديه من الأبناء 6 منهم 5 بنات وولد واحد. وتقوم اثنتان من بناته بالصرف

عليهما من خلال عملهما في إحدى مدارس البنات حيث يقمن بتنظيف المدرسة مقابل 1000 ريال للواحدة منهن، يذهب منه مبلغ 250 من كل واحدة منهن أجرة السائق الذي يقوم بإيصالهن للمدرسة التي يعملن بها.

(الطفلة فاطمة 14 عامًا) لا تتكلم ولا تسمع ولا تأكل وإنما تعيش على شرب الحليب فقط منذ ولادتها وحتى اليوم .

يقول والدها علي النعمي راجعت بها مستشفى أضم وأكد الطبيب وجود نقص في الأكسجين لديها وأنها تحتاج إلى تحويل لمستشفى متقدم لكن عدم وجود هوية وطنية لديّ حال دون ذلك.

ويعول النعمي أسرة مكونة من 17 فردًا 6 ذكور و 8 بنات، بالإضافة إلى زوجتين ويسكن بمنزل مكون من غرفتين ومطبخ واحد فقط. ولا يوجد له دخل حاليًا فقد كان يعمل مندوبًا للمعلمات، حيث يحضر لهن طعام الإفطار من محافظة أضم مقابل راتب مقطوع شهريًا قدره 500 ريال، والآن وبعد أن انتهى العام الدراسي توقف الدخل وأصبح النعمي وأسرته على حسنة المحسنين.

ولد الطفل خالد قبل عامين ونصف العام وهو فاقد لإحدى خصيتيه وقد ذكر والده (درويش محمد الحسني) أنه راجع به مستشفى أضم وأكدوا له أنه يحتاج إلى تحويل عاجل جدًا لأحد مستشفيات جدة وتوقف الأمر بحجة أنني لا أملك هوية وطنية إنما تصريح لن يتم معالجة ابني به.

في قرية الجويني أكثر من 200 مسن ممن يرغبون في أداء فريضة الحج في كل عام، لكن الجمعيات الخيرية ترفض ذلك لأنهم لا يستطيعون استخراج تصاريح حج لهم بحكم أنهم لا يحملون هويات، فيما ناشد مسنون عدة من أهالي قرية الجويني أهل الخير مساعدتهم في أداء فريضة الحج حيث إن أغلبهم لم يؤدِ الحج الفريضة حتى اليوم.

الأمّيّة بالشعائر الدينية

تعاني قرية الجويني أمية بالغة في الجوانب الدينية منتشرة بين سكان القرية، وخصوصاً بين كبار السن من الجنسين؛ فغالبيتهم لا يحفظون الفاتحة ولا يجيدون قراءتها، كما أنهم لا يعرفون عدد ركعات الصلوات الخمس، ولا يفرقون بين الصلاة الجهرية والصلاة السرية.

الناحية الصحية

يواجه أهالي الجويني صعوبة بالغة في تلقي العلاج ببعض المستشفيات الحكومية خصوصًا عند تحويلهم إلى مستشفيات كبيرة في مكة وجدة ، حيث لا يعترف مسؤولو تلك المستشفيات بالتصريح الذي يحملونه الأهالي وتتم المطالبة بالهوية الوطنية مما يتسبب في حرمانهم من تلقي العلاج كما حدث مع كثير من الحالات التي وقفت عليها "سبق" اليوم.

شهر رمضان

عند حلول شهر رمضان المبارك تبذل جمعية البر بمركز الجائزة جهودًا كبيرة في توفير مياه الشرب ووجبات الإفطار لأهالي القرية، لكن الجمعية بحاجة إلى من يدعمها لتتمكن من توفير احتياجات السكان على مدى شهر رمضان المبارك.

متطلبات القرية

من جهة أخرى ذكر أحد المواطنين المجتهدين في الجانب الإغاثي لقرية الجويني أن القرية بلغ عدد سكانها اليوم قرابة 1000 نسمة، وهم بحاجة ماسة جدًا إلى جمعية خيرية أو أهلية مستقلة خاصة بهم فقط دون غيرهم ، حيث إن المبنى جاهز ولكنهم يحتاجون إلى جهة رسمية تشرف عليها فقط لتكون مظلة رسمية ويكون عمل تلك الجمعية الخيرية حسب النظام.

مطالبات بالجنسية

أهالي قرية الجويني من أبناء قبيلتي الحسانية والعداوين يطالبون بالحصول على الجنسية السعودية منذ عشرات السنين وقد زارتهم عدة جهات حكومية كان من أهمها باحثون من الضمان الاجتماعي قاموا بعمل مسوحات لجميع السكان، وكذلك جمعية حقوق الإنسان التي التقت الأهالي ووقفت على مشاكلهم ومعاناتهم، وما زالت هناك معاملات رسمية لهؤلاء المواطنين في عدة جهات منها وكالة الأحوال المدنية بالرياض، ووزارة الداخلية، وجميعها بشأن الحصول على الجنسية السعودية، كما كلف الأهالي أحد المحامين السعوديين بمتابعة معاملاتهم وسرعة إنهائها . كما أن البعض منهم والدهم سعودي لكنه لم يستطع إضافته لأسباب غير معروفة.

مختصون: العدل يحقق التنمية المتوازنة وينعكس على حياة الناس

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 18 شعبان 1436هـ - 5 يونيو 2015م
اضغط هنا

داود الكثيري – جدة
أوضح مسؤولون أن العدل والمساواة يحققان التوازن في الحقوق والواجبات وهو ما ينعكس بصورة كبيرة على التنمية وعلى حياة الناس بصفة عامة، وهذان المبدان يحققان عدم التفرقة والتمييز سواء كان على مستوى المناطق أو الأفراد، وهو ما يدفع إلى عملية ما يعرف بالتنمية المتوازنة ومساواة الناس بذات الحقوق في الخدمات المقدمة لهم.
وأوضح د.بكر بن حمزة خشيم العضو السابق باللجنة الأمنية بمجلس الشورى، أن كلمة خادم الحرمين الشريفين تؤكد أن العدل من أعظم قيم المجتمع على الإطلاق وأبعدها حيوية وأهمية، لأن استقامة المجتمع وأحكامه وفق قيمة العدل يفضي حتمًا إلى إنقاذ قيم اجتماعية أخرى عديدة وأساسية، فالأمن مثلًا مرهون بالعدل، والظلم مفضي إلى غيابه، وغياب الأمن يهدد كل قيم المجتمع، يهدد الحياة والعرض والمال والدين، يفتت معاني الألفة والود والترابط في المجتمع، فالعدل تأكيد لما نصت عليه أنظمة الدولة في نظامها الأساسي، كما أنها في الوقت ذاته أكبر رد على المنظمات الحقوقية الدولية المغرضة والتي تريد النيل من الوطن والمواطنين.
وأشار إلى أن نشر العدل يساهم في تحقيق التنمية والتقدم في المجتمعات. كما أن العدل ينعكس أثره على الحياة والمجتمع من تحقيق للاستقرار والطمأنينة كنتيجة للشعور بالإنصاف والمساواة والشفافية.
وأوضح رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني أن كلمة الملك سلمان حفظه الله تعد من القواعد الأساسية لحقوق الإنسان، حيث تشير إلى أنه لا أحد فوق القانون فالكل أمامه سواء. وعدّ القحطاني الكلمة بمثابة أكبر رد على التقارير التي تصدر من جهات مغرضة، وفي الوقت ذاته تشير إلى أن على المسؤولين في كافة مرافق الدولة أن يأخذوا في اعتبارهم أنهم قد يُعرضون على القضاء ويخضعون للمساءلة». وأضاف إن كلمة الملك هي تأكيد وتفعيل لتلك الأنظمة القائمة والمستمدة من الكتاب والسنة.
أما الدكتور حسين ناصر الشريف العضو المؤسس للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالمملكة والمشرف العام السابق على فرع الجمعية بمنطقة مكة المكرمة قال إن نشر العدل يحفز الموظف في المؤسسات والإدارات الحكومية والخاصة على العمل فهو كذلك يحفز العامل في عمله الخاص سواء كان زراعة أو تجارة أو صناعة. فعندما يطمئن الإنسان على ممتلكاته.

الأمن وحقوق الإنسان في ندوه بشرطة المدينة

المصدر: جريدة المدينة الاحد 20 شعبان 1436هـ - 7 يونيو 2015م
اضغط هنا

موسى الجهني – المدينة
نظّمت إدارة الشؤون القانونية بمنطقة المدينة المنورة في مبنى مديرية شرطة المنطقة ندوة تحت عنوان الأمن وحقوق الإنسان، وذلك في صالة الأمير محمد بن نايف الثقافية، بحضور كبير من رجالات الأمن من كافة القطاعات الأمنية

بالمنطقة، وقد بيّن الرائد عبدالله السناني مدير إدارة الشؤون القانونية بأن الندوة تهدف إلى نشر ثقافة حقوق الإنسان، وترسيخ مفاهيمها في الوسط الأمني والأجهزة الأمنية، وارتكازًا على ما جاء به الدين الإسلامي الحنيف، وشريعته الغرّاء، والأنظمة واللوائح الشرعية بالمملكة، والتي أكدت في جملتها على احترام تلك الحقوق، وصيانتها من أي انتهاك. وأضاف إن الندوة تسعى إلى رفع مستوى الحس الأمني، والثقافة الإجرائية القانونية، وتعزيز الثقة بالنفس، ونظرًا لطبيعة العمل الأمني وتحسين جودة مخرجاته، وتنمية روح التعاون البنّاء بين رجال الأمن والجمهور، والمشاركة المجتمعية على نحو يحقق الأهداف لتحقيق الأمن بشكل شمولي، يتوازى فيه حفظ الحقوق، وأداء الواجبات. وقال إن هذه الندوة تستهدف جميع ضباط وأفراد الأمن العام عمومًا، وقد تمّت بناء على موافقة معالي مدير الأمن العام الفريق عثمان المحرج، وبإشراف مباشر من مدير شرطة المنطقة اللواء عبدالهادي بن درهم الشهراني، ومتابعة مستمرة من مدير الإدارة العامة للشؤون القانونية العميد سعود بن صالح الطريفي.
وتقدم السناني بالشكر الجزيل لفرع جمعية حقوق الإنسان بمنطقة المدينة المنورة على مشاركتهم في هذه الندوة.

سهيلة زين العابدين لـ×عين اليوم×: لماذا التعقيد لإصدار جواز سفر للمرأة؟

المصدر: جريدة عين اليوم الاربعاء 23 شعبان 1436هـ - 10 يونيو 2015م
اضغط هنا

لجين الأحمدي – عين اليوم
وصفت لـ"عين اليوم" عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتورة سهيلة زين العابدين أن الرجال في الجزيرة العربية قبل اكتشاف البترول كانوا يثقون في المرأة أكثر من ثقتهم فيها الآن، فعند ذهابهم للصيد واستخراج اللؤلؤ كانوا يتركون خلفهم النساء مستأمنيهن على القرية وشيوخها وأطفالها لفترة تصل للأربعة أشهر، أما في عصرنا الحالي فهناك عدم ثقة فيها بالرغم مما وصلت له المرأة في المملكة من مكانة متميزة في المجتمع حققت خلالها إنجازات على مستوى عالمي.
وجاء استنكار الدكتورة سهيلة زين العابدين بعد تأكيد المدير العام للجوازات اللواء سليمان اليحيى بالسماح للمرأة بإصدار جواز سفر خاص بها في حال حصولها على خطاب من المحكمة يسمح لها بذلك من دون طلب إذن ولي الأمر.
وتساءلت العابدين؛ لماذا إصدار جواز سفر المرأة يتوقف على خطاب من المحكمة وإثبات حالة وموافقة من القاضي وإجراءات تعقد وتأخر من سفرها الذي قد يكون للضرورة؟ فالبعض قد يضطر للالتحاق بأحد من عائلته يتلقى علاجًا في الخارج، أو زيارة أخت لأختها في بلد الابتعاث وغيره.
وأضافت متسائلة: لماذا الشاب الذي في عمر العشرين لا يطلب منه إذن ولي الأمر عند إصدار جواز سفره؟، بينما والدته يُطلب منها خطاب من المحكمة لإصدار جواز سفر لها بدون إذن ولي الأمر، مع العلم بأن هذه المرأة هي التي أنجبت وربت هذا الشاب فهل تتم الثقة بالشاب الذي هي ربته ولا تتم الثقة فيها نفسها.
وأشارت إلى أن جميع الدول الإسلامية تمشي على الإسلام ومتمسكة به، وبالرغم من ذلك ليس فيها نظام أن إصدار الجواز يتطلب خطابًا من المحكمة، وعلى سبيل المثال الكويت هي دولة خليجية وظروفها مثل ظروف المملكة، وبها نفس الأعراف والعادات والتقاليد وبها من المتشددين والمتزمتين مثل بعض من في المملكة وبالرغم من هذا فإن إصدار الجواز لديهم لا يتوقف على شروط.
وأخيرًا اقترحت العابدين أنه حتى إن كان إصدار جواز السفر يتوقف على ضوابط وخطاب من المحكمة ينبغي ألا ينطبق هذا الخطاب على الكل، فيتوقف مثلًا على من هم تحت الـ21 عامًا، ولا يشمل من هم فوق الـ25 عامًا.

"حقوق الإنسان": عدد القضايا انخفض باستثناء "العنف ضد الطفل"

المصدر: جريدة الحياة الخميس 24 شعبان 1436هـ - 11 يونيو 2015م
اضغط هنا

الدمام – رحمة ذياب

كشفت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عن تنامي ملاحظ في قضايا العنف ضد الأطفال خلال 2014، مقارنة بالأعوام السابقة، ففيما انخفضت كل أنواع القضايا الأخرى بحسب تصنيفات الجمعية، فإن قضايا العنف ضد الطفل مثلث 28 في المئة من مجمل القضايا المماثلة طوال ستة أعوام، لافتة إلى تنوع حالات العنف، ومن بينها حالات «تحرش جنسي».

وأوضحت الجمعية في تقريرها السنوي (اطلعت «الحياة» عليه)، أنها تلقت خلال 2014، 2838 قضية، منها 640 شكوى إدارية، ومن السجناء 573، والعمالية 193، والعنف الأسري 312، والأحوال الشخصية 205، والأحوال المدنية 383، والعنف ضد الطفل 173، والقضائية 55، والأخرى 304.

وأوضحت الجمعية أن العدد الإجمالي للقضايا سجل انخفاضاً، بنسبة سبعة في المئة. إلا في قضايا الطفل، إذ استحوذ 2014 على 28 في المئة من مجمل هذه النوعية من القضايا المسجلة طوال ستة أعوام، فيما بلغت نسبتها في 2013، 18 في المئة. فيما تراجعت القضايا الأخرى بنسب متفاوتة، فانخفضت القضايا المدنية بنسبة 12 في المئة، والعنف الأسري عشرة في المئة، والسجناء ثمانية في المئة، والشخصية سبعة في المئة، والأخرى ستة في المئة، والإدارية خمسة في المئة، والعمالية أربعة في المئة والقضائية ثلاثة في المئة.

وتصدر العنف البدني والنفسي الشكاوى الواردة المتعلقة بتعنيف الأطفال، بحسب تقرير جمعية حقوق الإنسان، ثم الحرمان من التعليم، والعنف الناتج من إدمان المخدرات، والتحرش الجنسي، وطلب الإيواء، والاتهام والقذف، والحرمان من الأم، ومن الراتب، ومن العمل، والهروب. وطالبت الجمعية في تقريرها بضرورة «متابعة قضايا الأطفال ومعرفة أسباب ارتفاعها.

إلى ذلك، تصدرت العاصمة الرياض في عدد القضايا الإجمالي الواردة للجمعية بواقع 1330 قضية وشكوى، وجازان 352، وجدة 290، والدمام 222، المدينة المنورة 200، ومكة المكرمة 145، وعسير 138، والجوف 61 شكوى. وفاقت شكاوى الذكور ما تقدمت به الإناث، إذ بلغت نسبة قضاياهن 37 في المئة، في مقابل 63 في المئة للذكور.

وتضمن التقرير السنوي المناسبات والفعاليات التي نفذتها جمعية حقوق الإنسان طوال العام، إضافة إلى الزيارات والوفود التي قدّمت فعاليات ومثلت المملكة في الخارج. وحوى التقرير إحصاءات ومتغيرات منذ تأسيس الجمعية وحتى نهاية العام الماضي، إضافة إلى حصر القضايا بأنواعها مع الأرقام، بحسب التصنيف والنوع والمناطق، والقضايا الأكثر تداولاً في أفرع الجمعية الموزعة في المناطق.

كما رصد تقرير «حقوق الإنسان» الجولات الميدانية للجمعية، والزيارات للمقار الحكومية، إضافة إلى رصد الجهات المشتكى عليها، أو الجهات التي قامت بتحويل الشكوى، مع إيضاح التواريخ وكيفية التعامل مع القضايا بحسب نوعها وآلية متابعتها.

حقوق الإنسان : العنف ضد الأطفال تنامى في2014 .. وتلقينا 173 قضية

المصدر: جريدة أنحاء الخميس 24 شعبان 1436هـ - 11 يونيو 2015م
http://www.an7a.com/186240/

(أنحاء) – متابعات : –
أوضحت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أن قضايا العنف ضد الأطفال تزايدت خلال 2014، مقارنة بالأعوام السابقة، بينما انخفضت كل أنواع القضايا الأخرى بحسب تصنيفات الجمعية، فإن قضايا العنف ضد الطفل مثلث 28% من مجمل القضايا المماثلة طوال ستة أعوام، لافتة إلى تنوع حالات العنف، ومن بينها حالات «تحرش جنسي».
وورد بتقرير الجمعية أنها تلقت خلال 2014، 2838 قضية، منها 640 شكوى إدارية، ومن السجناء 573، والعمالية 193، والعنف الأسري 312، والأحوال الشخصية 205، والأحوال المدنية 383، والعنف ضد الطفل 173، والقضائية 55، والأخرى 304، وذلك حسب "الحياة".
وكشفت الجمعية أن العدد الإجمالي للقضايا سجل انخفاضاً، بنسبة 7% إلا في قضايا الطفل، إذ استحوذ 2014 على 28% من مجمل هذه النوعية من القضايا المسجلة طوال ستة أعوام، فيما بلغت نسبتها في 2013، 18%. فيما تراجعت القضايا الأخرى بنسب متفاوتة، فانخفضت القضايا المدنية بنسبة 12%، والعنف الأسري 10%، والسجناء 8%، والشخصية 7%، والأخرى 6%، والإدارية 5%، والعمالية 4% والقضائية 3%.

الجمعية وصفت الإجراء بـ"اللا إنساني ويخلو من أي إحساس بالمسؤولية"

"حقوق الإنسان" تطالب بمحاسبة المستشفى الرافض استقبال "سيدة جدة"

المصدر: جريدة سبق الخميس 24 شعبان 1436هـ - 11 يونيو 2015م
http://sabq.org/So9gde

محمد حضاض- سبق- جدة:
استنكرت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، رفض مستشفى جامعة الملك عبدالعزيز استقبال سيدة في حالة ولادة، ووصفت هذا الإجراء باللاإنساني ويخلو من أي إحساس بالمسؤولية.

وقال نائب رئيس الجمعية والمتحدث الرسمي باسمها الدكتور صالح الخثلان، في تعليق على الخبر الذي نشرته "سبق"، حول الحادثة، إن رفض المستشفى استقبال السيدة وهي على وشك الولادة بحجة عدم وجود سرير، كاد يتسبب في انتهاك لأهم حق إنساني، وهو الحق في الحياة، للمولود ولوالدته التي وضعته في السيارة أثناء انتقالها بحثًا عن مستشفى آخر.
وطالبت الجمعية، جامعة الملك عبدالعزيز وإمارة منطقة مكة المكرمة بالتحقيق في الحادثة ومحاسبة المتسبب في هذا التصرف الخطير وإعلان ما يتخذ من إجراء. كما طالبت الجمعية، بوضع إجراءات صارمة وواضحة في المستشفيات كافة، لضمان استقبال حالات الولادة دون تأخير، وتحت أي عذر، وتحميل المسؤول الأول في المستشفى، مسؤولية أي إجراء مماثل، يهدد سلامة الأفراد المحتاجين إلى الرعاية.

اهتمام الملك بحقوق الإنسان.. عدل ومساواة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 21 شعبان 1436هـ - 8 يونيو 2015م
http://www.alriyadh.com/1054976

عبدالعزيز بن عثمان الفالح

حينما يتكلم الحكماء والساسة والقادة، من ملوكٍ وأمراء ورؤساء فلا يتكلمون عفوَ الخاطر، ولا لمجرد العواطف وأحداث الساعة، ولا يلقون الكلام على عواهنه، اذ هم يقرؤون الحاضر، ويستشرفون المستقبل، ويعون ماذا يقولون، ويدركون أن كلامهم وثائق يحفظها التاريخ، ومستنداتٌ وثائقية، ويعلمون أنها تدخل في خضم تحليل الكتّاب ورجالِ الفكر والساسة، ويفقهون أن كل حرف منها له مدلولاته، وايماءاته، فكلمات القادة والزعماء يتلقفها الأعداء والأصدقاء على حدٍ سواء، وكلٌ ينظر اليها بمنظاره ويحللها وفق رؤاه. فكلمة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز التي شرف رئيس هيئة حقوق الإنسان معالي الدكتور بندر بن محمد العيبان ورئيس الجمعية الوطنية لحقوق الانسان معالي الدكتور مفلح القحطاني وعدد من المسؤولين والمهتمين والمهتمات بحقوق الإنسان بالإنصات إليها وذلك يوم الأربعاء الثاني من شهر شعبان عام 1436 ه الموافق 21 مايو 2015 م. وثيقةٌ تاريخية للإنسانية حيث كانت جامعة واعية عن الإنسان، ما له وما عليه، إذ قال يحفظه الله:
(أيها الإخوة والأخوات:
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:
يسرني أن أرحب بكم في هذا اللقاء المبارك مشيداً بجهودكم وإسهاماتكم في مجال حقوق الإنسان.
أيها الإخوة والأخوات:
لقد قامت دعائم هذه الدولة، على التمسك بالشريعة الإسلامية التي دعت لحفظ حقوق الإنسان وحمايتها، وقام الحكم في بلادنا على أساس العدل والشورى والمساواة.
إن أنظمة الدولة تتكامل في صيانة الحقوق، وتحقيق العدل، وكفالة حرية التعبير، والتصدي لأسباب التفرقة ودواعيها، وعدم التمييز، فلا فرق بين مواطنٍ وآخر، ولا بين منطقة وأخرى، فأبناء الوطن متساوون في الحقوق والواجبات، ولقد نص النظام الأساسي للحكم على أن تحمي الدولة حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية.
أيها الحضور الكرام:
إن القضاء في مقدمة مؤسسات الدولة المعنية بحماية حقوق الإنسان، وقد أكدت أنظمة المملكة على استقلال السلطة القضائية، بما يكفل تحقيق العدالة، وضمان حق التقاضي لجميع المواطنين والمقيمين.
وحرصاً من الدولة على حماية حقوق الإنسان وصيانتها في إطار أحكام الشريعة الإسلامية، فقد أُنشئت هيئة حقوق الإنسان، بهدف تعزيز حماية الحقوق، وأكدنا على أهمية تعاون جميع الأجهزة الحكومية معها لتحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية، كما رحبت الدولة بقيام الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وغيرها من الجمعيات الأهلية المتخصصة، كما تعاونت المملكة في إطار عضويتها في مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة في كل ما من شأنه حماية حقوق الإنسان، واحترام الأديان والتنوع الثقافي للشعوب كافة، وتقديم العون لكل المحتاجين دون تمييز.

وقد وضعنا الأسبوع الماضي حجر الأساس لمركز متخصص للإغاثة والأعمال الإنسانية، يهدف للحفاظ على حياة الإنسان وكرامته.
أيها الإخوة والأخوات:
لا يفوتني في هذا المقام التأكيد على أهمية دور الأسرة في التربية على قيم حقوق الإنسان، مشيداً بجهود المرأة السعودية في هذا المجال.
نسأل المولى عز وجل أن يوفق الجميع لكل ما فيه الخير والسداد)
نلحظُ من هذه الوثيقة أن دعائم الدولة قائمةٌ على التمسك بالشريعة الإسلامية الداعية إلى حفظ حقوق الإنسان وحمايتها وذلك وفق النظام الأساسي للحكم الذي نص على أن يستمد الحكم في المملكة العربية السعودية سلطته من كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم إذ هما الحاكمان على هذا النظام وجميع أنظمة الدولة، كما أن الحكم يقوم على أساس العدل والشورى والمساواة وفق الشريعة الإسلامية وهذا ما نصت عليه المادة الثانية من النظام الأساسي للحكم، وتتكامل أنظمة الدولة في صيانة الحقوق وتحقيق العدل وكفالة حرية التعبير والتصدي لأسباب التفرقة ودواعيها، وعدم التمييز حيث لا فرق بين مواطن وآخر ولا بين منطقة وأخرى فأبناء الوطن متساوون في الحقوق والواجبات، فتعزيز اللحمة الوطنية واجب، وتمنع الدولة كل ما يؤدي للفرقة والفتنة والانقسام وهذا نص المادة الثانية عشرة من ذات النظام، فالمواطنون متساوون في الحقوق والواجبات. وجاء في المادة السادسة والعشرين (تحمي الدولة حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية)، كما أكدت الوثيقة التاريخية أن القضاء في مقدمة مؤسسات الدولة المعنية بحقوق الإنسان، وأكدت الأنظمة على استقلال السلطة القضائية بما يكفل تحقيق العدالة وضمان حق التقاضي لجميع المواطنين والمقيمين على حدٍ سواء، ومما يؤكد على ذلك إنشاء هيئة حقوق الإنسان لتعزيز حماية الحقوق، وتأكيد خادم الحرمين على جميع الأجهزة الحكومية التعاون مع الهيئة لتحقيق أهدافها بكفاءة وفاعلية، وما ترحيب الدولة بقيام الجمعية للوطنية لحقوق الإنسان، وغيرها من الجمعيات الأهلية المتخصصة، إلا تأكيدٌ على ذلك. ولقد أبانت الوثيقة تعاون المملكة في إطار عضويتها في مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة في كل ما من شأنه حماية حقوق الإنسان واحترام الأديان وتنوع الثقافات، كما أوضحت تقديم العون لكل المحتاجين دون تمييز وهذا ما أكده حين وَضَعَ خادم الحرمين الشريفين حجر الأساس لمركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية الهادف للحفاظ على حياة الإنسان وكرامته، وأكد يحفظه الله في هذه الوثيقة على أهمية دور الأسرة في التربية على قيم حقوق الإنسان إذ جاء في النظام الأساسي للحكم أن الأسرة هي نواة المجتمع السعودي، ويُربى أفرادها على أساس العقيدة الإسلامية، وما تقتضيه من الولاء والطاعة لله ولرسوله، ولأولي الأمر، واحترام النظام، وتنفيذه، وحب الوطن، والاعتزاز به، وبتاريخه المجيد، ولقد جاء في ميثاق أخلاقيات مهنة التعليم والذي تم اعتماده وفق التوجيه السامي الكريم رقم 211/م ب في 1427/1/8 ه (أن المعلم شريكٌ للوالدين في التربية والتنشئة).
كما أبان يحفظه الله جهود المرأة السعودية في مجال حقوق الإنسان، فنلحظ من هذه الوثيقة تركيزها على كل ما من شأنه تحقيق العدالة والمساواة وفق الشريعة الإسلامية التي هي دستور الدولة والتي من خلالها ترسى قواعد العدل والمساواة، فالعدل والمساواة والشورى ثوابت الوحدة الوطنية التي ترتكز عليها حقوق الإنسان، لما لها من أثر وتأثير، وتلبي حاجة الفرد والمجتمع والأمة، ومقتضى العدل أن يعدل الإنسان مع نفسه ومع أخيه الإنسان، ويعدل القاضي في حكمه، ويعدل الراعي مع رعيته، وهذا ما كان في بؤرة اهتمام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، إذ لن يتحقق العدل والمساواة إلا بقيام كلّ بمسؤوليته الملقاة على عاتقه، ولقد قال خادم الحرمين الشريفين في إحدى خطبه: (وحدتنا وحدة عربية إسلامية ليس بها تفريق قبلي أو إقليمي فبلادنا قامت على التوحيد وستظل بإذن الله).

أمير نجران يثمّن جهود هيئة حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الشرق الجمعة 18 شعبان 1436هـ - 5 يونيو 2015م
https://www.alsharq.net.sa/2015/06/05/1354492

نجران – مانع آل مهري
ناقش أمير منطقة نجران الأمير جلوي بن عبدالعزيز بن مساعد مع عضو هيئة حقوق الإنسان الدكتور هادي اليامي، ونائب المشرف العام لهيئة حقوق الإنسان في منطقة عسير محمد بن بريق، خلال استقباله لهما، أمس، عديداً من المواضيع المتعلقة بهيئة حقوق الإنسان.
وثمَّن الأمير جلوي بن عبدالعزيز الأعمال، التي تقوم بها هيئة حقوق الإنسان بالتعاون مع كل الجهات والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة، وتسلم نسخة من تقرير»الملتقى الوطني للعنف الأسري الواقع والمأمول»، الذي أقيم في منطقة عسير والتوصيات التي خرج بها.
من جهته، قدم الدكتور اليامي شرحاً عن أعمال فرع الهيئة التي تم إنجازها عام 1435هـ، والتي تضمنت حقوق الموقوفين والسجناء ومعالجة أوضاع طالبي الهوية الوطنية، ومتابعة أعمال الجهات الصحية في توفير العلاج اللازم للمريض، والبرامج التوعوية التي تهتم بنشر الوعي لدى المجتمع، إضافة إلى عدد من الشكاوى التي استقبلها الفرع.

اللواء السهيل: أعداء الوطن أرادوا شقّ الصف وما حدث زادنا تماسكًا

المصدر: جريدة الشرق السبت 19 شعبان 1436هـ - 6 يونيو 2015م
https://www.alsharq.net.sa/2015/06/06/1355005

الدمام – صالح الأحمد
قال المشرف العام على فرع هيئة حقوق الإنسان في المنطقة الشرقية اللواء متقاعد عبدالله بن صالح السهيل، لـ»الشرق»، إن أعداء الوطن والإنسانية أرادوا بجرمهم زرع بذور الفتنة والطائفية وشق الصف بين أبناء الوطن، مشيراً إلى أن ما حصل زاد من تماسك ولحمة أبناء الوطن وشد من وقوفهم صفاً واحداً إلى جانب الحكومة الرشيدة.
وقال خلال حضوره مع عدد من أعضاء الهيئة لتقديم واجب العزاء لأسر الشهداء في مقر العزاء بحي المحمدية في الدمام «جئنا لنمثل أنفسنا وهيئة حقوق الإنسان لتعزية الوطن بأبنائنا الشهداء الذين سقطوا جراء الحادث الإرهابي الشنيع، ونشيد بأسرهم التي أنجبت وربّت مثل هؤلاء الشباب الذين هم محل فخر الجميع».

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

"الشورى" يبحث منح "الحرمين الشريفين" استثناء من أنظمة "الخدمة المدنية"

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 18 شعبان 1436هـ - 5 يونيو 2015م
اضغط هنا

الرياض – «الحياة»
يبحث مجلس الشورى السعودي خلال جلسته العادية الـ 45 التي يعقدها الإثنين المقبل، توصيات لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية في شأن تقرير الأداء السنوي للرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي للعام المالي الماضي، والمتضمنة منح الرئاسة حق الترشيح للوظائف التي تدخل تحت مسؤولياتها استثناء من أنظمة الخدمة المدنية، وبإحصاء الداخلين إلى المسجد الحرام والمسجد النبوي بطريقة آلية لتوفير قاعدة بيانات دقيقة.
وبحسب بيان صحافي صدر عن مجلس الشورى أمس، فإن توصيات اللجنة طالبت رئاسة الحرمين بأن تضمن تقاريرها المقبلة، معلومات مفصلة عن المشاريع المتعثرة، وأسباب تعثرها، وخطة الرئاسة لتجاوز الصعوبات التي سببت هذا التعثر، داعية إلى صرف بدل طبيعة عمل للموظفين الميدانيين، وإعداد خطة شاملة للعمل العلمي والدعوي في الحرمين الشريفين.
ويستكمل المجلس خلال الجلسة مناقشة تقرير لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية في شأن مقترح مشروع نظام الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، إذ سيشرع المجلس في مناقشة تقرير اللجنة وتوصيتها التي رأت فيها عدم ملاءمة درس المقترح لعدد من المسوغات التي أوردتها في التقرير.
ويناقش المجلس تقرير لجنة المياه والزراعة والبيئة في شأن اقتراح إضافة عقوبة التشهير إلى بعض الأنظمة التي تخص وزارة الزراعة، والمتمثلة في أنظمة الثروة الحيوانية، والحجر البيطري لدول مجلس التعاون الخليجي، والحجر الزراعي لدول مجلس التعاون الخليجي، والمراعي والغابات، وتربية النحل، وصيد واستثمار وحماية الثروات المائية الحية في المياه الإقليمية. ومن المواضيع المدرجة على جدول الجلسة، تقرير اللجنة الصحية في شأن مقترح تعديل الفقرة (أ) من المادة الـ 16 من النظام الصحي استناداً إلى المادة 23 من نظام المجلس. ومن المقرر أن يصوّت مجلس الشورى في جلسته العادية الـ46 التي يعقدها الثلثاء المقبل، على توصيات لجنة الاقتصاد والطاقة في شأن تقريري متابعة تنفيذ برامج ومشاريع العامين الأول والثاني من خطة التنمية التاسعة 1432/1431هـ - 1436/1435هـ.
وطالبت اللجنة - في أبرز توصياتها السبع المقدمة للمجلس - بالعمل على تطوير البرامج العلمية في جميع مراحل التعليم، وزيادة برامج المجالات التعليمية والتقنية في مؤسسات التعليم وزيادة نسبة القبول فيها، ورفع كفاءة إنتاجية العمالة الوطنية من خلال تعزيز تأهيلها، وتضافر الجهود والتعاون المشترك مع القطاع الخاص لتوطين الوظائف. وأوصت لجنة الاقتصاد والطاقة بمعالجة مشكلة تعثر المشاريع من خلال ربط ترسيتها بكفاءة المقاولين وخبراتهم وملاءتهم المالية مع أهمية مراجعة طريقة ترسية المشاريع الحالية القائمة باعتماد أقل الأسعار والعمل على تعديل الشروط لتشمل الجودة والكفاءة والكلفة. ويناقش المجلس خلال الجلسة تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية في شأن تقرير الأداء السنوي لديوان المظالم للعام المالي 1436/1435هـ، وأوصت اللجنة في تقريرها بأن يقوم ديوان المظالم بنشر ما استقر عليه القضاء الإداري للجهات الحكومية على أن تقوم الجهات الحكومية، إذا أصدرت فيه قراراً مخالفاً لهذا المستقر، بالتنويه عن ذلك وأن يكون مسبباً.
وفي توصية اللجنة الثانية، طالبت باعتماد خطة لتأهيل الملازمين القضائيين من خلال برنامج شامل نظري وعملي بالتنسيق مع المعهد العالي للقضاء.
كما سيبحث المجلس تقرير اللجنة الصحية في شأن مقترح مشروع نظام الأعشاب ذات الادعاء الطبي ومشتقاتها المقدم، إضافة إلى مناقشة تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات في شأن مشروع اتفاق تنظيم نقل البضائع على الطرق البرية بين الدول العربية.

اختصاصية نفسية: "أطفال التفجيرات" يحتاجون "الدعم" و"التنفيس"

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 18 شعبان 1436هـ - 5 يونيو 2015م
اضغط هنا

القطيف – نداء آل سيف

يواظب الطفل عبدالله حمادة (عشرة أعوام)، على الصلاة في جامع حيهم، يختار لنفسه مكاناً بين صفوف المصلين، ويؤدي الفروض ليغادر الجامع إلى منزله القريب من المسجد. بيد أن الجمعة الأخيرة كانت مختلفة ومغايرة، فعند وصوله المسجد، وقبل أمتار من البوابة، فزع من هرولة أحد الشبان المنظمين، مستنجداً برجال الأمن، لوجود «إرهابي متنكر بزي نسائي».

ارتجف عبدالله خوفاً، ولم يعرف وهو يمسك يد والده، هل يعود أدراجه للسيارة، أو يدخل الجامع ليحتمي به، وفي اللحظة التي كان يفكر فيها دوى التفجير وانتشر لهب النار وتطايرت الأشلاء وتناثرت الدماء في جميع الجهات. كل هذه الصور أدخلته في «صدمة نفسية»، حرمته الطعام والنوم، وأجبرته على الدخول في نوبات بكاء مستمرة، كلما لاح في ذاكرته التفجير الإرهابي الذي استهدف جامع الإمام الحسين في حي العنود بمدينة الدمام.

ولم يكن عبدالله الوحيد ممن تأثر بحادثة تفجير الجامع وقبله جامع القديح، والحوادث الإرهابية الأخرى، فثمة مئات وربما آلاف الأطفال ممن يحتاجون إلى «المساندة والدعم النفسي»، جراء الصور والمشاهد التي انتشرت بعد حوادث التفجير.

فيما أكدت اختصاصية في علم النفس أن ظروف الحروب والتفجيرات المتتالية تسبب «اهتزازاً في الثقة بالنفس وفي الآخرين، ما يترتب عليه شعور الطفل بالخطر الذي يهدد حياته، والخوف والقلق المتزايد الذي يؤثر في سلوكه ومزاجه. وتتكون لديه العديد من ردود الفعل الحادة على الصعيد النفسي والاجتماعي والفسيولوجي، مثيرة بذلك أزمة وصدمة نفسية للطفل، فيصبح ضحية الخوف الشديد والكوابيس والكآبة وغيرها من الاضطرابات الانفعالية».

وقالت الاختصاصية إيمان السيف لـ «الحياة»: «يجب توفير أجواء الأمان للأطفال، وإعادة ترسيخ الشعور بالأمن والحماية، من خلال تأمينهم في مكان آمن، بعيداً قدر الإمكان عن مكان الخطر، وتهدئتهم وطمأنتهم»، منوهة إلى أهمية تشجيعهم على «مواصلة الأنشطة الاعتيادية اليومية، وخلق البدائل لها، إن لم يتمكن من ممارستها، ومساعدتهم في فهم انطباعاتهم وردود أفعالهم تجاه المواقف والخبرات الصادمة».

وأكدت أهمية «التحدث مع الطفل عن الأوضاع التي تخيفه، إضافة إلى إشراكه في أنشطة بدنية وألعاب وأغان وتأليف قصص وورش الرسم، من أجل توفير مجال للتخفيف من حدة التوتر والضغط النفسي لديه، باعتبارها إحدى آليات التفريغ النفسي الجيدة للأطفال». واقترحت أيضاً «تكليف الطفل بأعمال ومهام صغيرة لتقوية إحساسه بالكفاءة والثقة بالنفس»، داعية إلى «تقديم الإرشاد النفسي للطفل والأسرة حول مفهوم الصدمة وأعراضها، وكيفية التعامل معها في حال تطور الوضع عند الطفل»، مشددة على «حاجة الطفل للشعور بمشاعر الحب والحنان من حوله، وبخاصة المقربين منه، وأية محاولة لعلاج المشكلة بشكل ظاهري من دون الجوهر ستكون مصيرها الفشل، وتزداد حال الطفل سوءاً». وأوصت الاختصاصية النفسية الأهل بـ «إتاحة الفرصة للطفل للتحدث عن مشكلاته وحاجاته، على رغم مشاعر الحزن التي تعتريهم أيضاً، للإسهام في التخفيف من معاناتهم ، وتشجيع الطفل بالتحدث عن تجاربه فور حصولها، وبعد حصولها، وتوفير الفرص المناسبة للإفصاح عن شعوره بالألم والحزن والغضب، والإيضاح له أن الحزن ليس دليلاً على الضعف»، منوهة إلى أهمية «عدم إرغام الطفل على التحدث عما يزعجه، إذا كان يرفض الحديث، وتشجيعه على التعبير بالطرق الأخرى، مثل الرسم أو اللعب أو تأليف القصص».

الحياة
AL HAYAT

الزهراني: حادثة مرورية كل 5 دقائق في المنطقة الشرقية

المصدر: جريدة الحياة الاحد 20 شعبان 1436هـ - 7 يونيو 2015م
اضغط هنا

الخبر – بدر الشهري

ناهز المعدل اليومي للحوادث المرورية في المنطقة الشرقية 280 حادثة، وتسجل المنطقة التي تسير على شوارعها وطرقها نحو 3.5 مليون سيارة، 100 ألف حادثة سنوياً، بحسب تقديرات الأمين العام للجنة السلامة المرورية في المنطقة الأمين العام لجائزة السائق المثالي المهندس سلطان الزهراني، الذي عدّ الحوادث المرورية «من أكبر المشكلات التي تمثل ظاهرة تعاني منها جميع قطاعات المجتمع، وتتسبب في معاناة إنسانية على الأفراد وخسائر اقتصادية على الدولة». وطالب الزهراني بـ «تضافر جهود جميع فئات المجتمع والجهات الحكومية والأهلية، للعمل سوياً للحد من الحوادث، وتقليل الوفيات والإصابات، وضمان سلامة الإنسان وممتلكاته». وأوضح أن «جائزة المنطقة الشرقية للسائق المثالي أدرجت هذا العام أفرعاً جديدة إضافة إلى الأفراد، وذلك للمرة الأولى على مستوى المملكة، وهي: جائزة للجهات الحكومية والأهلية ـ وجائزة لقطاع النقل المدرسي والجامعات بهدف الحث على الالتزام بمبادئ السلامة المرورية، وخلق روح التنافس بين الشركات المشغلة، بما ينعكس إيجاباً على تقليل عدد الحوادث».

وأضاف: «إن الجائزة تُعد من أهم الحوافز التشجيعية التي تساعد السائقين في الالتزام بالقواعد والأنظمة المرورية، وإظهار الجانب الإيجابي والحضاري لشريحة من السائقين ممن يتقيدون بالقواعد المرورية»، لافتاً إلى أن «السلامة على الطريق لا يجوز أن تُترك للمصادفة، لأنها أمر يتعلق بصحة وبقاء الإنسان الذي يعتبر محوراً وأساس التنمية في المملكة»، موضحاً أنه «للإسهام في الحد من حوادث الطرق وتحقيق السلامة المرورية على طرق آمنة، لا بد من اتخاذ حزمة من السياسات والحوافز التي تستهدف تحقيق التنمية المرورية المُستدامة، ومنها تحفيز وتشجيع السائقين لتقديم خدمة أفضل، ورفع كفاءتهم والحد من الحوادث المرورية».

وأكد الزهراني أن رؤية الجائزة تتمثل في «بناء جيل واع يدرك أهمية الالتزام بقواعد المرور لتحقيق السلامة المرورية، برسالة هي إذكاء روح المنافسة بين الأفراد والجهات الحكومية والأهلية، ونشر ثقافة السلامة المرورية في المنطقة، لرفع مستوى الالتزام بأنظمة وقواعد السلامة المرورية، للحد من الحوادث المرورية تحقيقاً لسلامة الأرواح من مخاطر الطريق»، لافتاً إلى أن من أهداف الجائزة «تحفيز وتشجيع مستخدمي المركبات للتقيد بالأنظمة المرورية، وحمايتهم وتحفيز السائقين ورفع كفاءاتهم، للحدّ من الحوادث المرورية وتوفير بيئة مرورية آمنة تعود بالسلامة والفائدة على أفراد المجتمع، وكذلك تشجيع السائقين على التقيّد بالسرعات النظامية واستخدام حزام الأمان، إضافة إلى تحفيز الشبان على القيادة المثالية، ونشر روح التنافس بينهم، وغرس مفهوم وثقافة وممارسة السلامة المرورية لدى أفراد المجتمع والجهات الحكومية والأهلية، وجعلها على رأس أولوياتها».

وتتضمن الجائزة ثلاثة أفرع، الأول يتعلق بالأفراد وهو «السائق المثالي» للرخصة العامة والخاصة. أما الفرع الثاني فيستهدف الجهات الحكومية والأهلية التي لديها أكثر من 50 سيارة، ويتم تقويم هذه الجهات بحسب سجلات الحوادث والمخالفات لديها، ومدى توافر السلامة المرورية في قطاعاتها، أما الفرع الثالث فيستهدف المدارس والجامعات، لتطوير وسائل النقل والسائقين، للحد من الحوادث المرورية التي يتعرض لها الطلبة. وستجرى التصفية بين المسجلين باستمارة الموقع الإلكتروني للجائزة، على أساس الأفراد الذين لم تسجل عليهم أية مخالفات أو حوادث طوال عام كامل، على أن يؤخذ في الاعتبار نظام النقاط للمخالفات المرورية، وسريان مفعول رخصة القيادة واستمارة المركبة والتأمين والفحص الدوري، ولم يتسبب بأي أضرار للمركبة نتيجة خطأ منه. فيما التصفية الثانية ستتم من خلال القرعة بحسب التصنيف الإداري للمنطقة، ثم يلحقها اختبار نظري لقياس مستوى الثقافة المرورية، وفي الختام يأتي اختبار عملي على نموذج المركبة أو مدارس القيادة.

215 مليون متر مربع حاجة "مكة" و"القصيم" من الأراضي لإتمام مشاريع "الإسكان"

المصدر: جريدة الحياة الاحد 20 شعبان 1436هـ - 7 يونيو 2015م
اضغط هنا

الرياض - عمر الضبيبان

علمت «الحياة» أن الأراضي التي تحتاجها وزارة الإسكان السعودية لتشييد مشاريعها الإسكانية في منطقتي مكة المكرمة والقصيم تبلغ 215 مليون متر مربع، موزعة على 23 محافظة، فيما بلغت الحاجة إلى الأراضي في منطقة مكة المكرمة فقط 195 مليون متر مربع، إذ لم تستطع الوزارة سد حاجتها في مكة المكرمة إلا بـ41 مليون متر مربع، بينما بلغ حجم الأراضي المتوافرة في القصيم 14.5 مليون متر مربع.

وكشفت مصادر مطلعة لـ«الحياة» عن أن حجم العجز في المنطقتين يبلغ 160 مليون متر مربع بواقع 154 مليون متر مربع في منطقة مكة المكرمة، و 6 ملايين متر مربع في منطقة القصيم، مشيرة إلى أن منطقة مكة المكرمة تعد أكثر المناطق عجزاً في الأراضي، وحلت محافظة جدة في المرتبة الأولى في العجز بواقع 79.3 مليون متر مربع، وهو ما يمثل 80 في المئة من المساحة المطلوبة للوزارة، تبعتها العاصمة المقدسة بعجز بلغ قرابة 45 مليون متر مربع، وهو ما يعادل 90 في المئة من حاجتها.

وتلتها محافظة الطائف بنقص يقدر بـ 19 مليون متر مربع، أي ما يعادل 60 في المئة من الحاجة للأراضي، ومن ثم محافظة القنفذة بعجز بلغ 3.5 مليون متر مربع، أي ما يعادل 65 في المئة.

بينما بلغ العجز في محافظة الجموم 1.9 مليون متر مربع، أي ما يمثل 70 في المئة من حاجة الوزارة، تبعتها محافظة رنية، بعجز بلغ مليون متر مربع و 75 في المئة حاجة الأراضي فيها، تبعتها محافظة الليث بعجز بلغ 690 ألف متر مربع، أي ما يعادل 30 في المئة من حاجة الأراضي.

وتذيلت القائمة محافظتا رابغ، وخليص بعجز بلغ 550 ألف متر مربع لكل منهما، وتعدّ نسبة العجز في المحافظة الأولى 25 في المئة بينما بلغ العجز في الثانية 70 في المئة.

في حين غطت وزارة الإسكان حاجتها في أربع مناطق تابعة لمكة المكرمة، وهي محافظة تربة، بواقع 1.8 مليون متر مربع، ومحافظة الخرمة والتي غطت فيها الوزارة مساحة بلغت 750 ألف متر مربع، وأخيراً محافظة الكامل بـ400 ألف متر مربع.

وفي منطقة القصيم، بلغ العجز 6 ملايين متر مربع موزعاً على سبع مناطق، ونالت الرس نسبة العجز الكبرى بواقع 95 في المئة من حاجة وزارة الإسكان، إذ بلغ العجز 2.2 مليون متر مربع.

وفي محافظة بريدة بلغت نسبة عجز الأراضي 1.25 مليون متر مربع، وهو ما يمثل 13 في المئة من حاجة الوزارة، تبعتها محافظة عنيزة بعجز بلغ مليون متر مربع، وهو ما يعادل 45 في المئة من حاجة الوزارة.

وتبعتها محافظة النبهانية بعجز بلغ 950 ألف متر مربع، أي ما يعادل 70 في المئة من حاجة الوزارة للأراضي فيها، وفي رياض الخبراء بلغت نسبة العجز فيها 85 في المئة من حاجة الأراضي، أي ما يعادل 610 آلاف متر مربع.

وبلغت نسبة عجز الأراضي في محافظة البدايع 90 في المئة من المساحة المخصصة لها، إذ بلغت 550 ألف متر مربع، تبعتها محافظ البكيرية بعجز 490 ألف متر مربع، وهو ما يعادل 45 في المئة من حاجة وزارة الإسكان.

في حين غطت وزارة الإسكان حاجتها من الأراضي في كل من محافظة المذنب، بواقع 550 ألف متر مربع، ومحافظة الأسياح بـ830 ألف متر مربع، وعيون الجواء بـ460 ألف متر مربع ومحافظة الشماسية بـ280 ألف متر مربع.

يذكر أن «الحياة» كشفت أخيراً عن نسبة الأراضي التي تحتاجها وزارة الإسكان السعودية لتشييد مشاريعها الإسكانية في منطقة الرياض، إذ بلغت 90 مليون متر مربع، موزعة على 12 محافظة.

مجلس الوزراء يمنح المحامين حق الانتساب لهيئتهم.. دون قيد

المصدر: جريدة الحياة الاحد 20 شعبان 1436هـ - 7 يونيو 2015م
اضغط هنا

الرياض - فداء البديوي
أكدت مصادر عدلية لـ«الحياة» أن مجلس الوزراء السعودي منح المحامين والمحاميات السعوديين المرخص لهم كافة، حق عضوية الجمعية العمومية للهيئة السعودية للمحامين، استثناء من الأحكام الواردة في نص تنظيم الهيئة السعودية للمحامين خلال السنة الأولى من تطبيقها، بهدف سرعة تفعيل وأداء الهيئة السعودية للمحامين، للقيام بمسؤولياتها بجودة عالية، ومنح حق الانتساب لجميع المحامين من دون استثناء.
وأوضحت المصادر أن وزير العدل الدكتور الشيخ وليد الصمعاني وجه بتعيين من يقوم مقام الأعضاء المشار إليهم في الفقرة (ز) من المادة التاسعة من تنظيم هيئة المحامين في السنة الأولى، بدلاً من انتخاب خمسة من الأعضاء الأساسيين في الهيئة، إلى جانب تكليف وزير العدل - خلال سنة من تشكيل مجلس الإدارة الأول لهيئة المحامين، بدعوة جميع المحامين والمحاميات المرخص لهم إلى أول اجتماع للجمعية العمومية، وينعقد الاجتماع برئاسة وزير العدل، أو من ينيبه.
وأشارت إلى اختيار وزير العدل خمسة أشخاص من المحامين المرخص لهم لتولي مهمات اللجنة المشار إليها في المادة السابعة من التنظيم إلى أن تُشكل تلك اللجنة وفقاً لأحكام تنظيم الهيئة السعودية للمحامين.
وتأتي تلك التوجيهات، بعد إعلان مجلس الوزراء الشهر الماضي إقرار إنشاء هيئة وطنية للمحامين، بعد انتظار تجاوز ٥ أعوام، للموافقة على خطاب وزارة العدل المرفوع عام ١٤٣١هـ، في شأن إنشاء الهيئة، واستناداً إلى نظام المحاماة الصادر في عام ١٤٢٢هـ.

أعلن عن افتتاح محكمة الاستئناف بمنطقة جازان ..

وزير العدل: خادم الحرمين حريص على إنجاز معاملات الناس وإنهائها.. وسيتم فتح دوائر قضائية جديدة

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 18 شعبان 1436هـ - 5 يونيو 2015م
http://www.alriyadh.com/1054324

جدة - حمد الجمهور
أعلن وزير العدل، رئيس المجلس الأعلى للقضاء، الشيخ د. وليد الصمعاني عن افتتاح محكمة الاستئناف بمنطقة جازان بعد عيدالفطر المبارك، في إطار الدعم الذي يجده مرفق القضاء من حكومة خادم الحرمين الشريفين - أيده الله -، وذلك خلال ختام لقاء رؤساء محاكم الاستئناف الذي عقد بجدة.

وأكد وزير العدل أن ولاة الأمر وعلى رأسهم خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين وولي ولي عهده – حفظهم الله - يحملون ويعيشون همّ القضاء، ويسعون لتحقيق التطلعات والطموحات التي يسعى إليها الجميع، وتذليل العقبات لمنظومة القضاء، مشيراً إلى الكلمة الضافية التي وجهها خادم الحرمين الشريفين، وأوصى من خلالها أصحاب الفضيلة القضاة بإنجاز معاملات الناس وإنهائها وفق المقتضى الشرعي.

وأكد الشيخ د. وليد الصمعاني خلال رعايته اللقاء الرابع لرؤساء محاكم الاستئناف في المملكة أمس بمحافظة جدة أن العمل جار على تذليل كافة العقبات والصعوبات التي تواجه محاكم الاستئناف بالمملكة وتقديم الدعم المتكامل لكافة المحاكم وبحث احتياجاتها من القضاة والكوادر البشرية، موضحاً بأن هذا اللقاء يأتي بهدف فتح حوار مباشر مع أصحاب الفضيلة رؤساء المحاكم من أجل تحقيق المزيد من النتائج المأمولة.

وأشار وزير العدل إلى أهمية إيجاد آلية لتطوير منظومة القضاء المتخصص كالدوائر العمالية والدوائر التجارية والدوائر المرورية والدوائر العقارية وغيرها من الدوائر الاخرى، منوهاً على أن إصدار لائحة تنظيم العمل وتوحيد الإجراءات المعمول بهافي محاكم الاستئناف يعتبر خطوة رائدة في الاتجاه الصحيح نهدف من خلالها إلى تسريع وتيرة العمل وإتقانه وجودته، ومكملاً بأن التطور الملحوظ الذي شهدته المؤسسات العدلية في المملكة يحملنا أمانة كبرى لإظهار القضاء الشرعي في أبهى صوره وأحسن طرائقه، مؤكداً على أن الجميع يتطلع إلينا ويحب أن يسمع عن التطور الملحوظ في المؤسسات العدلية ويأملون بزيارة المرافق القضائية ومعرفة تجربتنا القضائية والعدلية التي وصلت إليها المملكة.

من جانبه بين عضو المجلس والمشرف على اللقاء الشيخ مبشر ال غرمان أن لقاء رؤساء محاكم الأستئناف حقق الهدف من إقامته، الذي يهدف الى خدمة العمل القضائي، عبر سعيه لتوحيد الاجراءات القضائية بين محاكم الاستئناف، ودعم المحاكم بالقضاة من اجل سرعة الانجاز ودقته وضبطه.

من جهته صرح الأمين العام لمجلس القضاء الأعلى الشيخ سلمان بن محمد النشوان أن اللقاء يأتي لبحث جملة من الموضوعات المهمة التي تخص محاكم الاستئناف، وتم خلاله عرض عدد من الرؤى والطموحات التي تحقق مصلحة العمل القضائي، كما يبحث احتياجات محاكم الاستئناف من الكوادر البشرية والإمكانات التقنية.

وذكر أمين عام مجلس القضاء أن منظومة محاكم الاستئناف اكتملت وسيتم افتتاح محكمة استئناف جازان بعد عيد الفطر المبارك لهذا العام، وأن المجلس الاعلى للقضاء يسعى لتوحيد الاجراءات القضائية بين محاكم الاستئناف، ويبذل كل الجهود لتصبح الاجراءات موحدة وفق معايير محددة، عبر ايجاد لائحة مشروع توحد هذه الاجراءات القضائية بما يحقق النفع وسرعة الانجاز.

"الشؤون الاجتماعية" تدشن شراكة دمج ذوي الإعاقة الحركية مع "التعليم"

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 18 شعبان 1436هـ - 5 يونيو 2015م
http://www.alriyadh.com/1054285

الرياض - صالح الحميدي

نيابة عن وزير الشؤون الاجتماعية دشن د. عبدالله بن معيقل وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية للرعاية الاجتماعية والأسرة أول من أمس مشروع الشراكة الفاعلة لخدمة ذوي الإعاقة ودمجهم في الجانب التربوي بالشراكة مع وزارة التعليم.

وأشار د. معيقل في كلمته إلى ما تقدمه الشؤون الاجتماعية من خدمات لذوي الإعاقة في مجالات عديدة من بينها مراكز التأهيل التي تفوق (40) مركزا في المملكة، والإعانات المالية والأدوات المساعدة، وكذلك الزيارات المنزلية التي يحظون بها والرعاية النهارية، وأثنى على مؤسسة رعاية الأطفال المشلولين وقال: إن لها باعا طويلا في خدمة الأطفال المشلولين وذوي الإعاقة في مجال التعليم وغيره، مؤكدا أن فكرة دمج الأطفال المشلولين مع وزارة التعليم جاءت تحقيقا لمبدأ الدمج الذي تعمل عليه وزارة التعليم وهو أصح وأدق وأصوب ما وصلت إليه نظرية التعلم الحديثة.

وتضمن الحفل كلمة لشرعاء القحطاني مديرة مؤسسة رعاية الأطفال المشلولين بالرياض أوضحت فيها أن المؤسسة أكدت دورها البارز في تفعيل العديد من برامج الدمج لذوي الإعاقة الحركية بالمدارس العامة للطلاب والطالبات وقد حققت نجاحا كبيرا في هذا الشأن.
كما تضمن الحفل كلمة لرباب الزايدي المديرة العامة لإدارة التربية الخاصة بوزارة التعليم نوهت فيها بأهمية الدمج وما ستحققه من نجاح، أعقبتها مسيرة للخريجين.

27 قراراً من وزارة العدل تدعم المرأة.. ولكن؟!

الثقافة الحقوقية غائبة.. والمعرفة وقتية عند الحاجة

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 18 شعبان 1436هـ - 5 يونيو 2015م
http://www.alriyadh.com/1054163

تقرير - هتاف المحيميد
ضعف الثقافة الحقوقية والشرعية أثر بالدرجة الأولى على تفعيل الأحكام القضائية الجديدة، ورغم صدور 27 قراراً من وزارة العدل تدعم المرأة اجتماعيا وأسريا وحفظ حقوقها المدنية وإنصافها قضائيا، إلا أنها لا تتفهم أنها أحكام لصالحها، ولم تفهم لتزداد ثقافتها بحقوقها. وبعضهن يتمسكن بثقافة العادات والتقاليد ويدخلن في إطار العيب فيزداد الأمر سوءا فيما يتعلق بالأموال من إرث ونفقة حيث تجهل النساء حقوقهن، وكذلك الحضانة والتي باتت تبصر النور اخيرا.
أحمد المحيميد: في مجتمعنا يتفرق كثير من الحقوق والواجبات بين جهات مختلفة
وغُيبت ثقافة الحقوق مجتمعياً بشكل عام والمؤسسات التعليمية بشكل خاص لكلا الجنسين. وكفل الدين الإسلامي حقوق الإنسان وواجباته ونشر المعرفة الحقوقية الأساسية وتبسيطها إلا أن اليوم الدراسي مازال يزخر بمحاضرات ومناهج دينية بالرغم من أن المجتمع ديني بطبعه ولا يحتاج إلى هذا الكم من الثقافة الدينية.
الثقافة الحقوقية.. بحث عند الحاجة
يتحدث احمد المحيميد المحامي والمستشار القانوني وعضو برنامج الامان الاسري الوطني حول الثقافة الحقوقية بقوله: «تكاد تكون معدومة في مجتمعنا وللأسف ولا نبحث عنها إلا عند الحاجة إليها وهذا يخالف ما هو معمول به في دول العالم حيث ان الاشخاص يجب أن يبحثوا عن حقوقهم قبل أي اجراء يتخذ، وغالبية الأسر في دول العالم لديها محام خاص، أما في مجتمعنا تتفرق كثير من الحقوق والواجبات بين جهات مختلفة، وهي بحاجة إلى تنظيم تتولى فيه مؤسسات حقوق الإنسان بشقيها الحكومي والأهلي العمل من أجل زرع تلك الثقافة ابتداء من المراحل المبكرة في الحياة الاجتماعية عبر نشر ثقافة الحقوق؛ في البيت والمسجد، والتعليم والإعلام، وكافة مؤسسات المجتمع، وخاصة عبر العمل مع مؤسسات التربية والتعليم لتكثيف الجرعات الداعمة لتحقيق الوعي الحقوقي لدى أفراد المجتمع»
ويضيف قائلاً «الغريب هو افتتاح كليات وأقسام للأنظمة والحقوق في التعليم العالي السعودي وعدم وجود مرجعية منهجية لتلك الحقوق في المدارس العامة. ولن يضيرنا ذلك ولن نواجه أي صعوبة خاصة في النشر والتعريف بثقافة الحقوق خاصة اننا في مجتمع مسلم، والمسلم بطبيعته لن يواجه الكثير من المشكلات في فهم آلية التعامل مع المنهجيات الخاصة بحقوق الإنسان لوجود اصول شرعية واجتماعية لها».
تدريس الحقوق
وقال المحيميد: عبر «الرياض» اطالب بتدريس مواد الحقوق عوضا عن أي مواد تعليمية اخرى لم تعد لها حاجة اجتماعية وذلك لغرس ثقافة الحقوق واحترامها وللحد من الجريمة او التهاون في حقوق الآخرين ففي الثقافة السائدة الحالية كم كبير من القيم الحقوقية المتفرقة بين تكوينات الثقافة ولكنها تحتاج إلى تعريف وتوضيح يقع الجزء الأكبر منه على مؤسسات حقوق الإنسان والتربية والإعلام».

واشار الى أن الوسائل الاخرى لنشر ثقافة حقوق الانسان عبر الاعلام ومواقع التواصل الاجتماعي والتدريب والاستشارات المجانية التي يقدمها المحامون تبرعا على سبيل المسؤولية الاجتماعية لن تكون ذات فائدة او كافية ما لم يكن هنالك تأسيس وتأصيل للحقوق من المدرسة.

سرعة البت في القضايا

من جانبها، تقول بيان زهران محامية وعضو شبكة القانونيات العرب «مازال هناك فئة من الرجال تعارض حقوق المرأة، بغرض فرض الهيمنة الذكورية عليها. بل؛ هناك من يفسر الدين بمفهوم خاطئ لذات الغرض».

وأضافت «من واقع خبرتي فإن تفعيل 27 قراراً قضائياً أصدرتها وزارة العدل لإنصاف المرأة أصبحت اكثر دقة في المحاكم، لاسيما قضايا الأحوال الشخصية. كما ان سرعة البت في القضية أدى الى حفظ حقوق المرأة بشكل اكثر جودة»، وقالت «الحقوق تنتزع وليست فقط تؤخذ ولا ينتظر المرء منحها من آخر بل لا بد من المطالبة بها بشكل نظامي وفي ذات الوقت يجب على المرء الالتزام بحقوق الآخرين. وفي مجتمع تعلم القيام بالواجبات ولم يتعلم أخذ الحقوق، فالأمر يعود لعدة أسباب من أهمها الثقافة ونشر التشريعات لمعرفة الحقوق والواجبات فضلا عن ضرورة نشر كيفية التنفيذ من قبل الجهات التنفيذية المختلفة.

وتتفق زهران مع المحيميد حول إدخال ثقافة الحقوق بالمناهج التعليمية بعد الضعف الواضح في تغطية الهيئات المعنية بحقوق الانسان من تأدية واجبها في إقامة دورات توعوية بقولها: «في كثير من الدول تدَرس مادة تسمى دراسات قانونية لمنهج تعليمي يبدأ من المرحلة المتوسطة لتأسيس جيل بحكمة ثقافة وبيئة عدلية صحيحة الأركان».

دورات كثيرة

وفي هذا الصدد تقول نوف اليحيى (محامية متدربة) «تطالعنا كل يوم إعلانات عن إقامة دورات تعنى بالثقافة القانونية لا ينافسها في كثرتها إلا المبالغ المطالب بها لحضورها والعجيب أنها تستهدف «الجميع « وتقبل «الجميع» اشتراطها الوحيد أن تكون قادرا على «الدفع»، وتضيف أن التخصص هو رأس مال الموارد البشرية، والمتأمل لهذه الثورة القانونية يعتقد جازما أن هناك ثورة معرفية مصاحبة لها إلا أنه يصطدم كل يوم بما يحبطه ولنأخذ مثالا بسيطا: هل سألت طالب الجامعة عن اطلاعه على «لائحة حقوق الطلبة» في جامعته وأجابك؟ الغالب أنه «سمع بها» لكنه لم يكلف نفسه عناء البحث عنها أو زيارة أقرب مكتب لحقوق الطلبة داخل الجامعة. لكنه لا يلام إذا كان أستاذ الجامعة الذي يأخذ العلم منه لا يعرف شيئا عن حقوقه – وواجباته من باب أولى - ولا يكلف نفسه مشقة السؤال عنها».

القضايا العمالية

من جهة أخرى، تملأ القضايا العمالية المحاكم بمعلمات لا يعرفن أن لهن الحق في «ساعة الرضاعة» أو توفير حضانة لأبنائهن حسب نظام العمل فتضطر لتسجيل ابنها في حضانة تستهلك نصف مرتبها وهذا ثمن فاتورة الجهل بالأنظمة، لكننا نتساءل: هل الفرد وحده هو المسؤول عن تثقيف نفسه؟ الجواب بالتأكيد (لا)، فهي ثقافة ينشأ بها والمحاضن التربوية هي المسؤولة عنها فلو أدرجت مادة تعرف الفرد بحقوقه كمواطن بداية ثم تتدرج حسب أدواره في الحياة سواء الاجتماعية كالزوج أو المهنية مستقبلا كالطبيب والمهندس والمعلم، ولو أقيمت أيام قانونية على غرار أيام الأنشطة الأخرى في المدارس والجامعات والأهم أن تكون فعالة ولا تقع في ما وقعت به مراكز التدريب القانونية الحديثة التي استغلت حاجة خريجي القانون والشريعة للثقافة القانونية فتسابقت لنيل الحصة الأكبر دون النظر إلى قيمة ما تقدمه للجمهور و»من أمن العقوبة أساء الأدب».. فغياب رقابة حقيقية على دورات التدريب القانوني سمحت لكل من يمتلك شهادة مدرب أن يقدم فيها دون النظر إلى خبرته العملية أو ثقافته العلمية فالمركز الذي يقدم دورةً في «تنمية الذات» يقدم غدا دورة عن «قانون المرافعات الشرعية» بل تحولت هذه الدورات إلى محاضرات أكاديمية نظرية لا تختلف عن محاضرات الجامعة إلا في ثوب «القاعة الفاخرة» التي ترتديه والتي يدفع ثمنها متوسطو الدخل وهم عادة حضور هذه الدورات، وما يزيد الأمر سوءا هو الصياغة التي تطالعنا بها هذه الإعلانات فمثلا «حقوق المرأة المالية في الإسلام « ثم تصطدم بخطيب جمعة يردد كلاما نظريا عن تكريم الإسلام للمرأة ورفع مكانتها.

تعلم «الثقافة الحقوقية» حق للجميع ولا يقتصر على طلبة الحقوق أو مختصيه. كثيرا ما يواجه القضاة والمحامين من يجهل بأن له حقا أو مطالب بحق ليس له، لذلك تتطلب هذه تدريسها جهدا موحدا من قبل أطراف عديدة وكادرا مؤهلا يشرح الحقوق بمنهجية واضحة ومتكاملة ليفهمها الجميع.

محكمة التنفيذ بجدة تلزم مواطناً بدفع2500 ريال نفقة لأولاده

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 18 شعبان 1436هـ - 5 يونيو 2015م
http://www.alriyadh.com/1054173

جدة - مبارك العكاش
ألزمت محكمة التنفيذ بمحافظة جدة مواطناً بتنفيذ الأحكام الصادرة بحقه من محكمة الأحوال الشخصية والتي تمثلت في دفع نفقة أولاده للأم بدءاً من الشهر الجاري بمبلغ وقدره 2500 ريال شاملة تكاليف إعلان التبليغ حسب نظام التنفيذ ولائحته. وقد قام الزوج بالمماطلة في تنفيذ الحكم الصادر من محكمة الأحوال الشخصية، لتذهب أم الأبناء لمحكمة التنفيذ في جدة طالبةً تنفيذ الحكم، ليأمر قاضي التنفيذ بمنع المنفذ ضده من السفر وإيقاف إصدار صكوك التوكيل والتفاويض من المنفذ ضده بصفة مباشرة أو غير مباشرة في الأموال وما يؤول إليها والإفصاح عن رخص وسجلات أنشطة المنفذ ضده التجارية وإشعار مرخص له بتسجيل المعلومات الائتمانية بواقعه استناداً للمادة ٧٤ من نظام التنفيذ. وأوضح عدد من المختصين أن نظام التنفيذ يعتبر نقطة تحول وعلامة فارقة وخطوة رائدة من خطوات تطوير القضاء واكتمال منظومة العدالة بإيصال الحقوق إلى أهلها، إذ إن التنفيذ هو ثمرة الأحكام، ولا عبرة بحكم لا نفاذ له. يذكر أن محاكم التنفيذ بمختلف مناطق المملكة قد استردت من المماطلين أكثر من (57) مليار ريال، كما بلغت عدد محاكم التنفيذ بالمملكة (3) محاكم بالرياض، ومكة، وجدة، في حين يبلغ عدد دوائر التنفيذ (169) دائرة مستقلة إضافة إلى المحاكم الفردية التي يقوم فيها رئيسها بأعمال قاضي التنفيذ وعددها (165) ومجموع القضاة في هذه المحاكم (334) قاضياً.

تشارك فيها المرأة كمرشحة عضوية للمرة الأولى
حملة توعوية مكثفة لتعزيز مشاركة أبناء وبنات الوطن في الانتخابات البلدية

المصدر: جريدة الرياض السبت 19 شعبان 1436هـ - 6 يونيو 2015م
http://www.alriyadh.com/1054601

الرياض – سحر الرملاوي
"صوتك يفرق" هو عنوان الحملة الوطنية الكبرى التي تنظمها جمعية النهضة الخيرية للتوعية بضرورة المشاركة الشعبية الواسعة في انتخابات ثلثي أعضاء مجالسها البلدية في نهاية هذا العام 2015.

واكدت مديرة إدارة المشروعات التنموية في جمعية النهضة النسائية الخيرية شيخة السديري على قدرة وكفاءة المرأة في كافة المجالات التي تولتها في معرض حديثها عن الحملة.
وقالت شيخة السديري: تبنت جمعية النهضة الحملة التوعوية "صوتك يفرق" لرفع نسب المشاركة المجتمعية في انتخابات المجالس البلدية والتي يسمح للمرأة فيها للمرة الأولى بأن يكون لها دور فاعل إما كمرشحة أو ناخبة وهو شكل من أشكال تمكين المرأة لتكون عنصرا فاعلا في مجتمعها، مضيفة بان الحملة تستهدف المجتمع فوق ال 18 سنة الذين يحق لهم التصويت في انتخابات المجالس البلدية، حيث يمكنهم أن يكونوا جزءا من هذه الحملة وحضور ورش العمل أو المتابعة على الموقع الالكتروني للتعرف على اللوائح والقوانين لرفع نسب الناخبين.
وتضيف السديري: نحن نطبق منهجاً شاملاً لمعالجة احتياجات المرأة باستخدام أساليب علمية مثبتة دولياً ومنشأة داخلياً للوصول لأفضل النتائج لتنمية مؤكدة للمرأة السعودية.
وتابعت تقول: نعتمد على المدربات المعتمدات في برنامج (مدى) اللواتي يقدن معنا حملة اجتماعية تثقيفية تهدف الى بناء قدرات آلاف الناخبين في جميع مناطق المملكة لتعزيز المشاركة الفاعلة في الانتخابات والمجتمع المحلي ونشر المعرفة حول وظائف وأهمية المجلس البلدي بالاضافة الى تعميم ثقافة المواطنة الفاعلة بما يخدم المجتمع والوطن والتدريب يتم في كل من جمعية النهضة ومؤسسة الملك خالد.
من جانبها اوضحت الباحثة المتخصصة في مجال الادارة العامة واحدى المتطوعات في حملة صوتك امانة مزنة النفيعي على تاريخية الحدث الذي يفتح الباب للمرأة للترشح كعضوة في المجالس البلدية للمرة الاولى وقالت: يتمثل دوري كعضو في برنامج (مدى) التابع لحملة التوعية بأهمية المشاركة المجتمعية في المجالس البلدية من خلال تنفيذ عدد من ورش عمل قصيرة للناخبات في مختلف الجهات الحكومية والخاصة وغير الربحية ممن تنطبق عليهم شروط التصويت، وأعتقد أن درجة الفهم المجتمعي لفكرة الانتخابات جيدة؛ فهذه الدورة الثالثة والمجتمع ينمو ويتطور الآن ويتطور مفهوم الانتخابات معه، وأيضًا الجهات ذات العلاقة الآن تقوم بالعديد من الفعاليات والبرامج والدورات التي تستهدف رفعَ الوعي في المجتمع.
أما بالنسبة للمرأة السعودية فهي بحاجة لرفع مستوى الوعي بالانتخابات البلدية، وأهمية اختيار الشخص المناسب في المكان المناسب، وأهمية أن تتصف عملية الانتخاب بالنزاهة والشفافية. وسوف يساهم برنامج (مدى) في رفع مستوى وعي المرأة السعودية بفكرة الانتخابات البلدية والعمل على تعزيز المشاركة الفاعلة في الانتخابات والمجتمع المحلي، ونشر المعرفة حول وظائف وأهمية المجلس البلدي وتعميم ثقافة المواطنة الفاعلة بما يخدم المجتمع والوطن وتفعيل المواطنة لتساهم بدورها في توعية أفراد أسرتها من الرجال.
وتؤكد النفيعي على ان المرأة سوف تكون عضوًا فاعلًا ومؤثرًا في المجالس المحلية كما هي في مجلس الشورى ومجالس الغرف التجارية وهي خطوة مهمة لتثبيت حق المرأة كمواطنة فاعلة في المشاركة في الشأن العام والنهوض بالخدمات البلدية، ومشاركتها للاستفادة من العنصر النسائي الذي يمثِّل نصفَ المجتمع في دفع عجلة التنمية الشاملة وَفق ضوابط شرعية، ومشاركتها حقٌّ من حقوقها كمواطنة، وعليها واجبات أيضًا في ترشيح مَن تراه مناسبًا، كما أن المرأة ستكون إضافة إيجابية في المجالس المحلية مثلما هو شأنها في مجلس الشورى ومجالس الغرف التجارية.

وزارة الصحة تدرس الخيار الاستراتيجي الأمثل .. والفالح معترفا:

لا توجد آليات جاهزة للتأمين الطبي

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 18 شعبان 1436هـ - 5 يونيو 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150605/Con20150605775876.htm

عبدالله القحطاني (أبها)
أكد لـ(عكاظ) وزير الصحة خالد الفالح، أن الوزارة تدرس في المستقبل كيفية المساهمة في توفير التأمين للمواطنين، إذا ثبت أنه هو الخيار الاستراتيجي الأمثل، وأن هناك آليات جاهزة، مؤكدا أنه حتى الآن لا توجد آليات جاهزة ليتم الإعلان عنها ومن ثم التطبيق.

وقال: «بدأ برنامج التأمين الطبي في القطاع الخاص وتم تطبيقه على أكثر من 10 ملايين في هذا القطاع».
وبين أن وزارته لا تزال معنية بتشغيل كامل مستشفياتها، ولم تصل لمرحلة التخصيص، مشيرا إلى أن التشغيل الذاتي يعطي مرونة أكثر فى استقطاب وتوظيف الموارد البشرية والكوادر الطبية، إضافة لإعطاء خيارات أكثر في المستقبل.
وفي رده على سؤال عن حالات كورونا مع حلول فصل الصيف، قال: «قلت الحالات عما كان في العام الماضي، وهناك حالات معدودة، ونسبة الوفيات متدنية جدا».
وكشف أنه سيتم بناء مستشفيات ومدن صحية في كافة أرجاء المملكة، وستضاعف الوزارة جهودها فى استثمار وتشغيل المستشفيات.

السفير السبهان لـ "عكاظ":

ملف السجناء السعوديين بالعراق يتصدر اهتماماتي

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 18 شعبان 1436هـ - 5 يونيو 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150605/Con20150605775889.htm

خالد الفارس (الرياض)
رفع السفير ثامر السبهان أسمى آيات الشكر لخادم الحرمين الشريفين وسمو ولي العهد وسمو ولي ولي العهد، على تعيينه سفيرا للمملكة في الجمهورية العراقية، سائلا الله أن يكون عند حسن ظن ولاة الأمر في تعزيز التقارب بين البلدين الشقيقين.
وأكد أن المملكة حريصة على إخوانها وأشقائها العرب والمسلمين منذ عهد المؤسس المغفور له بإذن الله الملك عبدالعزيز ـ طيب الله ثراه ـ واستمر على هذا النهج أبناؤه وأحفاده أدام الله عزهم ورعاهم.
وعن معاناة البلدين من الإرهاب قال «هذا هاجس مشترك، تعاني منه المملكة والعراق منذ زمن طويل، ومحاربته واجبة لحماية المنطقة من الفوضي، والقضاء عليه يتحقق بتكاتف الجميع».
وفي رده على سؤال عن السجناء السعوديين في العراق، أجاب «لا شك أن المواطن له الأهمية القصوى لدى الدولة، والقيادة حريصة على مواطنيها ومتابعة قضاياهم في الخارج، ولن أدخر جهدا في العمل على هذا الملف وأي ملف يعنى بالمواطن». وعن موعد بدء مزاولة عمله فعليا قال «سيكون ذلك في القريب العاجل، وبعد إنهاء كافة الإجراءات الإدارية والتجهيزات سنبدأ العمل، ونشير هنا إلى أن الحكومة العراقية تقدم كافة التسهيلات وحريصة على تواجد البعثة الدبلوماسية هناك وتقديم كل ما نحتاج إليه».

توزيع 5 آلاف مطبوعة للسلامة المرورية

المصدر: جريدة عكاظ السبت 19 شعبان 1436هـ - 6 يونيو 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150606/Con20150606776120.htm

فيصل الحارثي (الطائف)
بدأت دوريات أمن الطرق في منطقة مكة المكرمة توزيع أكثر من 5 آلاف مطبوعة إرشادية للسلامة وذلك للمسافرين على طرقات الطائف للحفاظ على سلامة المواطنين وسالكي الطريق.

وتضمنت المنشورات إرشادات تحديد السرعة، الكشف على الإطارات والمحركات قبل السفر، عدم استخدام الهاتف المحمول عند القيادة وربط حزام الأمان على الطريق، والانتباه عند قيادة السيارة من مفاجآت الطريق.
يأتي ذلك بمتابعة من قائد القوة الخاصة لأمن الطرق بمنطقة مكة المكرمة العقيد مظلي عايض بن عبيد البقمي.

إيصال الكهرباء لـ61080 منزلا عشوائيا

المصدر: جريدة عكاظ السبت 19 شعبان 1436هـ - 6 يونيو 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150606/Con20150606776137.htm

محمد سميح (مكة المكرمة)
أكدت الشركة السعودية للكهرباء، أنه تم إيصال الخدمة الكهربائية لـ 61080 منزلا عشوائيا خلال العام الماضي في كافة مناطق وقرى المملكة، منذ صدور قرار مجلس الوزراء بخصوص إيصال التيار الكهربائي للمنازل التي لا يملك أصحابها صكوكا شرعية.
وبين لـ «عكاظ» مصدر مسؤول في الشركة، أن أي طلب لإيصال الخدمة يتم قبوله وإدخاله في نظام الطلبات بالشركة، يعني أن هذا الطلب قد استوفى الشروط اللازمة المنصوص عليها نظامياً لإيصال الخدمة من البلديات، مشيرا إلى أنه لا يمكن قبول أي طلب دون حصول المواطن على رخصة بناء أو موافقة من البلدية لإيصال الخدمة للمنازل التي بدون صكوك. وقال المصدر إن موافقة البلدية على نماذج إيصال الخدمة الكهربائية شرط أساسي في الشركة، وهي عملية تتم إلكترونياً دون تدخل عنصر بشري، حيث يتم إرسال الطلب موقعاً من البلدية للشركة ومن ثم يتم مخاطبة المشترك لاستكمال باقي الإجراءات النظامية لإيصال الخدمة له.

متضررون من المأكولات كريهة الرائحة يستنجدون بالمراقبين:
حاصروا السلع الرخيصة في البرماوية

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 20 شعبان 1436هـ - 7 يونيو 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150607/Con20150607776347.htm

إبراهيم شهاب (جدة)
دعا سكان حي كيلو 14 جنوب جدة الأمانة إلى مراقبة الأسواق الشعبية التي تتوسط الحي ومراقبة معروضات المواد الغذائية والاستهلاكية التي يتم تسويقها بطريقة غير نظامية وغير صحية ضمانا لسلامة المستهلكين. ورصدت عدسة «عكاظ» في جولتها على سوق البرماوية ممارسات خاطئة ومرفوضة وسط غياب تام وكبير للأجهزة الرقابية وتجاوزات بائنة للأنظمة البيئية والصحية، حيث يعرض تجار الموقع منتوجات وسلعا فاسدة ومنتهية الصلاحية، منها لحوم وأسماك يقبل عليها البعض لرخص أسعارها.
تنافس مع سوق اليمنة
سوق البرماوية في الكيلو 14 واحدة من أكثر المناطق عشوائية في جدة، وأدى غياب الرقابة عنها لسنوات طويلة إلى التمادي في ممارسات غير نظامية تعكس سلبياتها على الأحياء المجاورة، سواء كانت سلبيات صحية أو بيئية. ويقطن المنطقة المتوسطة للحي أفراد من الجنسية البرماوية ـ تجاوز عددهم 300 ألف حسب إحصائيات الجالية ـ ويقول عمر

العطاس (يعمل بالقرب من الحي) بأن سوق البرماويين يعد واحدا من أشهر الأسواق ضررا على الصحة في جدة.. يتنافس في ذلك مع سوق «اليمنة» جنوب جدة.. حيث الأسماك المكشوفة التي تتجمع حولها الذباب والحشرات وتباع بأسعار زهيدة.
وأبدى العطاس استغرابه لما وصفه بصمت أمانة محافظة جدة عن الممارسات الخاطئة اليومية في سوق البرماوية، بالرغم من اجتهادها في إغلاق أسواق أقل ضررا من السوق الشهير.. ولو تجولت الأمانة بشكل يومي في السوق لما مارس أحد بيع اللحوم المكشوفة والأسماك الفاسدة.
مخاطر قبل الشهر الكريم
من جهته، يتحدث محمد إسماعيل (أحد زوار السوق) عن دهشته لما رآه في الحي، مشيرا إلى أن غالبية أهل جدة لا يعرفون شيئا عن هذا الحي لبعده عن منطقة وسط جدة. مشيرا إلى أن بيع الخضروات والأسماك يتم مكشوفا عبر بسطات غير مرخص لها.. ويتم تنظيف الأسماك وقطع اللحوم في أماكن ملوثة تسكنها الحشرات والدم مسكوب في كل اتجاه.
وأضاف أنه يخشى تفاقم الوضع ونحن على أعتاب رمضان؛ لأن السوق تزداد فيه الحركة ويقوم البائعون بعرض مأكولات صنعت بطريقة غير صحية.. وبمنتجات غير معلومة المصدر. وقال إن كل سكان حي البرماويين يطالبون الجهات المسؤولة بزيارة الحي ومعالجة أوضاعه ومنع السلوكيات الخاطئة في البيع والشراء حفاظا على الصحة العامة.

اتصالات مرئية بين 25 معتقلا وأسرهم بالمدينة

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 20 شعبان 1436هـ - 7 يونيو 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150607/Con20150607776357.htm

عبدالهادي الصويان (المدينة المنورة)
اختتم الهلال الأحمر بمنطقة المدينة المنورة المرحلة الخامسة والعشرين من مراحل تنظيم الاتصالات المرئية بين المعتقلين في غوانتانامو وأسرهم في المنطقة. وأوضح المتحدث الرسمي للهيئة بمنطقة المدينة المنورة خالد بن مساعد السهلي أن المكالمات المرئية استمرت على مدار يوم، واستفاد منها 25 شخصا تواصلوا خلالها مع ذويهم صوتا وصورة لمدة ساعة لكل اتصال، بحضور مندوبة من الصليب والهلال الأحمر وموظفي الروابط الأسرية.
وأضاف السهلي أن هذه الخدمة تأتي انطلاقا من اهتمام الهيئة برسالتها الإنسانية والرقي بمستوى تقديم الخدمات في إطار اختصاصها، وذلك بتوجيه من صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود رئيس الهيئة، وبمتابعة خاصة من مدير برنامج الروابط العائلية بالهيئة الأمير بندر بن فيصل آل سعود.

إيصال الكهرباء لـ61080 منزلا عشوائيا

المصدر: جريدة عكاظ السبت 19 شعبان 1436هـ - 6 يونيو 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150606/Con20150606776137.htm

محمد سميح (مكة المكرمة)

أكدت الشركة السعودية للكهرباء، أنه تم إيصال الخدمة الكهربائية لـ 61080 منزلا عشوائيا خلال العام الماضي في كافة مناطق وقرى المملكة، منذ صدور قرار مجلس الوزراء بخصوص إيصال التيار الكهربائي للمنازل التي لا يملك أصحابها صكوكا شرعية.

اتفاقات ثنائية لتسريع استقدام العمالة المنزلية من7 دول

الحقباني يجتمع مع ممثلي الفلبين وسيريلانكا والنيجر وإندونيسيا ونيبال والهند وباكستان

المصدر: جريدة الوطن الاحد 20 شعبان 1436هـ - 7 يونيو 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=226128&CategoryID=2

الرياض: الوطن
التقى وزير العمل الدكتور مفرج الحقباني، على هامش اجتماع منظمة العمل الدولية بجنيف، بممثلي الدول المرسلة للعمالة، وذلك امتدادا لما تقوم به وزارة العمل من إجراءات لتحسين أداء سوق استقدام العمالة المنزلية، وبهدف فتح أسواق جديدة للاستقدام وتسريع إجراءات الاستقدام مع الدول التي تم توقيع اتفاقات ثنائية معها.
وأكد حرص المملكة على تعزيز التعاون والتنسيق مع الدول المرسلة للعمالة ووضع الحلول والمقترحات التي تدعم إقامة علاقات متوازنة ومستمرة تحفظ حقوق جميع الأطراف، مشيرا إلى أن الحوار والنقاش الجاد بين الطرفين سيُتيحان معالجة النقاط العالقة وفقا للأطر القانونية والعملية الفاعلة.
وأوضح أن الاتفاقات الثنائية الموقعة حتى الآن مع عدد من الدول تعمل على حل بعض الحالات الخاصة التي تُعيق سلاسة الاستقدام، وتعمل على ضبط التكاليف، وتسهل وتسريع إجراءات وصول العمالة، والتأكيد على الالتزام بالتأهيل والتدريب للعمالة المرسلة والحد من التغيب، وضبط ممارسات مكاتب الإرسال. واستعرض وزير العمل مع ممثلي دول "الفلبين، سيريلانكا، النيجر، إندونيسيا، نيبال، الهند، باكستان" مبادرات المملكة في حفظ حقوق العمالة، والثقافة العمالية، وتأمين سلامة الإجراءات التعاقدية، مبينا أن الوزارة سخرت إمكاناتها لتلقي شكاوى وملاحظات العمالة من خلال تسع لغات "العربية، الإنجليزية، الأردو، الهندية، الإندونيسية، الفلبينية، الأثيوبية، المالايلمية، والبنجلادشية".
وأفاد بأن هذا الاجتماع يأتي ضمن مجموعة قنوات تعمل عليها الوزارة لتوفير العمالة النوعية المؤهلة لتغطية احتياجات السوق السعودي من العمالة المنزلية. ولفت إلى أنه في الشأن الداخلي أصدرت وزارة العمل أخيرا جملة من القرارات والتنظيمات لتحسين أداء سوق العمالة المنزلية، وتنشيط دور شركات ومكاتب الاستقدام لتُسهم في تجاوز تحديات سوق العمالة المنزلية بشكل عام والعمالة المنزلية النسائية بشكل خاص، وضبط تكاليف ومدد الاستقدام وتنظيم تحصيل المبالغ المالية التي يدفعها المواطن للحصول على خدمات الاستقدام لحفظ حقوقه.
ودعا وزير العمل ممثلي الدول المرسلة للعمالة إلى ضرورة تسهيل وضبط إجراءات استقدام العمالة، والحد من تلاعب الوسطاء، إضافة إلى تعريفها بالأنظمة والقوانين المعمول بها في البلاد، مع التأكيد على أهمية تطوير مهارات العمالة قبيل عملية الإرسال.

مركز الملك سلمان للإغاثة يعيد 8399 عالقا يمنيا إلى بلادهم

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 20 شعبان 1436هـ - 7 يونيو 2015م
http://www.aleqt.com/2015/06/07/article_963504.html

«الاقتصادية» من الرياض
قام مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، بجهود حثيثة وبرامج عديدة تصب في خدمة إخواننا في اليمن، ورفع معاناة العالقين اليمنيين في مصر والأردن والهند، وذلك إنفاذا لتوجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز.
وأوضح الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز الربيعة المستشار في الديوان الملكي المشرف العام على المركز، أن المركز تبنى برنامجا متكاملا لإعادة العالقين لبلادهم من خلال توفير سبل النقل والرعاية المناسبة بمبلغ إجمالي تجاوز 50 مليون ريال.
وبين أن عدد الرحلات الجوية بلغ حتى الآن 50 رحلة نقل من خلالها 8399 عالقا يمنيا منهم 5200 من مصر، و 2078 من الهند، و1029 من الأردن، و92 من الإمارات، وفق البيانات المقدمة من الحكومة اليمنية الشرعية.
وأشار الربيعة إلى أن هذا البرنامج سيستمر بشكل عاجل لإنهاء معاناة العالقين، عادا هذا البرنامج أحد البرامج العديدة التي تبناها المركز في مجالات الرعاية الصحية والغذاء والنواحي الإنسانية المختلفة التي تجسد اهتمام المملكة العربية السعودية حكومة وشعبا بالأشقاء اليمنيين.

من تبوك إلى جدة... حادثة "لمى" تتحوّل إلى "طوق نجاة" وترسم خريطة "حفر الموت"

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 21 شعبان 1436هـ - 8 يونيو 2015م
اضغط هنا

جدة – معاذ العمري
لم يتوقع أحداً أن تكون حادثة موت طفلة في أحد الآبار، هو طوق النجاة للكثير من الأحياء في السعودية، فبعد وفاة لمى الروقي العام الماضي في محافظة تبوك (شمال السعودية)، على إثر سقوطها في هاوية بئر إرتوازية مكشوفة، لمعت فكرة تقنية لبعض الشبان «الجداويين» لإنقاذ مدينتهم من نفس المأساة، والتي تبعد عن قبر الطفلة في تبوك موقع الحادثة نحو 1000 كيلو متر، إذ إطلاق تطبيق «لمى» الإلكتروني للتحذير من «الحفر المكشوفة».
تلك الدوائر المرسومة على خريطة التطبيق، والتي أصبحت الدلالة الرمزية لمحافظة العروس وأحد معالم شوارعها، تفيد بوجود « قنابل موقوتة» تتربص بالسكان والمارة في الشوارع، وكذلك سائقي المركبات، إذ تشير إلى وجود «حفر الموت» التي راح ضحيتها أيضاً ستة أبرياء من سكان جدة خلال عام واحد.
وبعد أن أصبح التطبيق مستخدماً في هواتف الجداويين للتحذير من وجود الحفر المكشوفة في الطرقات، تقترب شوارع «العروس» من التصنيف العالمي، كأكبر المدن العالمية المليئة بالحفر وعيوب الأسفلت، كما لم تعد العبارة الشهيرة «نعمل لأجلكم ونأسف لإزعاجكم» التي تتكرر على اللوحات المعلقة أمام مشاريع الطرق ذات جدوى أو قبول لدى قاطني مدينة جدة.

وأوضح أحد مبرمجي التطبيق الإلكتروني الراصد للحفر المكشوفة في جدة عبدالله العسيري لـ «الحياة»، أن فكرة البرنامج جاءت بعد موت الطفلة لمى في محافظة تبوك العام الماضي بإحدى الآبار المكشوفة، إذ ألهمت تلك الحادثة شبان التطبيقات الإلكترونية لإصدار تطبيق يعنى بتحديد مواقع الحفر والآبار المكشوفة.
وقال: إن البرنامج أطلق عليه اسم «أطلس لمى»، والذي أصبح مستخدماً بكثرة لدى سكان جدة خصوصاً في تحديد مواقع الحفر المكشوفة في الشوارع، والتي راح ضحيتها ستة أبرياء من المحافظة بسبب إهمال من الجهات المختصة، مقدّراً عدد الحفر المكشوفة في جدة بـ100 ألف حفرة في الشوارع، إذ أسهم التطبيق في كشف الكثير.
مسلسل «حفر الموت» كما أطلق عليه البعض لم ينته في جدة، وكذلك الحملات التطوعية المتعددة التي صاحبتها من شبان المحافظة، تقف بالتصدي لذلك المسلسل وتسهم في ردم العديد من تلك الحفر، إلا أن جهودهم تظل بسيطة في ظل تهاون الجهات المسؤولة، وأبرزها أمانة جدة، واستياء كبير من «الجداويين» مما يحدث لمدينتهم العروس.
يقول علي المحسن أحد سائقي سيارات الأجرة لـ «الحياة» إن الشوارع في مدينة جدة أشبه بلعبة «المتاهة» التي تجعلك تلتف حيناً إلى اليمين وحيناً إلى اليسار لتفادي الحفر، منوهاً بأن الهرب من الحفر والهبوطات التي على الطريق لا ينجح دائماً، فلا بد من الوقوع فيها وتنتج منها بعض الأضرار، إذ بلغت كلفة تصليح سيارته في الآونة الأخيرة 2700 ريال.
وأرجع مشكلة الحفر في المدينة إلى ضعف البنية التحتية للطرقات والأحياء وسوء التخطيط، مطالباً أمانة جدة بتكثيف الرقابة على المشاريع، ومعالجة المستنقعات التي نتجت من الأمطار داخل الأحياء وعلى الطرقات.
يذكر أن عدداً من المواطنين اتجهوا إلى مقاضاة أمانة جدة في المحاكم الشرعية أخيراً، مستندين في شكواهم إلى مهمات الأمانات والبلديات في المناطق والمحافظات، التي تؤكد عملها في خدمات الشوارع والأحياء، وتأتي تلك التطورات بعد أن حسمت محافظة جدة الجدل تجاه حفر الصرف الصحي المكشوفة، التي تسببت في وفاة عدد من سكان المحافظة بسبب سقوطهم فيها، إذ وجهت المحافظة خطاباً إلى أمانة جدة يفيد بمسؤوليتها عن حفر الصرف الصحي، لحين صدور توجيهات وأنظمة أخرى.

الحياة
AL HAYAT

"الشورى": إحالة مشروع نظام "حماية الوحدة الوطنية" إلى جدول الأعمال

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 21 شعبان 1436هـ - 8 يونيو 2015م
اضغط هنا

الرياض - «الحياة»
أحالت الهيئة العامة لمجلس الشورى خلال اجتماعها الثامن من أعمال السنة الثالثة للدورة السادسة الذي عقد أمس برئاسة نائب رئيس المجلس الدكتور محمد الجفري على جدول أعمال المجلس تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن ثلاثة مقترحات حول مشروع نظام حماية الوحدة الوطنية.
وبحسب بيان صحافي صدر عن مجلس الشورى أمس، فإن المقترح مقدم من مساعد رئيس المجلس الدكتور يحيى الصمعان، وعضو المجلس الدكتور عبدالعزيز العطيشان، وعضو المجلس السابق الدكتور سعد مارق، وأعضاء المجلس الدكتور ناصر بن داود، والدكتور زهير الحارثي، والدكتور عبدالله الفيفي، ومحمد رضا نصرالله، والدكتورة ثريا عبيد.
وقررت الهيئة العامة خلال الاجتماع إحالة تقارير عدد من اللجان المتخصصة بشأن المقترحات التي قدمها عدد من أعضاء المجلس استناداً إلى المادة 23 من نظام مجلس الشورى، إذ أحالت تقرير لجنة الشؤون الأمنية بشأن اقتراح مشروع تعديل نظام الأحوال المدنية المقدم من عضو المجلس الأميرة سارة بنت فيصل بن عبدالعزيز، والدكتور ناصر بن داود، والدكتورة هيا المنيع، والدكتورة لطيفة الشعلان.
كما أحالت تقرير لجنة الشؤون الأمنية بشأن تعديل نظام المرور بإضافة مادة جديدة إلى الباب الرابع من النظام تنص على تضمن رخصة القيادة رغبة السائق في التبرع بأعضائه من عدمه حال وفاته، والمقدم من أعضاء المجلس الدكتور عبدالرحمن السويلم، والدكتور عيسى الغيث، والدكتور طارق فدعق، وتقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب

بشأن مقترح تعديل المادة السادسة من نظام الضمان الاجتماعي الصادر، والمقدم من عضو المجلس السابق الدكتور زين العابدين بري.
وكذلك تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن مشروع اقتراح تعديل المادة الـ 69 من نظام القضاء، والمقدم من عضو المجلس اللواء حمد الحسون، وتقرير لجنة الشؤون الأمنية بشأن مقترح إضافة بند جديد للمادة الثانية من نظام الأنواط العسكرية بشأن منح نوط مكافحة الإرهاب المقدم من عضو المجلس اللواء علي التميمي.
كما أحالت الهيئة العامة تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن تقرير الأداء السنوي لوزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد للعام المالي 1435 - 1436هـ، وتقرير لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية بشأن التقرير السنوي للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد للعام المالي 1435 - 1436هـ، وتقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن مشروع اتفاق بين وزارة العمل ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية في جمهورية فيتنام الاشتراكية في مجال توظيف العمالة المنزلية، وتقرير لجنة الحج والإسكان والخدمات بشأن مشروع نظام الغرامات والجزاءات البلدية عن مخالفات الصحة العامة، وتقريرها بشأن التعديلات التي أدخلها مجلس الوزراء على بعض مواد نظام نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة ووضع اليد الموقت على العقار.
يذكر أن الاجتماع شهد حضور مساعد رئيس المجلس الدكتور يحيى بن عبدالله الصمعان، والأمين العام للمجلس الدكتور محمد آل عمرو، ورؤساء اللجان المتخصصة بالمجلس.

تفعيل الانتخابات البلدية إلكترونياً

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 21 شعبان 1436هـ - 8 يونيو 2015م
اضغط هنا

الأحساء – حسن البقشي
فعّلت أمانة الأحساء إيقونة الخدمة الخاصة بالانتخابات البلدية، عبر تطبيقها على الأجهزة الذكية «أمانتي». وقال أمين الأحساء رئيس اللجنة المحلية للانتخابات البلدية المهندس عادل الملحم: «إن الأمانة تسعى إلى تفعيل إيقونة الانتخابات البلدية عبر تطبيق الأجهزة الذكية، لتعزيز أُطر التواصل الإلكتروني، والاستفادة من التقنية الحديثة في شتى المجالات، تيسيراً على المواطنين وإشراكهم في المعلومات المعرفية والإرشادية المتعلقة بالانتخابات البلدية في دورتها الثالثة، سواءً بالأخبار أم بالأدلة واللوائح الخاصة بالعمليات الانتخابية، وخريطة مواقع المراكز الانتخابية، ومعلومات أعضاء اللجنة ووسائل للتواصل بهدف التفاعل المتبادل بين المواطن والمسؤول».
بدوره، ذكر مساعد الأمين لتقنية المعلومات المنسق العام للجنة المحلية للانتخابات البلدية المهندس حمدان العرادي، أن تفعيل هذه الخدمة «يسهم في الوصول إلى أكبر شريحة من المواطنين من الجنسين، وتزويدهم بالمعلومات الانتخابية التي تساعدهم في طرق وآليات مشاركتهم بالانتخابات البلدية، كنشاط وطني وحضاري»، مبيناً أنه يتم «تحديث الإيقونة بصفة مستمرة».

ضوابط جديدة لسفر المرأة وتسهيل إجراءاتها دون موافقة ولي الأمر

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 21 شعبان 1436هـ - 8 يونيو 2015م
http://www.alriyadh.com/1054921

الرياض- أسمهان الغامدي

أبلغ مدير الإدارة العامة للجوازات اللواء سليمان اليحيى «الرياض»، أنهم ماضون قدماً في وضع ضوابط جديدة لتحديد صلاحيات سفر المرأة وتسهيل إجراءاتها من دون إذن ولي أمر، بحيث لا يحدد العمر وإنما تحدد ماهية الخروج وأسباب السفر، موضحاً أن «إجراءات سفر المرأة من دون تصريح ليست مرتبطة بالجوازات فقط أو وزارة الداخلية لكن هناك عدد من الجهات المعنية بالأمر مثل وزارة العدل ووزارة الشؤون الاجتماعية وغيرها من الجهات».

وذكر أن «أي خطاب يردهم من المحكمة يقضي بعدم ممانعة سفر المرأة أو استخراج وتجديد الجواز من دون إذن ولي الأمر يتم تنفيذه فوراً، حيث إن التوجيهات تحث على التطوير في الأنظمة ومواكبة الدول المتقدمة، والتسهيلات واردة والجوازات ماضية في التطوير لجميع خدمات الجوازات».

دراسة تقضي بمنع دخول الوافد المتغيب عن كفليه إلى المملكة

وزاد: «الجوازات تدرس مع وزارة العمل على منع أي مقيم يتغيب من كفليه أو من يصدر بحقه أمر خروج نهائي من الدخول إلى المملكة، وذلك تأسيا بالقرار الجديد القاضي بمنع إدخال المملكة من يعطيه كفيله خروجا وعودة ومن ثم لا يعود لنفس الكفيل»، مؤكداً أن هذا سيسهم في تقليل السوق السوداء في المملكة.

جاء هذا خلال المؤتمر الصحافي المقام صباح اليوم بنادي ضباط قوى الأمن على خلفية تدشين حملة «جوازك هويتك» التي أطلقتها المديرية العامة للجوازات والرامية إلى أهمية التوعية بالمحافظة على جواز السفر، وتستمر هذه الحملة لمدة شهرين.

وكشف اللواء اليحيى، أن أكثر من 4952 شخصاً فقدوا جوازات سفرهم خلال ثمانية أشهر و20 يوماً داخل المملكة، بينما بلغ عدد من فقد جوازه خارج المملكة 547 شخصاً، مشيراً إلى أن الحد الأعلى للعقوبة المالية خمسة آلاف ريال والحد الأعلى للحرمان من السفر 3 أعوام وكل حالة لها ظروفها.

بينما بلغ عدد الأشخاص الذين سافروا إلى دول غير مصرحة بحسب أنظمة وقوانين المملكة 3285 شخصاً. وذكر مدير عام الجوازات، أنه تم تمديد فترة استلام الجواز من شهر إلى 90 يوماً وفي حال تأخر طالب الجواز عن المدة المحددة سيتم اتلاف جواز سفره، وقد اتلفت إدارة الرياض منذ بداية العام الهجري نحو 300 جواز لم يحضر طالبوها لاستلامها.

بطاقة بلاستيكية تغني عن حمل جواز السفر في كل مكان

وأكد أن الجوازات فعلت خاصية الدردشة الفورية عبر البريد الالكتروني مع المواطنين بحيث يتم الجواب السريع على أي استفسار يردهم من المواطنين، فالدولة حريصة كل الحرص على تسهيل جميع اجراءاتها، كما أن لديهم العديد من وسائل التوعية و وسائل إعطاء الاقتراحات وحتى يتم تجنب الشكاوى الكيدية يطلب الاسم الكامل ورقم الهاتف والبريد الإلكتروني.

ولفت إلى وجود تواصل بين وزارتي الداخلية والخارجية لتسهيل اجراءات السفر والتأشيرات بين المملكة وبين الدول الأخرى، كما أن هناك خططاً لعملية تطوير الجواز واختصار الاجراءات بيننا وبين دول مجلس التعاون وبعض الدول الأخرى سترى النور قريبا بإذن الله.

وقال اللواء اليحيى، إن هناك دراسة في أولى مراحلها حول إصدار بطاقة بلاستيكية مرافقة للجواز تكون بديلة له بحيث تكون مع الشخص للتعريف بنفسه في المحلات وتنفيذ الخدمات الأخرى حتى لا يضطر الشخص إلى حمل جوازه معه.

وقال خلال إجابته على أسئلة الصحافيين، إن مدة وصلاحية الجواز السعودي في الدخول إلى الدول العربية ثلاثة أشهر وفي الدول الأوربية ستة أشهر. وأضاف: «الآن متاح لأي مواطن أن يجدد جوازه حتى إن كانت صلاحيته تمتد إلى 12 شهرا حتى يتمكن من أخذ التأشيرات التي يحتاجها والسفر بجواز ساري المفعول لمدة طويلة».
ولفت اللواء اليحيى إلى أنه بإمكان المواطن إعادة طباعة جوازه مجانا في حال وجود ملاحظات على الطباعة، كما يمكن أن يعيد تعيين الصورة الشخصية من خلال الخيارات المتاحة، وأن الغرامات المالية في حال فقدان الجواز تتراوح بين 1500 وعشرة آلاف ريال ولكن يتم تطبيق الحد الأدنى في المرة الأولى ويختلف الوضع في الثانية والثالثة ولدينا من فقد جوازه 6 مرات.
من جهة أخرى، أوضح مدير الإدارة العامة للعلاقات والإعلام العقيد محمد السعد، أن الجوازات تقوم بهذه الحملة سنويا مع بداية الإجازة الصيفية وتستهدف المواطنين خصوصا الراغبين بالسفر إلى خارج المملكة وتعمل على توعيتهم بأهمية المحافظة على وثائق السفر، وتعريفهم بالأنظمة والتعليمات الخاصة بجواز السفر وحثهم على التخطيط السليم للسفر بوقت كاف.

أمير الرياض: يجب معالجة الانحراف الفكري بداية من الأسرة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 21 شعبان 1436هـ - 8 يونيو 2015م
http://www.alriyadh.com/1054912

الرياض – واس
استقبل صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن بندر بن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض في مكتب سموه بقصر الحكم اليوم, عددً من أفراد أسرة القشعمي الذين قدموا للسلام على سموه .
وأعربت أسرة القشعمي عن إدانتهما واستنكارهما للعمل الإجرامي الآثم بـ (القديح)، وما قام به أحد أفراد الأسرة من المغرر بهم، متبرئين من فعله المشين المنافي للشريعة السمحة, مؤكدين أن الجميع يد واحدة ضد كل من تسول له نفسه زعزعة أمن هذا الوطن واستقراره .
وقالوا في كلمة ألقاها نيابة عنهم عضو هيئة التدريس بجامعة المجمعة سليمان بن عبدالله القشعمي: " ندين ونستنكر هذا الفعل الذي لا يمثل إلا صاحبه، فنحن مع ولاة أمرنا قلباً وقالبً ونحن ولله الحمد في هذا الوطن يد واحدة ضد كل من تسول له نفسه الإساءة إلى هذا البلد ومحاولة زعزعة لحمة أبناء هذا الوطن، فلا نقر العمل المشين بالـ (القديح) والحقيقة أننا فجعنا بها فجيعة عظيمة كغيرنا من أفراد هذا الوطن الواحد " .
وفي ختام الكلمة دعوا الله عز وجل أن يحفظ لبلاد الحرمين أمنها واستقرارها، وأن يقيها شر الفتن ما ظهر منها وما بطن، في ظل القيادة الحكيمة وفي مقدمتها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود وسمو ولي عهده الأمين وسمو ولي ولي العهد - حفظهم الله - .
من جهته عبر سمو أمير منطقة الرياض عن شكره وتقديره للجميع على ما أبدوه من مشاعر طيبة, سائلاً الله العلي القدير أن يديم على البلاد نعمة الأمن والأمان وأن يديم علينا لحمتنا الوطنية في ظل القيادة الرشيدة .
وقال سموه " إن ما حصل ليس بالهين فمستغرب أن يسلك المواطن هذا المسلك لكن هذا داء واجتثاثه من جذوره واجب علينا جميعاً، وأولهم الأسر لأن هذا الأمر لا يُقر ولا يُقبل به، فهو يؤثر علينا جميعاً ".
وأضاف سموه أن الملك المؤسس عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود وأبناؤه الملوك البررة من بعده كان لهم دور كبير في مواجهة هذا الأمر، وصولاً إلى قائدنا ورائدنا خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - .
وتابع سمو الأمير فيصل بن بندر قائلاً " وحدة هذه البلاد على يد المغفور له بإذن الله الملك عبدالعزيز آل سعود ورجال البلد الصالحين الذين كانوا دعاة خير ودعاة أمن وأمان واستقرار فلن نسمح لأحد أن يعكر هذا الوضع الذي نعيشه أو

يحاول أن يمد يده أو يحرك في أشياء لا تُقبل وستقف جميع أجهزة الدولة الأمنية وغير الأمنية مع المواطنين الذين كانت لهم وقفة مشهودة في مجابهة هذه الضرر، فمعروف أن الإنسان إذا حمى بلده حمى منطقته وحمى بيته وأهله ".
وأردف سموه في حديثه " إن أي إنسان مخالف لن نعده رقماً محترماً في تعدادنا السكاني، لأننا ننفيه دائماً من سعوديتنا التي نفتخر بها فهذه الأمور يجب أن تكون ثابتة للناس، وأنتم مكانتكم ووضعكم مقدر ولكم دائماً التقدير والاحترام على مواقفكم السابقة واللاحقة والجميع مطالب بأن يصحح الوضع داخل أسرته فلا نريد أن نفقد أي مواطن بانحراف فكري بل نريد أن يكون الجميع على الجبهة يردوا عدواً لكي لا يصل إلينا ولا إلى منجزاتنا ولا إلى مدخراتنا ، فبلادنا بنيت على أسس متينة وواضحة على منهج الدين الإسلامي الصحيح والشريعة المحمدية "، حضر الاستقبال محافظ الزلفي فيحان بن عبدالعزيز بن لبده.

الحملة الوطنية السعودية توزع ستة آلاف سلة غذائية على اللاجئين السوريين في الأردن وجنوب سورية

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 21 شعبان 1436هـ - 8 يونيو 2015م
http://www.alriyadh.com/1055120

عرعر - جاسر الصقري
وقعت الحملة الوطنية السعودية لنصرة الأشقاء في سوريا ممثلة بمديرها الإقليمي د. بدر السمحان عقد توريد ستة آلاف سلة غذائية لتوزيعها على ستة آلاف أسرة لاجئة ونازحة سورية في الأردن وجنوب سوريا بقيمة 954 ألف ريال وذلك ضمن خطة الحملة الاستعدادية لشهر رمضان المبارك.
وأوضح د. السمحان بأن الحملة اعتمدت تجهيز ما يلزم من المواد الغذائية والتموينية الجافة، والتي سيتم توزيعها على ستة آلاف أسرة سورية من عائلات الأشقاء النازحين السوريين في المنطقة الجنوبية لسوريا واللاجئين منهم في المملكة الأردنية الهاشمية من خلال البرنامج الرمضاني "ولك مثل أجره".
وأضاف بأن التكلفة الإجمالية بلغت 954 ألف ريال، حيث يبلغ الوزن الإجمالي للسلة الواحدة أكثر من 45 كغم من المواد الأساسية من أرز وسكر وشاي وزيت وتمر وزيتون وبقوليات من عدس وبرغل وطحين وخلافه، بحيث إن السلة تكفي الأسرة السورية المتوسطة لمدة شهر كامل، وأكد بأن برامج الحملة مستمرة للتخفيف عن الأشقاء النازحين واللاجئين السوريين في شتى مناطق تواجدهم، وذلك بفضل الله عز وجل ومن ثم بفضل التبرعات المتواصل تدفقها بسخاء من المحسنين والمتبرعين من أبناء الشعب السعودي الكريم الذين ندعو الله أن يجزيهم بما يقدمونه خير الجزاء.

رفعت اتفاقيات استقدام العمالة المنزلية إلى سبع دول

"العمل" توقع اتفاقية استقدام مع النيجر بمرتب750 ريالاً و800 مع جيبوتي

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 21 شعبان 1436هـ - 8 يونيو 2015م

http://www.alriyadh.com/1055065

في إطار مساعي وزارة العمل لفتح أسواق جديدة لاستقدام العمالة المنزلية، وتوفير خيارات متعددة أمام المواطنين، وتمكين شركات ومكاتب الاستقدام من توفير الأيدي العاملة، وقعتْ المملكة العربية السعودية "اتفاقيات ثنائية" مع كلٍ منْ جمهورية جيبوتي وجمهورية النيجر، ليصبح إجمالي الدول التي تم توقيع اتفاقيات ثنائية معها سبع دول، وقد جرت مراسم توقيع الاتفاقيات، في جنيف على هامش اجتماع منظمة العمل الدولية في دورته ال 104 ووقعها من جانب المملكة وزير العمل الدكتور مفرج بن سعد الحقباني.

وكانت المملكة قد بدأت فعليًا في إجراءات استقدام العمالة من النيجر في 24 مايو الماضي بأجر شهري للعاملة المنزلية قدره 750 ريالا شهريا، في حين بدأت إجراءات استقدام العمالة من جيبوتي في 31 مايو الماضي بأجر شهري للعمالة المنزلية قدره 800 ريال، وسقف تكاليف استقدام أعلى عند 7000 ريال لكلا البلدين.

وأوضح الدكتور مفرج الحقباني أن وزارة العمل مستمرة في توسيع دول إرسال العمالة وفتح أسواق جديدة لتلبية الطلب المتزايد على العمالة المنزلية. مشيراً إلى أن الاتفاقيات الثنائية تهدف إلى حماية حقوق العمالة المنزلية وحقوق أصحاب العمل وتنظم العلاقة التعاقدية بينها، وهي بالمجمل تشتمل على جميع الاشتراطات التي حددتها المملكة في اتفاقياتها السابقة مع الدول المرسلة للعمالة، و من أبرزها وجود عقد عمل موحد ملزم لجميع الأطراف العامل، صاحب العمل، مكتب الاستقدام السعودي، ووكالة التوظيف في البلد المرسل للعمالة، كما تشترط الاتفاقيات أن يكون توظيف العمالة المنزلية من خلال مكاتب أو شركات أو وكالات الاستقدام أو التوظيف ذات السمعة الطيبة والمرخصة في البلدين.

كما تضمنت بنود الاتفاقيات التزام الدول المرسلة للعمالة بتأمين العمالة المؤهلة واللائقة طبياً التي تحتاجها المملكة وفقا لمتطلبات مواصفات الوظيفة المطلوبة، ومراقبة معايير المراكز الطبية التي تجري الفحوصات باستمرار، وأن لا تكون العمالة المنزلية المرشحة للعمل من أصحاب السواق، وأن تكون العمالة المنزلية المرشحة للعمل مدربة في معاهد أو مراكز متخصصة في الأعمال المنزلية، وتثقيفها بعادات وتقاليد المملكة وطبيعة وأحكام وشروط عقد العمل.

واتفقت المملكة مع الدول المرسلة للعمالة على تشكيل لجنة فنية مشتركة من ممثلين رفيعي المستوى من الطرفين لإجراء مراجعة دورية لتقييم و مراقبة بنود الاتفاقية، وعقد اجتماعات تشاورية تناوبية في كلا البلدين، ورفع التوصيات أوالتعديلات اللازمة لحل أي خلافات قد تنشأ عن تطبيق أحكم الاتفاق أو إجراء تعديل تفتضيه الحاجة، وبهذا تكون المملكة قد وقعت اتفاقيات ثنائية للعمالة المنزلية مع سبع دول هي: الفلبين، الهند، سيرلانكا، بنغلاديش، الفيتنام، النيجر، جيبوتي.

•التخطيط": القطاع الخاص يفاقم البطالة بوظائف رديئة ومحدودة

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 21 شعبان 1436هـ - 8 يونيو 2015م

اضغط هنا

سعيد الزهراني ـ الطائف

عزا تقرير رسمي عدم قدرة القطاع الخاص على حل مشكلة البطالة إلى سببين تمثل الأول في أن غالبية الوظائف التي يوفرها القطاع الخاص وظائف غير ماهرة لا تتطلب مستوى تعليمي مرتفع، مما يجعل إحلال العمالة الوافدة بعمالة وطنية ضعيفا بالإضافة إلى أن مجالات وفرص العمل في القطاع الخاص محدودة بالنسبة للإناث.

ولفت التقرير الصادرعن وزارة التخطيط والاقتصاد إلى أنه رغم زيادة الإنفاق على التعليم والتدريب فإن القطاع الخاص لم يستطع توفير فرص العمل الكافية لاستيعاب العمالة الوطنية الماهرة والحاصلة على المستويات التعليمية المرتفعة لافتا

إلى أن معظم الوظائف في القطاع الخاص هي للعمالة غير الماهرة بمستوى تعليم دون الثانوي والتي يتم استقدامها من الخارج.
وبين التقرير إن نسبة السعودة زادت في عام 2014 م في قطاع المياه، وقطاع الصناعات التحويلية، وقطاع الأنشطة المالية، وقطاع الاتصالات، وقطاع الجملة والتجزئة. كما انخفضت نسب السعودة في قطاعات مثل قطاع الكهرباء، قطاع التعدين، قطاع الأنشطة العقارية، وقطاعي الزراعة والصحة، وقطاع النقل، وقطاع الفنادق والمطاعم.
وقدر التقرير عدد السكان في المملكة في عام 2014 م بنحو 30.7 مليون نسمة ويبلغ عدد السعوديين منهم 20.7 مليون نسمة، بينما يمثل غير السعوديين العدد المتبقي بأكثر من عشرة ملايين نسمة. ويقدر أن 13.5 مليون من السعوديين في سن العمل، ونحو 7.1 مليون طفل تحت 14عاما، فيما 741 ألفا أكبر من 64 عاما، وعدد الداخلين السعوديين في سوق العمل سنويا أكثر من الخارجين منه فنحو أكثر من 237 ألف رجل وامرأة دخلوا قوة العمل في عام 2014 م، في حين أن الخارجين من قوة العمل بلغوا أكثر من 99 ألفا في عام 2014 م.
ويشكل هذا النمو في نسبة من يدخل سوق العمل ضغطا ديمغرافيا كما أنه لا يتناسب مع عدد الوظائف المتاحة في الاقتصاد حيث تقدر الزيادة في عدد الأفراد السعوديين العاطلين عن العمل والذين دخلوا في قوة العمل السعودية في عام 2014 م بنحو 28,772 فردا من 622,533 فردا عاطلا في عام 2013م إلى 651,305 أفراد في عام 2014 م. بينما كانت الزيادة في عدد العاطلين السعوديين لعام 2013 م تقدر بنحو 19,680 فردا. وقد تسارع معدل النمو في التوظيف في القطاع الخاص في عام 2014 م إذ بلغت نسبة نموه نحو 14.18 % بينما كانت نسبة النمو في التوظيف نحو 13.50 % في العام السابق، أما في القطاع الحكومي فقد نما التوظيف فيه بنسبة 3.28 % في عام 2014 م مقارنة بنسبة 6.40 في العام السابق، إلا أن نمو التوظيف في القطاع الخاص لم يخفض من معدل البطالة لدى السعوديين فقد بقي معدل البطالة في عام 2014 م بنفس المعدل للعام السابق عند 11.7 وقد سجل عام 2014 م زيادة هائلة وغير مسبوقة في نمو السكان السعوديين غير الراغبين في العمل بنسبة 297 % من 14,103 أفراد في عام 2013 م إلى 55,985 فردا في عام 2014 م. وتشكل نسبة الذكور 43 % بينما تشكل الإناث النسبة المتبقية وهي 57 %. ويعود السبب في ارتفاع نسبة النمو بشكل كبير في عام 2014 م إلى عزوف الشباب السعوديين عن الوظائف غير الماهرة التي تعرض عليهم من قبل الشركات في القطاع الخاص والتي لا تتناسب مع مؤهلاتهم الوظيفية فأغلبهم من الحاصلين على التعليم الجامعي.
وأوضح التقرير أن 88 % من الداخلين الجدد في سوق العمل في القطاع الخاص في عام 2014 م هم من الذكور بينما لم تمثل نسبة الإناث سوى 12 %، في حين أن معدل البطالة هو الأكبر لدى الإناث وبنسبة 32.8 % بينما لم تمثل نسبة البطالة لدى الذكور سوى 5.9 % في عام 2014 م، وتمثل معدلات البطالة في الاقتصاد السعودي قضية شائكة تؤرق الرأي العام، وتعطي الحكومة أولوية أساسية لهذه القضية وتتبع إستراتيجيات متعددة الجوانب لإصلاح سوق العمل وزيادة توظيف السعوديين في القطاع الخاص وزيادة الإنتاجية. ومن المفيد لتقييم الوضع الراهن بصورة أفضل أن يتم فهم طبيعة وخصائص السكان السعوديين في سن العمل بما في ذلك الداخلين والخارجين من قوة العمل السعودية، وكذلك فهم طبيعة وخصائص المتعطلين السعوديين عن العمل.

التراخي في تطبيق الأنظمة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 21 شعبان 1436هـ - 8 يونيو 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150608/Con20150608776419.htm

اليوم يناقش مجلس الشورى مقترح تشريع نظام الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد المقدم من عضوي المجلس ناصر بن داوود وموافق الرويلي.. وهو المقترح الذي لقي اهتمام وسائل الإعلام، مما يدل على اهتمام الرأي العام بقضية مكافحة الفساد، وما يرتبط به من آثار سلبية تسيء إلى الجهود الكبيرة التي تبذلها الدولة لتعميم التنمية على جميع الوطن بالجودة والسرعة التي تلبي حاجة المواطن.
ولا شك في أن البيئة القانونية المستوفية لمتطلبات نشاط المجتمع هي الإطار الذي تتحرك فيه الأجهزة التنفيذية بما يمكنها من أداء واجباتها على الوجه الأكمل. ولهذا كان الاهتمام بتطوير الأنظمة والجهاز القضائي بما يواكب التطور الذي تعيشه البلاد. لكن الأنظمة وحدها لا تستطيع معالجة الخلل إذا لم تواكبها نشاطات الأجهزة الرقابية والتنفيذية التي تترجم الأحكام

والقوانين إلى واقع ينعكس على حياة الناس في معاملاتهم وعلاقاتهم بالشفافية والوضوح الذي يحقق العدل... ويرى خبراء الأنظمة والإدارة والرقابة المالية والرقابة العامة أن المشكلة الأساسية لا تكمن في البيئة التشريعية، فليس لدينا قلة في الأنظمة والقوانين التي تعالج معظم قضايا المجتمع، فهناك من القوانين والأنظمة ولوائحها ما يكفي لو طبق بشكل سليم. ومن هنا يصبح أي تراخ أو تهاون في تطبيق النظام يضر التنمية ويوحي بأن المشكلة قانونية وليست تطبيقية.. إذن نحن في حاجة إلى حزم وصرامة في تطبيق القانون بصورة تزيل الكثير من مظاهر التراخي.

العمل تحذر من منح رقم الكفيل لغيره

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 21 شعبان 1436هـ - 8 يونيو 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150608/Con20150608776529.htm

سليمان النهابي (القصيم)
حذر مدير فرع وزارة العمل بمنطقة القصيم محمد العيسى من إعطاء رقم الكفلاء الخاص بالحاسب لأي شخص لأن هذا الرقم سري يجب أن لا يعرفه سوى صاحب العمل لأن بعض ضعاف النفوس قد يستغلون هذا للتلاعب بخصوصيات الكفلاء والعبث بتأشيراتهم وعمالهم دون علم الكفلاء. وحول التعامل الإلكتروني الذي بدأت مكاتب العمل بالمنطقة تطبيقه مؤخرا وكيف يمكن لكبار السن من المزارعين التعامل معه لإنهاء معاملاتهم، قال العيسى: هناك طرق عديدة لمن يجهل التعامل بالحاسب إما أن يقوم أحد أبنائه بخدمته عن طريق الحاسب بالمنزل، حيث إن كل كفيل لديه رقم خاص به وهو الرقم المعروف تقنيا بـ «اليوزر».

دوائر احتياطية لمواجهة تأخر إطلاق السجناء

درس إنشاء دوائر احتياطية داخل محاكم الاستئناف

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 21 شعبان 1436هـ - 8 يونيو 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=226153&CategoryID=5

جدة: نجلاء الحربي
لمواجهة تأخر إطلاق سجناء انتهت محكومياتهم أو صدرت بحقهم أحكام براءة، تدرس وزارة العدل مقترحا تقدم به 13 رئيس محكمة استئناف، يقضي بسرعة إنشاء دوائر احتياطية بالمحاكم التابعة لهم، لتجاوز عقبة تغيب القضاة بداعي المرض أو النقل أو غيره.
وعلمت "الوطن" أن وزارة العـدل تتعامل مع هذا المقترح بجدية، بعد أن رصدت تأخر مصادقة محاكم الاستئناف على قضايا سجناء بسبب العجز في عدد القضاة الناجم عن تغيبهم بأعذار.
وفيما كشفت مصادر أن نحو 130 سجينا بجدة انقضت محكومياتهم ولم يطلقوا، أكد قاضي الاستئناف عبدالرحمن العجيري أهمية الدوائر الاحتياطية في سد عجز قضاة الاستئناف لتسريع البت بالأحكام.

فيما باشرت وزارة العدل مناقشة مقترح تقدم به 13 رئيس محكمة استئناف يقضي بسرعة إنشاء دوائر احتياطية بمحكام الاستئناف، يعين بها قضاة على مرتبة قاضي استئناف لمواجهة تكدس القضايا الذي نشأ لأسباب تغيب القضاة لظروف صحية أو اجتماعية أو إجراءات النقل من مدينة إلى أخرى دون سد العجز، علمت "الوطن" من مصادر قضائية أن نحو 130 سجينا بجدة انقضت مدة محكومياتهم دون أن تنتهي معاملات المصادقة على أحكامهم في محكمة الاستئناف.

وكشفت المصادر أن الوزارة بدأت تدرس بجدية إنشاء دوائر احتياطية داخل محاكم الاستئناف في 13 مدينة استجابة لطلب رؤساء محاكم الاستئناف الذين شكوا تأخر البت في قضايا بعض السجناء الذين صدرت بحقهم أحكام شرعية وتمت إحالتها لمحاكم الاستئناف للتصديق عليها، سواء بالبراءة أو الإدانة وسط انتظار الموقوف في السجن لهذه المصادقة.

وشددت المصادر على أنه نتيجة لتغيب بعض القضاة المسؤولين عن النظر في مثل هذه الأحكام والمصادقة عليها، لأسباب صحية أو اجتماعية يتسبب في بقاء السجين فترات طويلة داخل السجن دون أن يكون قد صدق الحكم الصادر بحقه.

ولفتت المصادر إلى أن نحو 130 سجينا بجدة فقط انقضت مدة محكومياتهم دون أن تنتهي معاملات المصادقة على أحكامهم في محكمة الاستئناف، وبينت أن مثل هذه الحالات توقع رؤساء محاكم الاستئناف في حرج مع وزارة العدل، وأن موقوفين أمضوا أكثر من فترات الحكم الصادر بحقهم في السجن، مما يدفع بالقاضي لإطلاق سراحهم فورا بعد التصديق على الحكم مباشرة كونهم أنهوا محكوميتهم بانتظار المصادقة على الحكم.

من جهته، أوضح قاضي الاستئناف عبد الرحمن العجيري لـ "الوطن"، أن وجود دوائر احتياطية داخل محاكم الاستئناف سيساعد في سد العجز الذي يحدث في هذه المحاكم نتيجة تغيب أحد القضاة بعذر سواء كان لظروف صحية أو اجتماعية، مؤكدا أن الدوائر الاحتياطية من الضروريات التي يجب تطبيقها على وجه السرعة، مشيرا إلى أن وجود قضاة احتياطيين يسهم في سد الفراغ الذي قد يتسبب به قاض حال تغيبه عن الحضور للعمل المكتبي اليومي لنظر القضايا، بحيث يتم تحويل القضية مباشرة إلى قاضي الاستئناف بالدائرة الاحتياطية.

وأضاف أن اختصاصات محاكم الاستئناف تتولى النظر في الأحكام القابلة للاستئناف والصادرة من محاكم الدرجة الأولى، وتحكم بعد سماع أقوال الخصوم، وفق الإجراءات المقررة في نظام المرافعات الشرعية ونظام الإجراءات الجزائية، والفصل في طلبات التماس إعادة النظر في الأحكام الصادرة عنها إذا كان الحكم قد بُنِيَ على أوراق ظهر بعد الحكم عدم صحتها، أو بُنِيَ على شهادة تبين للجهة المختصة بعد الحكم أنها شهادة زور.

"سبق" تشارك في صفقة استلام خادمة "هاربة" وتتواصل مع سمسارة ظاهرة هروب "الخادمات" مصدر إزعاج كبير للأسرة السعودية

المصدر: جريدة سبق الاثنين 21 شعبان 1436هـ - 8 يونيو 2015م

http://sabq.org/2X8gde

قاسم الخبراني- نافل السبيعي- سبق- الرياض:

سببت ظاهرة هروب الخادمات إزعاجاً كبيراً للأسرة السعودية، ولاسيما قبيل شهر رمضان المبارك من كل عام؛ وذلك لوجود سوق سوداء تديرها شبكات منظمة من العمالة الوافدة، تضخم رواتبهن في الشهر الكريم؛ لتتجاوز ٥٠٠٠ ريال، فضلاً عن مبلغ سمسرة الوسيط وأجر سائق السيارة الذي يقوم بإيصالها، إما للبيت أو أحد المراكز التجارية.

وهذه الظاهرة - بلا شك - تشكِّل ضرراً كبيراً على المواطن والدولة.

"سبق" من خلال هذا التقرير فتحت الملف، وتقمصت الدور للوصول إلى سماسرة الخادمات من الجنسين، الذين يمارسون المهنة "عيني عينك" في وضح النهار متحدين القانون.

وأرجع البعض تزايد هروب الخادمات في السعودية تزامناً مع قرب شهر رمضان المبارك، الذي وصل في العام الماضي في شهر واحد فقط إلى أكثر من ستة آلاف حالة هروب، إلى ضَعْف تطبيق الأنظمة بحق المتجاوزين.

الحصول على خادمة في نصف ساعة

وتفضل الكثير من الأسر السعودية جلب خادمات بالإيجار للعمل في شهر "رمضان" عن طريق السماسرة؛ إذ إنه بمجرد اتصال هاتفي تستطيع الحصول على عاملة منزلية حسب الطلب، بإيجار شهري يتراوح بين ثلاثة إلى خمسة آلاف ريال، يُمنح لها نهاية الشهر، أو بشكل يومي، حسب المتفق عليه؛ كونها الطريقة الأوفر والأسرع والأسهل من الطرق النظامية التي تتطلب الانتظار أشهراً، فضلاً عن تكاليفها التي قد تصل إلى 20 ألف ريال سنوياً. ليس هذا فحسب، بل إنها قد تلجأ للهروب في أول شهر!

خطة هروب ناجحة

في البداية قال المواطن سلطان الحريب: استقدمتُ خادمة من إحدى الدول الإفريقية عن طريق أحد مكاتب الاستقدام المعروفة في مدينة الرياض، وعملت لدي نحو سنة والنصف السنة براتب شهري يقدر بـ ٧٠٠ ريال، وطلبت مني بعدها زيادة الراتب، وهو ما حدث؛ إذ رفعته إلى ألف ريال.

وأوضح: قامت الأسرة في أحد الأيام بزيارة إلى أحد الأقارب، الذين يوجد لديهم خادمة مخالفة لإقامة العمل، والتقتها، وأغرتها؛ وهربت برفقتها.

وناشد "الحريب" وزير العمل إصدار تنظيمات تُحِدُّ من هروب الخادمات؛ حتى لا تكون بلادنا مرتعاً لمثل هؤلاء.

"سبق" تشارك في استلام خادمة هاربة

كما رافقت "سبق" أحد المواطنين وهو يستلم خادمة من أحد السماسرة في أحد مواقف المولات بالرياض، ورفض أن نقوم بتصوير استلام الخادمة. وقد اتفق المواطن مع السمسار أمامنا على أن يعطيها ٤٠٠٠ ريال، ويكون حصته من السمسرة ٣٠٠ ريال و٥٠ ريالاً مقابل توصيلها، على أن يسلمها له ليلة عيد الفطر المبارك.

وعند سؤالنا عن سبب تجاوز هذا المواطن للتعليمات، وتشغيل خادمة لا تحمل أوراقاً رسمية، وبدون شهادات صحية، قال: أنا مضطر لذلك؛ فأسرتي كبيرة، ومبالغ استقدام الخادمات عالية جداً، ومدة الاستقدام تتجاوز ثمانية أشهر!

رضوخ للتهديدات

وذكر لـ"سبق" المواطن عبدالله السبيعي أن لديه خادمة متخلفة، لا تحمل أوراقاً رسمية، وقال: أخذتُها من أحد الأحياء الشعبية براتب ٢٠٠٠ ريال، وعملت لدي أكثر من ستة أشهر، وفوجئت بأنها تطلب مني زيادة راتبها إلى ٣٧٠٠ أو ترك العمل لدي؛ فاضطررت إلى إعطائها هذا المبلغ بشرط أن يكون خلال شهر رمضان فقط.

اقتحام عالم السماسرة

"سبق" لم تكتفِ بذلك، بل إنها اقتحمت عالم السماسرة، الذي ينشط بشكل كبير وملحوظ قبيل شهر رمضان المبارك من كل عام، بعد أن تقمصت دور مواطن في حاجة ملحّة لعاملة منزلية للعمل في شهر رمضان؛ وتواصلت مع سمسار يدعى "إسماعيل" من جنسية إفريقية، يسكن أحد الأحياء الفقيرة جنوب العاصمة "الرياض"، وحصلت على رقمه من الإنترنت.

وقد وافق السمسار على جلب خادمة للمحرر بشرط راتب شهري قدره 5400 ريال، بواقع 30 ريالاً عن كل ساعة تقضيها في العمل، الذي يمتد لـست ساعات عمل يومياً، على أن يحصل هو على مبلغ قدره 250 ريالاً عمولة. وقال إنه يجب الانتظار خمسة أيام حتى يستطيع توفير عاملة؛ كون السوق يمر هذه الأيام بحالة شح بسبب الطلب الكبير والمتزايد على العاملات في شهر "رمضان".

حسب الطلب

وأكدت "فاطمة" - وهي سمسارة من جنسية شرق آسيوية، تسكن أحد الأحياء الراقية شمال العاصمة الرياض - أن الخادمات المتوافرات لديها من الجنسيتين السريلانكية والهندية، وأنه يجب التكفل بدفع قيمة التاكسي عند حضورها وانصرافها، ودفع راتب شهري لا يقل عن 4 آلاف ريال.

ولا تشترط "فاطمة" عقداً، وكل ما تطلبه هو وصف المكان، ودفع المبلغ؛ حتى تصل العاملة، التي قد تكون من الهاربات المعمم عنهن لدى الجهات المعنية.

تأجير العمالة غير نظامي

من جانبه، قال سعد بن محمد (صاحب مكتب استقدام) لـ"سبق" إن من أسباب هروب الخادمات في السعودية تردي أوضاع الاستقدام، وفشل الوزارة في إدارة الملف. موضحاً أن من أسباب هروب الخادمات انتشار عصابات التهريب، وأيضاً مساهمة المواطنين في المشكلة بعدم التبليغ. وأضاف: بخصوص نظام تأجير الأفراد للعمالة فهذا أمر مخالف للنظام، ويوجد فقط شركات يسمح لها بتأجير جميع العمالة وفق ضوابط واشتراطات معينة.

6500 حالة هروب في شهر

وكانت إدارة الجوازات قد كشفت في وقت سابق عن تلقيها خلال شهر رجب من العام الماضي فقط - وهو الشهر الذي يسبق "رمضان" بشهر واحد - أكثر من 6500 بلاغ ضد هروب العاملات، بواقع 217 حالة يومياً، وهو رقم ينذر بالخطر.

عقوبتها السجن عامين والغرامة 100 ألف

وقد لا يعلم الكثير أن تشغيل وإيواء الخادمات الهاربات والتستر عليهن مخالفة صريحة وواضحة للأنظمة والتعليمات الصادرة من وزارة الداخلية، قد تصل عقوبتها للسجن عامين، أو دفع غرامة مالية قدرها 100 ألف ريال، أو بالعقوبتين معاً.

كما أُلزمت شابَّيْن بحفر5 قبور بعد ضبطهما في حفلة ماجنة داخل منتجع

"جزائية جدة" تحكم على فتاتَيْن بزيارة10 مرضى في العناية المركزة

المصدر: جريدة سبق الاثنين 21 شعبان 1436هـ - 8 يونيو 2015م

http://sabq.org/iX8gde

سعود الدعجاني- سبق- جدة:

صدرت المحكمة الجزائية بمدينة جدة أخيراً حُكماً بديلاً عن السجن على فتاتَيْن وشابَّيْن؛ كانوا قد تم ضبطهم أثناء إقامة حفلة ماجنة بأحد المنتجعات البحرية؛ إذ حُكم على الفتاتين بزيارة عشرة مرضى في العناية المركزة بأحد المستشفيات، وعلى الشابَّيْن بأن يشارك كل منهما في حفر خمسة قبور.

وأشارت مصادر "سبق" إلى أن الجهات المعنية ضبطت شابَّيْن وفتاتَيْن في خلوة غير شرعية بأحد المنتجعات البحرية وهم يحييون سهرة للرقص والغناء؛ فأُحيلوا إلى الجهات المختصة للتحقيق معهم، وتمت إحالة أوراقهم للقضاء الذي أصدر عليهم حُكماً بديلاً عن السجن، على الفتاتَيْن بزيارة عشرة مرضى في العناية المركزة بأحد المستشفيات، وفق نظام الزيارة المسموح به، وعلى الشابين بأن يشارك كل منهما في حفر خمسة قبور.

إنشاء 111 مكتباً للخدمات المساندة ... ومأمورو ضبط للانتخابات

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 22 شعبان 1436هـ - 9 يونيو 2015م

اضغط هنا

الأحساء - حسن البقشي { الدمام - «الحياة»

قررت لجنتا انتخابات المجالس البلدية في المنطقة الشرقية ومحافظة الأحساء، إنشاء 111 مكتباً للخدمات المساندة، فيما تسارعت وتيرة التحضير للانتخابات، التي ستنطلق أولى مراحلها مطلع ذي القعدة المقبل. ففيما عقدت اللجنة المحلية للانتخابات في الشرقية مساء أول من أمس، اجتماعاً موسعاً مع الإدارة العامة للتعليم في الشرقية لبحث التنسيق بينهما، شرعت اللجنة المحلية للانتخابات البلدية بالأحساء في تجهيز المقار الانتخابية.

وقال المتحدث باسم أمانة الشرقية محمد الصفيان في تصريح صحافي: «إن اجتماع لجنة الانتخابات وإدارة التعليم ناقش تسهيل العملية الانتخابية»، كاشفاً أن «اللجنة تعتزم إنشاء 40 مكتباً للخدمات الانتخابية المساندة، مناصفة بين الرجال والنساء، بهدف دعم العملية الانتخابية، وستكون مدعمة بكوادر مؤهلة ومدربة، تكون مهماتهم الأساسية مراقبة الحملات الدعائية للمرشحين. وتضم مندوبين للجنة الفصل والطعون، إضافة إلى مأموري الضبط».

وأشار الصفيان إلى أنه سيتم إنشاء مكتب رئيس للخدمات المساندة للانتخابات في مقر الأمانة، وسيكون مخصصاً للنساء، إضافة إلى إنشاء 20 مكتباً آخر لهن. فيما سيتم إنشاء مثلها للرجال، لافتاً إلى أن هذه المكاتب سيتم إنشاؤها للمرة الأولى في الانتخابات. وقال: «تم خلال الاجتماع التنسيق مع إدارة التعليم لبحث تدعيم اللجان الانتخابية بموظفين مساندين للجنة المحلية، إضافة إلى تجهيز مأمورين يتولون ضبط المخالفات والطعون الانتخابية».

كما بحث الاجتماع - بحسب الصفيان - تحديد إحداثيات جميع المراكز الانتخابية، ليتم وضعها على الموقع الإلكتروني الخاص بالانتخابات على موقع وزارة الشؤون البلدية والقروية، لتسهيل وصول الناخبين إلى المقرات الانتخابية في جميع الدوائر»، مضيفاً: «إن الاجتماع بحث تبادل الخبرات بين الأمانة والتعليم، من خلال دعم اللجان العاملة بالكوادر العلمية المؤهلة بشكل عال، وبخاصة في المراكز الانتخابية النسائية، لتسهيل عملية قيد الناخبين وتسجيل المرشحين والتصويت».

بدوره، ذكر منسق اللجنة المحلية للانتخابات في الشرقية عبدالعزيز الحافظ، أنه «سيتم خلال الفترة المقبلة عقد اجتماعات بين الأمانة وإدارة التعليم، لبحث المواضيع المتعلقة بالانتخابات البلدية»، لافتاً إلى أن الأمانة عقدت خلال الفترة الماضية اجتماعات مع جهات حكومية عدة، حول الانتخابات بهدف الاستعدادات المبكرة قبل بدء العملية الانتخابية، وبحث المراحل وآلية الاقتراع والترشيح، وكذلك تشكيل اللجان العامة في الانتخابات.

إلى ذلك، شرعت اللجنة المحلية للانتخابات البلدية بالأحساء في تجهيز المقار الانتخابية. وأوضح أمين الأحساء رئيس اللجنة المحلية للانتخابات المهندس عادل الملحم، أن «فرق العمل المكلفة بدأت فعلياً في توريد التجهيزات اللازمة للمراكز الانتخابية في حاضرة الأحساء، ويبرين، وسلوى، والبطحاء، والبالغة 70 مركزاً انتخابياً، موزعة على 11 دائرة انتخابية»، مُشيداً بتعاون الإدارة العامة للتعليم بالأحساء ومنسوبيها، مؤكداً أن «مشاركة الإدارة تُمثل عنصراً رئيساً لإنجاح العملية الانتخابية في مختلف مراحلها».

ولفت الملحم إلى أنه تم «تكليف فرق عمل تتولى تسليم وتركيب التجهيزات المخصصة للمراكز الانتخابية، وتكثيف الجهود لإتمام ذلك خلال الفترة المحددة»، مبيناً أن «التنسيق جار مع مراكز الانتخاب النسائية لتسليم التجهيزات الخاصة بها وسير الخطط والآليات التنفيذية وفق ما خُطط لها».

حملة "إلكترونية" لدعم المرأة في انتخابات المجالس البلدية

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 22 شعبان 1436هـ - 9 يونيو 2015م

اضغط هنا

الدمام – رحمة ذياب

انطلقت قبل أيام حملة توعوية لتحفيز النساء على المشاركة في انتخابات المجالس البلدية، التي ستشارك فيها المرأة ناخبة ومرشحة للمرة الأولى. وتهدف الحملة التي تحمل عنوان «صوتك ـ يصنع ـ التغيير»، إلى «نشر الوعي بأهمية صوت المرأة ودورها في الترشيح، إضافة إلى رصد أبرز المتغيرات التي ستنجم عن مشاركتها». فيما أطلقت جمعية «النهضة النسائية» برنامجها التوعوي «مدى»، لتحفيز النساء على المشاركة في الانتخابات.

وتفاعل عدد من متابعي موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» مع «هاشتاق» الحملة التي أطلقها صندوق «الأمير سلطان بن عبدالعزيز لتنمية المرأة». ودوّن مغردون تغريدات متنوعة توضح آلية الانتخاب وكيفية الترشح، والاستعداد للعملية الانتخابية، وأهمية قرار مشاركة المرأة في الانتخابات، إضافة إلى مستجدات الاستعداد للانتخابات، من ناحية تشكيل اللجان، والتقدم للحصول على «بطاقة ناخب»، والمواعيد المتعلقة بالعملية الانتخابية، إضافة إلى نقل الأخبار التي تصدر من اللجان الرسمية الانتخابية.

وقال الأمين العام لصندوق «الأمير سلطان بن عبدالعزيز لتنمية المرأة» حسن الجاسر: «إن الحملة تسعى إلى نشر الوعي بأهمية وجود المرأة في المجالس البلدية، ودورها في عملية صنع القرار، باعتبارها شريكاً رئيساً في عملية التنمية»، لافتاً إلى أن «عدد متابعي الحملة من خلال «الهاشتاق» الخاص بها الذي انطلق قبل أربعة أيام، وصل إلى أكثر من ثلاثة آلاف متابع، فيما ما زالت الحملة في مراحلها الأولى».

وتشجع الحملة النساء على «الانخراط في انتخابات البلدية، التي تجعل المواطن شريكاً في تحمل المسؤولية، وأداء الواجب تجاه الشأن البلدي، بما يحقق المصلحة العامة» بحسب الجاسر، الذي ذكر أن «الصندوق سينفذ خلال الأيام المقبلة لقاءات تثقيفية، تهدف إلى زيادة الوعي بالانتخابات ودور المجالس في الارتقاء بالخدمات، عبر مشاركة المواطن في صنع القرار، ورفع مستوى الخدمات من واقع حاجات المواطنين ورغباتهم وتطلعاتهم، من خلال وجود المرأة في المجلس كعضو فعال فيه»، مردفاً: «أخذت الحملة على عاتقها عقد لقاءات تفاعلية، للتعرف على كيفية التصويت في الانتخابات، لما لها من أهمية في إحداث تغيير مجتمعي».

بدورها، أوضحت نائب الأمين العام للصندوق هناء الزهير، أنه «من خلال الحملة التوعوية التي تستمر لحين موعد بدء انتخابات البلدية، سيقوم الصندوق بدور أساسي في التدريب والتأهيل والتمكين»، لافتة إلى أن الانتخابات «عملية تشاركية تقع على عاتق كل فرد، وهي تأكيد على مبدأ المواطنة، لتوفير كل سبل الراحة للمواطنين، بحل مشكلاتهم، وإيصال صوتهم عبر المجالس البلدية».

وأضافت الزهير: «إن وجود المرأة في المجالس سيشكل تغييراً جديداً في دعم دورها. كما ستعزز مشاركتها إسهامها في صنع القرار، ووجود المرأة في المجلس سيمنحها مميزات عدة، من خلالها ستكون قادرة على صنع التغيير، ونتطلع من خلال الحملة إلى ترسيخ القناعة بأهمية مشاركة المرأة، ونشر الوعي كي تدعم المرأة نظيرتها المرأة، وتؤمن بالدور التي ستقوم به في المجالس التي ستمنحها صلاحيات عدة، وفقاً لنظام المجالس. كما بالإمكان أن تصبح العضوات الفائزات من المساهمات في التغيير، ورفع مستوى الخدمات في الأحياء»، موضحة أن «المرأة بطبيعتها تهتم بهذا الجانب، وتسعى إلى رسم الصور الأكثر تطويراً».

إلى ذلك، تتابع جمعية «النهضة النسائية» عملياتها التنسيقية والتنظيمية لتوعية المجتمع وتحفيزهم على المشاركة في انتخابات المجالس البلدية، بدعم من مؤسسة «الملك خالد»، بعد نجاح الجمعية في تطبيق برنامجها التوعوي «مدى» وشعار «صوتك بِفْرِق» في مدينتي الرياض وجدة. وقالت رئيسة مشروع «قدرة» للتطوع في الجمعية سلمى الراشد: «إن مدينة الخبر تستضيف برنامج «مدى» خلال الفترة من 7 إلى 11 حزيران (يونيو) الجاري»، مضيفة: «منذ فتح باب التقديم لحضور البرنامج في مدينة الخبر، تم تسجيل أعداد كبيرة من النساء المهتمات، ما أدى إلى إجبارنا على إقفال باب التسجيل بعد الوصول للأعداد المطلوبة». وذكرت أن «الجهات المهتمة تتفاوت بين القطاع الحكومي والخاص، إضافة إلى الجمعيات الخيرية والمؤسسات التعليمية». وأضافت «ركزت الجمعية على استهداف سيدات يساعدن في مضاعفة أعداد المستفيدين من الحملة، لضمان مشاركة مجتمعية أكبر».

الحياة AL HAYAT

"الشورى" يسقط مقترحاً يمنح "نزاهة" صلاحية مراقبة حسابات المسؤولين

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 22 شعبان 1436هـ - 9 يونيو 2015م

اضغط هنا

الرياض - خالد العمري
أسقط مجلس الشورى مقترحاً يمنح هيئة مكافحة الفساد صلاحيات منها مراقبة حسابات المسؤولين المتخمة لحد الانفجار بعد وقت قصير من تقلدهم مناصبهم -بحسب تعبير أعضاء-، واعتبر أحد مقدمي المقترح الدكتور ناصر بن داود أن تعديل نظام «نزاهة» فرصة للمجلس الذي منع من دراسة ومراجعة تنظيمها قبل صدوره، وهو ما جعلها «هيئة خداجاً» - طبقاً لقوله-.
وكشف ابن داود في جلسة أمس (الإثنين)، تجاهل بعض الجهات الحكومية «شرط وضع الأنظمة» قبل درسها في مجلس الشورى واللجوء إلى تنظيمات مبسترة، ما اعتبره التفافاً على الأنظمة الأساسية الثلاثة (النظام الاساسي للحكم، ونظام مجلسي الوزراء والشورى).
واعتبر أن الاستغناء عن التنظيم وسنّ الأنظمة لما فيه تجريم وعقاب نوعاً من الفساد التنظيمي، وأن المجلس ملزم بمواجهة هذا الأمر ما دام الأمر متاحاً له وفق نظامه، متأملاً من زميلهم السابق نائب رئيس هيئة الخبراء الحالي عمرو رجب أن يسهم في القضاء على ظاهرة التنظيمات التي تنخر في المشروعية النظامية للأجهزة الحكومية.
وبالعودة إلى هيئة مكافحة الفساد، قال ابن داود إن الهيئة الحالية غير قادرة على ممارسة صلاحياتها والقيام بمهامها، لأنها تنطلق من لا شيء، طارحاً تساؤلات تبيّن قصور دور الهيئة على ملاحقة من يقود السيارات الحكومية خارج وقت الدوام أو من يسكن الفنادق على حساب شركة ما؟
وأضاف بأن الهيئة لا تجرؤ على عمل لجان التعديات في إزالة التعديات على أملاك الدولة داخل النطاق العمراني، أو الحفاظ على الأراضي الحكومية الممتدة على شواطئ المملكة، ومراقبة حسابات المسؤولين داخل المملكة وخارجها بالتعاون مع جهات محلية ودولية، وعزا هذا العجز إلى أن الهيئة لا تستطيع التحقيق أو فرض عقوبات لأن نظامها الحالي غير مكتمل.
ولم يعد انقسام أعضاء المجلس ولجنة الهيئة الرقابية جديداً حول مقترح العضوين ناصر بن داود وموافق الرويلي -نشرته «الحياة» في ٢٦ نيسان (أبريل) الماضي، وزاد على نقاشهم تحت القبة أمس مسألة ضرورة فصل السلطات وألا تمنح الهيئة سلطات القضاء وحق التحقيق وإصدار العقوبة.
فيما غرد العضو عبدالله الناصر بعيداً في رفضه لتعديل نظام «نزاهة»، لأن أفكاره مستوحاة من خمسة أنظمة عربية من بينها فلسطين، وقبل أن يتمنى توطين الأفكار وتأكيد عدم حاجة السعوديين إلى الاستعانة بعقول جيرانهم العرب قال: إن السلطة الفلسطينية تحت الاحتلال وليست النموذج الذي يحتذى في مكافحة الفساد، وبحسب دراسة علمية فإن السلطة الفلسطينية تحتل المرتبة الثانية في الفساد حول العالم».
أما العضو الدكتور خضر القرشي فخفف من روع الأعضاء القلقين بشأن التعديل الخاص بمنح «نزاهة» حق إصدار الجزاءات والتحفظ على الأموال من النظام حال أقرت ملاءمته سيتم تقويمه بشكل جيد قبل إقراره، وقبل أن يصوت المجلس بعدم ملائمة مقترح التعديل قال القرشي مخاطباً زملائه تحت القبة: «لو سقط النظام لا أدري أين نذهب أمام الله؟».

الحربي تُـمنع من تقديم توصية «العالمية» لحساسيتها
< لم تتضح أسباب منع رئيس جلسة الشورى الدكتور محمد الجفري أمس الدكتورة دلال الحربي من تقديم توصية طالبت فيها بأن تكون خطبة الجمعة في الحرمين الشريفين ذات مقصد عالمي وخطاب شمولي يوجه لمناقشة قضايا الإسلام والمسلمين المعاصرة، إذ لم تنفع محاولات الحربي بعد عدولها عن تأجيل توصيتها في الحصول على الإذن بالكلام وتقديم التوصية.
وأرسلت الحربي ورقة تبلغ الرئيس برغبتها في تقديم التوصية بعد أن كانت تود تأجيل تقديمها، وبدا رئيس اللجنة الإسلامية والقضائية الدكتور فالح الصغير متفاجئاً برغبة الحربي، وعلمت «الحياة» أن هذا المنع ربما يعود لحساسية التوصية، والتي استدعى تدخلاً من رئيس المجلس حين قدمتها الحربي للمرة الأولى في آخر شباط (فبراير) الماضي.
وكانت الحربي تطالب بألا تقتصر خُطب الجمعة في الحرمين على الشأن المحلي، أو الوعظ والإرشاد والتخويف من النار وتقوى الله، مضيفة: «المعتمر يأتي من أنحاء العالم ولا تهمه هذه الأمور، أرى أن تكون خُطب الجمعة ذات بعد عالمي»، واستدعت تدخلاً من رئيس المجلس كي لا تُفهم الحربي خطأً في الإعلام.

وفي السياق ذاته، وافق مجلس الشورى على توصيات عدة للرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي، منها منحها حق الترشيح لوظائفها واستثنائها من إجراءات الترشيح الخاصة بالخدمة المدنية، والمطالبة بإحصاء الداخلين إلى المسجد الحرام والمسجد النبوي بطريقة آلية، وصرف بدل طبيعة عمل للموظفين الميدانيين في الرئاسة.
من جهة أخرى، أيّد أعضاء الشورى استقلالية المجلس الصحي السعودي ليمارس أدواره الرقابية والتنظيمية بكفاءة، وأن يرتبط برئيس مجلس الوزراء عوضاً عن وزير الصحة، وهو مقترح تقدّم به عضو المجلس السابق الدكتور خالد المحيسن (رئيس «نزاهة» الحالي)، والعضوة الدكتورة حنان الأحمدي، والمقترح لا يزال قيد الدرس.

مشاهدات

} رفض العضو علي الوزرة عقوبة التشهير في أنظمة الزراعة، منها نظام للنحل، وقال متهكماً: «ذبابة طارت وش أسوي بها؟!، بعض الأنظمة لا يحتاج التشهير».
} انسحبت العضوة دلال الحربي من جلسة الشورى أمس اعتراضاً على منعها تقديم توصيتها حول خُطب الجمعة.
} طالب السلطان بالحفاظ على الآثار الإسلامية في مشاريع الحرمين، معقّباً بتساؤل عن بلايين «تروح وتجي».
} استغرق رد اللجنة الإسلامية على انتقادات الأعضاء لرئاسة الحرمين 18 دقيقة.
} يتراسل الأعضاء ملاحظات مكتوبة أثناء الجلسة، وتربك الرسالة العضو وقت مداخلاته الصوتية، فعضو يكمل من دون الالتفات إليها وآخر يقع في أخطاء نحوية، والبعض يستشهد بها مباشرة.

بدء التفتيش القضائي على 100 محكمة و300 قاضٍ

مصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 22 شعبان 1436هـ - 19 يونيو 2015م
http://www.alriyadh.com/1055453

الرياض - حمد الجمهور
انطلق 25 مفتشاً قضائياً يمثلون الدفعة الأولى من المفتشين القضائيين، لتنفيذ مهام التفتيش على 100 محكمة ونحو 300 قاض، اعتباراً من السادس من شعبان لمدة 47 يوماً.
وينفذ التفتيش القضائي ممثلاً بالإدارة العامة لقياس الأداء والتقويم القضائي عبر خطة تفتيش قضائي معتمدة من المجلس الأعلى للقضاء، حيث تشمل الجولة، قاضي (ب) إلى رئيس محكمة (أ) من مستحقي الترقية من القضاة حتى تاريخ 1437/4/30 ه مع شمولها للقضاة الذين لم يفتش عليهم لعام 1435ه وذلك إنفاذاً لتوجيهات الشيخ د.وليد بن محمد الصمعاني رئيس المجلس الأعلى للقضاء. وتهدف خطة التفتيش القضائي إلى قياس أداء القضاة في أعمالهم رغبة في تحسين الأداء العملي ودعما للمسيرة القضائية وسعيا لتحقيق سرعة إنجاز العمل في المحاكم وإتقانه وتطوير العمل القضائي وتلمس العوائق التي تحول دون البت في بعض القضايا المتأخرة.
وثمن الشيخ د. ناصر بن إبراهيم المحيميد رئيس التفتيش القضائي للشيخ د. وليد الصمعاني رئيس المجلس، حرصه على سرعة تنفيذ هذه الجولة الواسعة، مؤكداً الحرص في أدائها بأفضل معايير التقويم التي نص عليها نظام القضاء ولائحة التفتيش القضائي وتهدف هذه الجولة إلى تنفيذ التوجيهات السامية حيال التركيز على تلمس انتظام وتميز المنتج القضائي وتحفيز القضاة إلى الارتقاء بخبراتهم خدمة لجناب الشريعة والقضاء العادل وتلمسا للقيام باحتياجات المواطنين والمقيمين.

برنامج الأغذية العالمي يثني على دور خادم الحرمين في مساندة المنظمات الدولية

مصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 22 شعبان 1436هـ - 9 يونيو 2015م
http://www.alriyadh.com/1055470

روما - واس
وجهت مدير برنامج الأغذية العالمي في روما آرثرين كازين امتنان المنظمة وتقديرها لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله- وحكومة المملكة العربية السعودية على الدعم المستمر للمساهمة المتواصلة في مساندة منظمتها والمنظمات الدولية المماثلة في روما بالدعم المادي السخي وإثراء تمويل مشروعات الغذاء في المنطقة.
جاء ذلك خلال لقاء معالي وزير الزراعة عبدالرحمن بن عبدالمحسن الفضلي أمس مع مدير برنامج الأغذية العالمي في روما، آرثرين كازين، وذلك على هامش المؤتمر التاسع والثلاثين للفاو في روما.
وكان معالي وزير الزراعة قد تسلم أمس وثيقة تكريم منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة "فاو" للمملكة العربية السعودية من مدير عام المنظمة غرازيانو دا سيلفا في احتفال خاص جرى في مستهل افتتاح المؤتمر التاسع والثلاثين للفاو، أمام وزراء وممثلي اثنتين وسبعين دولة.
ويأتي تكريم منظمة الفاو للمملكة العربية السعودية تقديراً لنجاحها في تقديم حلول مستدامة لمواجهة العديد من التحديات في إطار التنمية الزراعية وخفض استهلاك المياه والإبقاء على معدل انتشار القصور التغذوي ما دون عتبة الخمسة بالمائة منذ الفترة 1990-1992، أي قبل الموعد المقرر لذلك دوليا بفترة طويلة.
وعدت المنظمة أن المملكة قد حققت الأهداف الخاصة بتحقيق الأمن الغذائي من بين الأهداف الإنمائية للعالم خلال الألفية.
وأوضح معالي وزير الزراعة بهذه المناسبة إن المملكة العربية السعودية من الدول المؤسسة لمنظمة الفاو، وترتبط معها باتفاقية لنقل بعض الخبرات والمعرفة للمملكة.

عمومية أم القرى: جمعيات تخصصية للأرامل

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 22 شعبان 1436هـ - 9 يونيو 2015م
اضغط هنا

محمد رابع سليمان-مكة المكرمة
عقدت جمعية أم القرى الخيرية النسائية بمكة الجمعية العمومية بحضوررئيسة مجلس الادارة الدكتورة هانم ياركندي و 58 عضوة ومشرفات قسم الجمعيات بمركز التنمية الاجتماعية.
ذكرت رئيسة مجلس الجمعية الدكتورة هانم بنت حامد ياركندي اهم الانجازات وهي: البدء فى التخطيط الاستراتيجي وإجراء الدراسات اللازمة وتطوير الكادر الاداري. تطرقت الدكتورة في كلمتها للعضوية الخاصة بالجمعية وعددها 152 من العاملات و 69 من المنتسبات وشجعت على الالتحاق بادارة التطوع وذكرت ان عدد المتطوعات خلال عام 1435بلغ 45 متطوعة تم توظيف 15 منهم.

ركزت كلمة مديرمركز التنمية جمعان الزهراني على الإشادة بالمبادرات التنموية للمرحلة الثانية التي تتمحور حول تنمية افراد المجتمع أسريًا و اجتماعيًا و اقتصاديًا لتحقيق الاستقرار الاسري و التنمية الشاملة على أمل ان تساهم الجمعية في تفعيلها من خلال البرامج و الانشطة المتنوعة.. خاصة أن الوزارة تتطلع الى تأسيس جمعيات تخصصيه تعنى بالأرامل و المطلقات.

"الداخلية": الجرائم الإلكترونية "الأخطر" وعابرة للحدود

خلال ورشة عمل لمنسوبي القطاعات الأمنية

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 22 شعبان 1436هـ - 9 يونيو 2015م
اضغط هنا

واس – الرياض
نظم مركز المعلومات الوطني بوزارة الداخلية مؤخرا، ورشة عمل بعنوان «الجريمة الإلكترونية في المجتمع الخليجي وكيفية مواجهتها»، في إطار سعي المركز لنشر التوعية الأمنية لمنسوبي قطاعات وزارة الداخلية في نشر المعرفة الرقمية، وذلك بنادي ضباط قوى الأمن الداخلي بالرياض.
وأكدت الورشة أن الجريمة الإلكترونية تتجلى خطورتها في سهولة ارتكابها وتنفيذها في دقائق معدودة، لذلك تعد من أخطر جرائم العصر إذ أنها في تطور مستمر وتعد من الجرائم العابرة للحدود.
وبدأ اللقاء بتعريف مفهوم الجريمة الإلكترونية حسب استخدام النشاط الآلي والإنترنت سواء كان بطريقة مباشرة أو غير مباشرة كوسيلة أو هدف لتنفيذ فعل إجرامي مع عرض أمثلة لذلك، وحول أنواع الجرائم الإلكترونية.
وأفاد كبير مستشاري السمات الحيوية في مركز الأبحاث والتقنيات المتقدمة الدكتور سليمان أبكر بأنها تنحصر ما بين السب والتشهير والابتزاز والتهديد والقرصنة ونشر الفيروسات واستغلال الأطفال والاحتيال الإلكتروني والبطاقات الائتمانية المزورة، مشددا على ضرورة تبليغ المركز في حال التضرر من أي استخدام غير آمن للإنترنت أو الوسائل الإلكترونية الحديثة.
كما جرى خلال اللقاء تقديم العديد من الإرشادات الأمنية الواجب اتباعها والتي تحول دون الوقوع في الجرائم الإلكترونية أو التقليل من ضحاياها، وذلك مثل تغير كلمة المرور بشكل دوري، عدم الرد على أي إيميل خاص بالجوائز، وعدم فتح أي مرفق غير معروف لأنه قد يحتوي على فيروسات أو برامج للتجسس، وعدم شراء أي منتجات إلا عبر الشركات الأصلية بعد التأكد من أمان الموقع، بجانب عدم وضع المعلومات والصور الشخصية على الإنترنت والهواتف الجوالة.
وفي نهاية الورشة أوضح الدكتور سليمان أبكر أن الجريمة الإلكترونية تتجلى خطورتها في سهولة ارتكابها وتنفيذها في دقائق معدودة، لذلك تعد من أخطر جرائم العصر إذ أنها في تطور مستمر وتعد من الجرائم العابرة للحدود.

مجلس الوزراء: القوات السعودية تواجه مقذوفات العدو بكل شجاعة

الملك سلمان مهتم بدعم وتكريم وتشجيع الشباب والرياضيين

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 22 شعبان 1436هـ - 9 يونيو 2015م
اضغط هنا

واس – جدة
أشاد مجلس الوزراء برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز أمس بتمكن القوات السعودية من مختلف القطاعات من صد هجوم على عدة محاور بقطاع جيزان ونجران من الجانب اليمني قصد به اختراق حدود المملكة من المعتدين، ومواجهة مقذوفات العدو بكل شجاعة وتدمير آلياته ومعداته، سائلاً الله العلي القدير أن يتقبل الشهداء ويرحمهم رحمة واسعة.
وأكد المجلس أن رعاية خادم الحرمين الشريفين وتشريفه للمباراة النهائية لكأس خادم الحرمين الشريفين للموسم الرياضي الحالي بين فريقي النصر والهلال، يجسد اهتمامه بشباب ورياضيي الوطن ودعمهم وتكريمهم وتشجيعهم والحرص على ظهورهم بالمستويات المشرفة في مختلف المحافل.
وأثنى على ما تضمنته كلمة خادم الحرمين الشريفين لدى استقباله كبار المسؤولين والمهتمين بمكافحة الفساد في القطاعين العام والخاص من إجماع في المملكة على مكافحة الفساد انطلاقًا من تعاليم الكتاب والسنة وأن أكبر محارب للفساد هو تطبيق الشريعة الإسلامية، وما اشتملت عليه الكلمة من إيضاح لما تنعم به المملكة ولله الحمد من أمن واستقرار وتآلف واجتماع على كتاب الله وسنة نبيه، ومن توجيهات للجميع بالإبلاغ عن أي شيء يضر بالمواطن والوطن.
وكان المليك ترأس الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء، بعد ظهر أمس الاثنين، في قصر السلام بجدة. وفي مستهل الجلسة، أعرب خادم الحرمين الشريفين عن شكره وتقديره لأصحاب الجلالة والفخامة قادة ورؤساء الدول الشقيقة على ما عبروا عنه من تعازٍ ومواساة في وفاة صاحبة السمو الملكي الأميرة جواهر بنت عبدالعزيز آل سعود - رحمها الله - سائلاً الله العلي القدير أن لا يريهم أي مكروه.
ثم أطلع - أيده الله - المجلس على فحوى الرسالة التي تسلمها من أخيه صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت، ونتائج استقباله لدولة رئيس وزراء جمهورية لبنان تمام سلام، ودولة رئيس وزراء ماليزيا محمد نجيب عبدالرزاق، مؤكدًا عمق العلاقات بين المملكة وتلك البلدان الشقيقة وحرص الجميع على تعزيزها في شتى المجالات.
وأوضح وزير الثقافة والإعلام الدكتور عادل بن زيد الطريفي في بيانه عقب الجلسة، أن مجلس الوزراء، استمع بعد ذلك، إلى جملة من التقارير عن عدد من الموضوعات في الشأن المحلي، ومستجدات الأحداث وتطوراتها إقليميًا وعربيًا ودوليًا.
وأعرب مجلس الوزراء عن استنكار المملكة العربية السعودية للمحاولات الهادفة إلى زعزعة أمن واستقرار مملكة البحرين الشقيقة، منوهًا بتمكن أجهزة الأمن البحرينية من إحباط مخطط إرهابي له ارتباط بأطراف إرهابية خارجية كان يستهدف زعزعة الأمن والاستقرار في مملكة البحرين، مشددًا على أهمية تضافر الجهود للقضاء على الإرهاب بصوره كافة.
كما أعرب مجلس الوزراء عن استنكار المملكة لاستمرار سياسة التمييز العنصري والتطهير العرقي ضد مسلمي الروهينغا في ميانمار، مجددًا مواقف المملكة الداعية إلى ضرورة التصدي لتلك السياسة في إطار قرارات منظمة التعاون الإسلامي، والأمم المتحدة ومبادئ حقوق الإنسان العالمية.

وأثنى مجلس الوزراء، على ما تضمنته كلمة خادم الحرمين الشريفين لدى استقباله كبار المسؤولين والمهتمين بمكافحة الفساد في القطاعين العام والخاص من إجماع في المملكة على مكافحة الفساد انطلاقًا من تعاليم الكتاب والسنة وأن أكبر محارب للفساد هو تطبيق الشريعة الإسلامية، وما اشتملت عليه الكلمة من إيضاح لما تنعم به المملكة ولله الحمد من أمن واستقرار وتآلف واجتماع على كتاب الله وسنة نبيه، ومن توجيهات للجميع بالإبلاغ عن أي شيء يضر بالمواطن والوطن.
ورفع مجلس الوزراء الشكر والتقدير لخادم الحرمين الشريفين على صدور توجيهه - حفظه الله - بمعاملة المواطنين الذين ضحوا بأرواحهم بشأن إحباط محاولة تنفيذ الجريمة الإرهابية التي استهدفت المصلين داخل مسجد الحسين رضي الله عنه بحي العنود بالدمام معاملة شهداء الواجب ومنحهم نوط الشجاعة، مؤكدًا أن ما أظهره المجتمع السعودي بكافة فئاته وتوحد صفه تجاه الإرهاب خير رد على أدوات الفتنة ومن يقف وراءها، منوهًا بالتقدم الملموس الذي تحرزه التحقيقات في هذه الحوادث الإرهابية الذي أسفر عن ضبط العديد من الأطراف ذات العلاقة، والحصول على معلومات مهمة عن أطراف لها ارتباطات متفاوتة بتلك العناصر والأحداث الإجرامية المؤسفة.
ونوه مجلس الوزراء بتمكن القوات السعودية من مختلف القطاعات من صد هجوم على عدة محاور بقطاع جيزان ونجران من الجانب اليمني قصد به اختراق حدود المملكة من المعتدين، ومواجهة مقذوفات العدو بكل شجاعة وتدمير آلياته ومعداته، سائلاً الله العلي القدير أن يتقبل الشهداء ويرحمهم رحمة واسعة.
وبين أن مجلس الوزراء اطلع على تقرير بشأن الاستعدادات والخطط التشغيلية من قبل جميع الجهات الحكومية والأهلية استعدادًا لشهر رمضان المبارك، وقد وجه خادم الحرمين الشريفين في هذا الشأن مختلف الجهات ذات العلاقة بخدمة قاصدي الحرمين الشريفين وتوفير الخدمات والمتطلبات التي تيسر للمعتمرين والزائرين أداء نسكهم، وتسهم في أداء المصلين صلاتهم في خشوع وطمأنينة، سائلًا الله جل وعلا أن يبلغ الجميع شهر رمضان المبارك وأن يتقبل منهم صالح أعمالهم. وشدد مجلس الوزراء على أن صدور موافقة خادم الحرمين الشريفين على رفع جائزة المملكة العربية السعودية للإدارة البيئية من مستوى العالم العربي إلى مستوى العالم الإسلامي لتشمل الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، يؤكد اهتمام المملكة البالغ بالشأن البيئي وما يخدم ويسهم في حلول القضايا البيئية على المستويات الإسلامية والعربية والدولية، والحرص على تحفيز العمل البيئي في العالم الإسلامي. من جهة أخرى أكد مجلس الوزراء، أن رعاية خادم الحرمين الشريفين وتشريفه للمباراة النهائية لكأس خادم الحرمين الشريفين للموسم الرياضي الحالي بين فريقي النصر والهلال، يجسد اهتمامه بشباب ورياضيي الوطن ودعمهم وتكريمهم وتشجيعهم والحرص على ظهورهم بالمستويات المشرفة في مختلف المحافل.

•العمل" تسمح بنقل الخدمات لكيانات الأخضر المنخفض

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 22 شعبان 1436هـ - 9 يونيو 2015م
اضغط هنا

المدينة – جدة
أصدر وزير العمل الدكتور مفرج بن سعد الحقباني ، مطلع الأسبوع الجاري قرارًا يسمح للكيانات الواقعة في النطاق الأخضر المُنخفض بالاستفادة من خدمة «نقل الخدمة» من المُنشآت الواقعة في النطاق الأخضر المُنخفض والنطاق الأصفر والنطاق الأحمر، فيما سيبدأ العمل بالقرار من تاريخ صدوره، وسيلغى كل ما يتعارض معه من قرارات سابقة ، وذلك تعزيزًا لحماية حقوق جميع الأطراف.
وصرح وكيل وزارة العمل للسياسات العمالية أحمد الحميدان أن القرار لا يتعارض من إمكانية كيانات الأخضر المنخفض من نقل العمالة من جميع النطاقات وأي كيان ودون موافقة صاحب العمل في حال كانت العمالة منتهية إقامتها ورخص عملها وقصّر صاحب العمل في تجديدها، والعمالة التي لم يتم إصدار رخصة عمل لها بعد انتهاء فترة الثلاثة أشهر من تاريخ وصولها، كما يُمكّن من نقل العمالة من النطاق (الأخضر المنخفض - الأصفر - الأحمر) فقط، ويتطلب موافقة صاحب العمل الحالي.

يذكر أن القرار لا يمكن منشآت الأخضر المنخفض من نقل العمالة إليها من (الكيانات المجمعة الصغيرة جدًا) حيث يتطلب إتمام الطلب موافقة صاحب العمل الحالي، وفي حال الموافقة على نقل الخدمة تُطبق شروط التقديم (لتفادي تغير نطاق مقدم الطلب أثناء فترة انتظار الموافقة).

85 ٪ نساء برواتب عالية في القطاع الخاص

فضيحة تسقط 65 ألف محتال من الضمان

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 22 شعبان 1436هـ - 9 يونيو 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150609/Con20150609776621.htm

عدنان الشبراوي (جدة)
تسببت عملية الربط الآلي بين الضمان الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية والتي بدأت أمس في إسقاط عدد كبير من المشمولين بالضمان الاجتماعي تبين أنهم موظفون وموظفات في القطاع الخاص، ودلت المعلومات الأولية عن إسقاط أكثر من 65 ألف مستفيد من الضمان شكلت النساء منهم نسبة تزيد على 85%.
وقالت مصادر مطلعة لـ«عكاظ» إن عددا من مكاتب الضمان الاجتماعي شهدت أمس ازدحاما ومراجعات من الأسر التي أسقطت عنها المساعدات.
وقالت المصادر إن الربط الآلي كشف عن حالات نصب عديدة حيث تبين وجود موظفات بنوك وشركات ومؤسسات كبيرة وسيدات أعمال لديهن سجلات تجارية، وبعضهن برواتب عالية مسجلات في الضمان الاجتماعي، وأوضحت المصادر أنهن لم يكن موظفات عند التقديم للمرة الأولى حيث كان الكشف يتم عن مدى وجود وظيفة للمتقدم أو المتقدمة وعقب إدراجه أو إدراجها في الضمان لا تتم أي مراجعة لسجل التأمينات الاجتماعية.
وأفادت المصادر أن الربط الآلي سيسقط فورا وآليا أي موظف أو موظفة من الضمان الاجتماعي، مضيفة أن عدد من تم إسقاطهم أمس في جدة على سبيل المثال بلغ خمسة آلاف حالة.
ويقدر عدد المشمولين بالضمان الاجتماعي في المملكة بنحو 850 ألف مستفيد ومستفيدة يحصلون على معونات شهرية طبقا لظروف الحالة وعدد أفراد الأسرة، إضافة إلى معونات مالية سنوية مقطوعة وسداد لفواتير الكهرباء.

التحقيق في إهمال ملفات مرضى القنفذة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 22 شعبان 1436هـ - 9 يونيو 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150609/Con20150609776793.htm

إبراهيم المتحمي (القنفذة)
وجه محافظ القنفذة فضا بن بين البقمي بسرعة البحث في قضية عدد من ملفات المرضى التي وجدت في مرمى نفايات، وموافاته بالمتسبب في ذلك، مع سرعة معالجة الوضع. وأكد لـ «عكاظ» مدير الشؤون الصحية بالقنفذة بالنيابة شامي

العذيقي، متابعة الموضوع لمعرفة المتسبب ومعالجة الوضع. يذكر أن «عكاظ» نشرت تحقيقا عن إهمال ملفات مرضى القنفذة تحت عنوان «أسرار مرضى القنفذة في مرمى النفايات».

الصحة تخفق في معالجة 63٪ من حالات الطوارئ خلال أسبوع اضطرت إلى تحويل المرضى لمستشفيات أخرى لعدم توافر أطباء أو أسرة

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 22 شعبان 1436هـ - 9 يونيو 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=226320&CategoryID=5

الرياض: محمد العواجي

علمت "الوطن" من مصادر طبية مطلعة أن وزارة الصحة لم تستطع تقديم خدمات طبية خلال الأسبوع المنصرم لـ63.78% من الحالات التي راجعت أقسام الطوارئ بمستشفياتها، بسبب عدم توافر خدمة طبية، فيما حولت نحو 27.91% من الحالات التي راجعت أقسام الطوارئ إلى مستشفيات أخرى لعدم توافر طبيب مختص بالحالة الحرجة. كما حولت ما نسبته 5.69% من الحالات لعدم توافر سرير بالمنشآت الصحية التي استقبلت الحالات المرضية، بينما حولت 2.62% من الحالات التي راجعت أقسام الطوارئ لأسباب أخرى لم تذكرها.

أمام ذلك، قال المشرف على برنامج إحالتي بوزارة الصحة سليمان الشريع في تصريح إلى "الوطن" أمس، إن وزارة الصحة استطاعت الأسبوع المنصرم إنقاذ حياة ما يقارب 102 حالة مرضية استقبلتها أقسام الطوارئ بالمستشفيات، مؤكدا أن الوزارة استحدثت برنامج "إحالتي" لخدمة المريض بأسرع وقت ممكن، وذلك من خلال التنسيق مع المستشفيات التخصصية الأخرى التي تتوافر بها الخدمة الطبية المطلوبة للحالة.

وذكر الشريع أنه في إطار الخدمات العلاجية التي تقدمها وزارة الصحة، قام برنامج إحالتي بنقل 4474 مريضا خلال الفترة من 13 إلى 19 شعبان الجاري.

وأكد أن برنامج إحالتي رصد 2512 حالة تم قبولها بنسبة 56.1% من إجمالي الحالات المحولة من خلال النظام الآلي ومن دون الحاجة إلى تدخل ورقي أو شخصي، إضافة إلى رصد 1613 حالة تحت التصعيد بنسبة بلغت 36.1%، فيما تم الاكتفاء بعلاج 212 حالة في المستشفى نفسه بنسبة 4.7%، و137 حالة على قائمة الانتظار بنسبة 3.1%، يتم التعامل معها خلال الأيام القادمة وبحسب الحالة.

ولفت الشريع إلى أن حالات إنقاذ الحياة بلغت 102 حالة بنسبة 2.28%، بينما بلغ عدد الحالات الطارئة 948 بنسبة 21.19%، فيما بلغ عدد حالات التنويم 1071 حالة بنسبة 23.94%. وبلغ عدد الحالات التي تم إحالتها للعيادات الخارجية 2353 حالة بنسبة 52.59% من إجمالي الحالات المحولة بالنظام. يذكر أن برنامج "إحالتي" يعد أحد البرامج الإلكترونية المستحدثة التي تنفذها وزارة الصحة، ويمتاز بتقديم المشورة الطبية بين أطباء المنشآت الصحية المختلفة لتدارس حالة المريض من دون الحاجة إلى نقله، كما يوفر كل الحاجات اللوجستية والتنسيقية لإحالة المرضى من منشأة طبية إلى أخرى مع تقديمه نظام أرشفة وإحصاءات دقيقة تحتوي على بيانات المرضى المحولين عبر البرنامج بين المنشآت الصحية المختلفة على نطاق المملكة.

توجه لإنشاء مركز اتصال موحد للخدمات الاجتماعية

الوزارة بدأت التفاوض مع شركة محلية وتسعى لتسريع خدمة مستفيديها

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 22 شعبان 1436هـ - 9 يونيو 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=226301&CategoryID=5

الرياض: يوسف الحمادي

تعمل وزارة الشؤون الاجتماعية على تأسيس مركز اتصال موحد لتلقي استفسارات وشكاوى مستفيديها، في خطوة تسعى من خلالها الوزارة إلى تسهيل عملية التواصل بينها وبين الفئات التي تدعمها، وتحقيق سرعة الاستجابة للشكاوى والاستفسارات الواردة من مستفيدي خدماتها وتسهيل متابعة حالاتهم، وذلك من خلال تخصيص رقم موحد يجد فيه مراجعو الوزارة إجابة على استفساراتهم.

وكشفت مصادر مطلعة في تصريح إلى "الوطن"، أن الوزارة بقيادة الوزير الجديد الدكتور ماجد القصبي، بدأت التفاوض مع شركة تقنية محلية لإنشاء مركز الاتصال الذي من المنتظر أن يحمل اسم مركب، يشتمل على مفردة "اجتماعية"، حيث يجري العمل حاليا على اختيار الاسم، وآلية عمل نظام مركز الاتصال ومميزاته والخدمات التي يوفرها في كل ما يتعلق بخدمة المستفيدين من أنشطة وبرامج الوزارة. وبحسب مصادر "الوطن"، فإن نظام مركز الاتصال المتوقع تأسيسه قريبا، يتميز بتنوع طرق توزيع المكالمات وتحويلها، بحيث تقدم الخدمة على الوجه المطلوب، وتوفير تقارير مفصلة عن المكالمات والحالات التي يستقبلها، إضافة إلى سهولة استخدامه من قبل موظفي الوزارة لخدمة المتصلين، ووجود نظام دقيق يحدد مدى سرعة استجابة الموظفين وتقييم أدائهم. وذكرت المصادر أن هذه الخطوة تأتي ضمن خطوات تطويرية تسعى من خلالها الوزارة إلى رفع مستوى الأداء والخدمات الاجتماعية، حيث سيتمكن المستفيدون من جميع الفئات التي تدعمها الوزارة من تنفيذ العمليات التي يرغبون بها سواء كانت خدمات أو بلاغات أو مقترحات واستفسارات، إذ يستقبل المركز التساؤلات والاستفسارات المتعلقة ببرامج وخدمات الوزارة، بما في ذلك المواضيع المرتبطة بمستفيدي الضمان الاجتماعي، والمعاقين والمسنين والأيتام وغيرهم ممن لهم علاقة بالوزارة. ويأتي هذا التحرك في ظل نجاح تجارب عدة لأجهزة حكومية مثل وزارتي التجارة والصناعة والعمل، حيث لاقت التجربة في كل من الوزارتين تجاوبا إيجابيا ورضا في مستوى الخدمات المقدمة على مدى الأعوام القليلة الماضية، من قبل المواطنين والمقيمين، فضلا عن سرعة الاستجابة في تقديم الخدمات.

الوطن تنشر نصا مقترحا لنظام المحافظة على الوحدة الوطنية قدمه العضو السابق آل مارق.. ويشتمل على9 مواد يعزز مبدأ الحوار والتسامح وعدم التمييز العنصري

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 22 شعبان 1436هـ - 9 يونيو 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=226291&CategoryID=5

أبها: الوطن

فيما أحالت الهيئة العامة لمجلس الشورى أول من أمس تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن ثلاثة مقترحات حول مشروع نظام حماية الوحدة الوطنية للنقاش، علمت "الوطن" من مصادر مطلعة أن المقترح الذي قدمه العضو السابق رئيس لجنة الشؤون المالية الدكتور سعد بن محمد آل مارق استنادا إلى المادة الثالثة والعشرين من نظام مجلس الشورى، والمادتين الحادية والأربعين والثانية والأربعين من قواعد عمل المجلس واللجان المتخصصة، اشتمل على تسع مواد وفقا للتالي:

مقدمة

استنادا إلى المادة 23 من نظام مجلس الشورى الصادر بالأمر الملكي رقم "أ/91" وتاريخ 27 / 8 /1412، والمعدلة بالأمر الملكي رقم أ/ 198 وتاريخ 2 /10 / 1424، والتي تنص على: "لعضو مجلس الشورى اقتراح مشروع نظام جديد، أو اقتراح تعديل نظام نافذ، ودراسة ذلك في المجلس، وعلى رئيس مجلس الشورى رفع ما يقرره المجلس للملك"، وإلى المادة 41 من قواعد عمل المجلس واللجان المتخصصة، التي تنص على: "لأي عضو أو أكثر من أعضاء المجلس، أو لأي من لجانه، اقتراح مشروع نظام جديد، أو اقتراح تعديل نظام نافذ، على أن يرفق بالمقترح مذكرة تسبيبية يبين فيها دواعي تقديم المقترح، وأهدافه، والمبادئ الأساسية التي يقوم عليها"، يأتي هذا المقترح لنظام جديد بمسمى "نظام المحافظة على الوحدة الوطنية"، مكون من تسع مواد، بعد الاطلاع والاستفادة من عدد من التشريعات المقارنة والاتفاقات الدولية ذات الصلة بموضوع المشروع ومنها قانون حماية الوطنية في اليمن والكويت ودول أخرى. كما تمت استشارة وعرض النظام المقترح على بعض أعضاء المجلس في تخصصات مختلفة شرعية وقانونية وتم الأخذ بآرائهم ومقترحاتهم، وطلب عضو المجلس الدكتور سعد مارق المساهمة في تطوير هذا النظام سواء من قبل المجلس أو من الجهات ذات العلاقة مثل هيئة الخبراء ليخرج بالشكل الذي يضمن حماية وحدتنا الوطنية.

دواعي تقديم المقترح:

تولي المملكة العربية السعودية موضوع التسامح والحوار والوسطية وعدم التمييز العنصري أهمية كبيرة وتعمل على الحيلولة دون حصول ممارسات تنطوي على تمييز أو عنصرية، ومن أهم المبادرات في هذا الشأن تبني خادم الحرمين الشريفين -حفظه الله- إنشاء ودعم مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني، الذي استطاع خلال سنوات معدودة توفير البيئة الملائمة الداعمة للحوار الوطني بين فئات ومكونات المجتمع، وأسهم في صياغة الخطاب المبني على الوسطية والاعتدال من خلال الحوار البناء وبما يحقق العدل والمساواة وحرية التعبير في إطار منظومة متكاملة من احترام الآخر بكل أطيافه وثقافاته ومعتقداته، والعمل في نفس الوقت على نشر ثقافة حقوق الإنسان وممارستها وحمياتها. والمملكة بمكانتها الدينية والسياسية والاقتصادية بحاجة إلى نظام يحافظ على الوحدة الوطنية ويجرم العنصرية والكراهية، كما يحظر تشكيل المنظمات التي لها طابع عنصري أو تؤيد التمييز العنصري، كما يعاقب النظام من يقوم بتمويل أنشطة عنصرية أو إصدار نشرات أو مواد تحرض على الكراهية. وإن صدور نظام لحماية الوحدة الوطنية والمحافظة عليها هو استمرار للنهج الإسلامي الذي طبقته المملكة في أنظمتها السابقة، كما أن صدور مثل هذا النظام سيحمي ويحافظ على الوحدة الوطنية ويجرم الأفعال التي تمس الوحدة الوطنية ويجرم العنصرية، بحيث يستطيع المتضرر رفع دعوى قضائية ضد من تسبب في إيذائه معنويا والمطالبة بإيقاع العقوبة المحددة في هذا النظام بحقه. حيث لا يوجد في القضاء نظام عقوبات محددة تجرم العنصرية، كما أن القضايا التي توجد في المحاكم إن وجدت يحكم عليها بالتعزير الذي يحدده اجتهاد القاضي الموكل

بالقضية، وذلك لأن كل جرم لم يذكر فيه نص عقوبات في المملكة يطبق عليه التعزير، وذلك من ضمن مآخذ المنظمات الحقوقية على القضاء السعودي.
المبادئ الأساسية التي يقوم عليها المقترح:
1-أهمية المملكة ومكانتها الدينية والسياسية والاقتصادية تتطلب وجود نظام يحافظ على الوحدة الوطنية ويجرم العنصرية والكراهية، كما يحظر تشكيل المنظمات التي لها طابع عنصري أو تؤيد التمييز.
2-صدور نظام لحماية الوحدة الوطنية والمحافظة عليها هو استمرار للنهج الإسلامي الذي طبقته المملكة في أنظمتها السابقة، كما أن النظام يتماشى مع ما ورد في الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التميز العنصري وغيرها من الصكوك والاتفاقات الدولية ذات العلاقة التي انضمت إليها المملكة.
المادة الأولى:
يهدف هذا النظام إلى تحقيق الآتي:
1- حماية الوحدة الوطنية وتعميق أواصرها بين أفراد شعب المملكة العربية السعودية وفقا للحقوق الممنوحة لهم شرعا، وبموجب أحكام النظام الأساسي للحكم والأنظمة النافذة.
2- تجريم كافة الأفعال المؤدية إلى:
أ- الإخلال بالوحدة الوطنية أو الجبهة الداخلية.
ب- المساس بالحقوق والحريات الممنوحة للمواطنين.
ت-الخروج على الثوابت الوطنية.
ث-الدعوة إلى المناطقية أو المذهبية أو تكفير الآخرين.
ج-عدم احترام الأديان السماوية
ح-الإساءة للأنبياء والرسل وصحابة نبينا عليه الصلاة والسلام.
المادة الثانية:
تعتبر أحكام الشريعة الإسلامية والنظام الأساسي للحكم والوحدة الوطنية من الثوابت الوطنية التي لا يجوز المساس بها ومن المكاسب الوطنية التي يجب الدفاع عنها.
المادة الثالثة:
فيما عدا ما تقرره شرعا والحقوق الخاصة بالمواطنين السعوديين التي تقررها الأنظمة، يحظر التمييز بين الناس في الحقوق والواجبات العامة بسبب العرق أو اللون أو النسب أو الجنس أو الدين، أو الأصل أو المكانة الاجتماعية، أو الانتماء القبلي أو الطائفي أو المذهبي.
المادة الرابعة:
يحظر بأي وسيلة من وسائل التعبير، الدعوة أو الحض، في الداخل أو الخارج، على كراهية أو ازدراء أي فئة من فئات المجتمع أو المساس بالوحدة الوطنية أو إثارة الفتن الطائفية أو القبلية أو نشر الأفكار الداعية إلى تفوق أي عرق أو جماعة أو لون أو أصل أو مذهب ديني أو جنس أو نسب، أو محاولة تبرير أو تعزيز أي شكل من أشكال الكراهية أو التمييز أو التحريض على ذلك، أو إذاعة أو نشر أو كتابة مقالات أو إشاعات كاذبة تؤدي إلى ما تقدم.
ويعد من وسائل التعبير الشبكات المعلوماتية والمدونات التي تنشر عليها ومواقع التواصل الاجتماعي وغيرها من وسائل التقنية الحديثة.
كما يحظر إقامة التنظيمات أو الاجتماعات أو التجمعات أو الملتقيات والأمسيات التي تدعو إلى أي مما تقدم أو الاشتراك فيها أو مساعدتها أو تمويلها.
المادة الخامسة:
تتولى كل من وزارة التعليم العالي ووزارة التربية والتعليم ووزارة الثقافة والإعلام ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد والرئاسة العامة لرعاية الشباب ومركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني وضع برامج وخطط متجددة دورية لترسيخ مفهوم المواطنة ومكافحة النعرات الطائفية والمذهبية والقبلية المؤدية إلى التمييز العنصري، وتعمل على تعزيز التفاهم والتسامح والإخاء بين المواطنين بعضهم البعض، وبينهم وبين جميع المقيمين في المملكة على اختلاف أديانهم وجنسياتهم، من خلال مقاصد ومبادئ الشريعة الإسلامية السمحة في الإخاء والمساواة والعدل والتسامح والدعوة بالإحسان ونبذ العنف والطائفية وتقبل الآخر.
المادة السادسة:

مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد مقررة شرعا أو نظاما، يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن 15 سنة وغرامة مالية لا تقل عن مائة ألف ريال ولا تزيد عن مليون ريال أو بهما معا، ويحكم بمصادرة الوسائل والأموال والأدوات والصحف والمطبوعات المستعملة في ارتكاب الجريمة، كل من ارتكب أحد الأفعال الآتية:

1-المساس بالثوابت الوطنية بأي شكل من الأشكال.

2-إثارة النعرات القبلية أو الطائفية أو المذهبية.

3-الإخلال بالأمن العام.

4-القيام بأعمال الشغب والتخريب أو التحريض عليهما أو التستر على مرتكبيهما أو مناصرتهما بالقول أو الكتابة.

5-الإساءة إلى "الملك وولي العهد" بأي طريقة وعبر أي وسيلة.

6- حرق العلم الوطني أو دهسه أمام جمع من الناس أو أمام وسائل الإعلام.

المادة السابعة:

في الأحوال التي يرتكب فيها جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام من خلال شخص اعتباري، ودون الإخلال بالمسؤولية الجزائية للشخص الطبيعي التابع له، يعاقب الشخص الاعتباري بغرامة لا تقل عن مائة ألف ريال ولا تزيد عن مليون ريال إذا ارتكبت أي من هذه الجرائم باسمه أو لحسابه، ويجب الحكم بإلغاء الترخيص بمزاولة النشاط إذا كان الشخص الاعتباري قد أنشئ أو أنشأ وسيلة التعبير لغرض ارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون.

المادة الثامنة:

يعفى من العقوبة كل من بادر بإبلاغ السلطات المختصة عن الجريمة قبل البدء في تنفيذها، فإذا كان الإبلاغ بعد وقوع الجريمة يجوز للمحكمة الإعفاء عن العقوبة إذا كان من شأن ذلك ضبط باقي الجناة في حالة تعددهم والأدوات المستخدمة في الجريمة.

المادة التاسعة:

ينشر هذا النظام في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره.

ملخص أهداف النظام المقترح:

1-تعزيز وحماية الوحدة الوطنية في المملكة العربية السعودية.

2-إيجاد مرجعية نظامية في القضايا التي تؤثر على الوحدة الوطنية.

3-الحاجة إلى نظام يحافظ على الوحدة الوطنية ويجرم العنصرية والكراهية ويعاقب من يقوم بتمويل أنشطة عنصرية أو إصدار نشرات أو مواد تحرض على الكراهية.

4-تأصيل وتعزيز مبدأ التسامح والحوار والوسطية وعدم التمييز العنصري في المملكة.

5-دعم لمبادرات الحوار الوطني التي تبناها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - رحمه الله -.

الالكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

نشر أحكام جرائم الاتجار بالكائنات المهددة بالانقراض

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 22 شعبان 1436هـ - 9 يونيو 2015م
http://www.aleqt.com/2015/06/09/article_964001.html

بعد الاطلاع على ما رفعه رئيس الهيئة السعودية للحياة الفطرية، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (54/30) وتاريخ 25/6/1436هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على إضافة فقرة جديدة إلى المادة (السابعة) من نظام الاتجار بالكائنات الفطرية المهددة بالانقراض ومنتجاتها، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ 9) وتاريخ 6/3/1421هـ وذلك بالنص الآتي:

"ج ـ يجوز للجنة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة، تضمين قرارها الصادر بتحديد العقوبة النص على نشر ملخصه على نفقة المخالف في صحيفة محلية تصدر في مكان إقامته، فإن لم يكن في مكان إقامته صحيفة ففي أقرب منطقة له، أو نشره في أي وسيلة أخرى مناسبة، وذلك بحسب نوع المخالفة المرتكبة، وجسامتها، وتأثيرها، على أن يكون النشر بعد تحصن القرار بمضي المدة المقررة نظاماً، أو بتأييده من قبل المحكمة المختصة". وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

إسقاط 70 ألفاً من "الضمان" لديهم عقارات وسجلات و"رواتب"!

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 23 شعبان 1436هـ - 10 يونيو 2015م
اضغط هنا

الرياض – «الحياة»
أسفر الانتهاء من المرحلة الأولى من تفعيل الربط الإلكتروني بين وزارة الشؤون الاجتماعية وعدد من الجهات الحكومية عن إسقاط وإيقاف 107 آلاف حالة في الضمان الاجتماعي، بسبب عدم الأحقية، أو الوفاة، كما أن لبعضهم عقارات، وملكيات أراضٍ، ووظائف، وسجلات تجارية، وقروضاً صناعية واستثمارية. وأوضح وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية للضمان الاجتماعي محمد العقلا، في بيان أمس، أن الوزارة تسير نحو تحقيق الربط الإلكتروني مع شركائها لضمان وصول أموال الزكاة لمستحقيها، وأنها تنفذ الآن المرحلة الأولى لمقررات «الحوكمة»، والربط الإلكتروني مع وزارت العدل والخدمة المدنية والتجارة والصناعة ومصلحة الزكاة والدخل والتأمينات الاجتماعية.
ولفت إلى أنه نتج من تلك الشراكات اكتشاف وزارة الشؤون الاجتماعية 69261 ألف حالة مخالفة لأنظمة وشروط أهلية استحقاق الضمان الاجتماعي، وتم إسقاطها فوراً من قوائم المستحقين. كما تم إيقاف الصرف لـ 38121 ألف حالة إلى أن يتم التحقق من أهلية الاستحقاق. وأفاد بأن من ضمن مسببات إسقاط هذه الحالات من خدمات الضمان اكتشاف وزارة الشؤون الاجتماعية أن لديهم عقارات، وملكيات أراضٍ، ووظائف، وسجلات تجارية، وقروضاً صناعية واستثمارية، وحالات وفاة، مشيراً الى أن جميع الأموال المخصصة للضمان الاجتماعي هي أموال زكاة لا تحق لقوي مقتدر كما ينص الشرع والنظام.

إتمام تطوير نظام معلومات المجالس البلدية الإلكتروني

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 23 شعبان 1436هـ - 10 يونيو 2015م
اضغط هنا

الرياض - «الحياة»
كشفت الأمانة العامة لشؤون المجالس البلدية في وزارة الشؤون البلدية والقروية عن انتهائها أخيراً من تطوير إحدى الآليات الجديدة لتقديم الدعم الفني والإداري للمجالس البلدية ورصد وتحليل أدائها في خدمة المواطنين.
وأشار نائب الأمين العام لشؤون المجالس البلدية عبدالله المنصور عبر بيان صحافي أمس، إلى أن نظام معلومات المجالس البلدية الإلكتروني سيمكن الأمانة العامة لشؤون المجالس البلدية من متابعة أعمال المجالس البلدية وتقديم الدعم الإداري والفني لها، كما سيتم عبر هذا النظام تبادل الخدمات الإدارية بين الجهات الثلاث المعنية به (الأمانة العامة لشؤون المجالس البلدية، والمجالس البلدية، والمواطنين) للحصول على المعلومات بكل يسر وسهولة وتسيير جميع الأعمال والإجراءات التي تتم بينهم بشكل إلكتروني. وأوضح المنصور أن الأمانة العامة تقوم بمتابعة أعمال المجالس البلدية ورصد إنجازاتها من خلال نظام معلومات المجالس البلدية الإلكتروني والذي يوفر قاعدة بيانات تشمل أعمال المجالس البلدية كافة».

وأضاف المنصور: «كما تقوم المجالس بتعبئة استبيانات سنوية تتعلق بإنجازات وأعمال المجالس البلدية وتحديد الصعوبات التي تواجهها والتي يقوم المتخصصون بالأمانة العامة لشؤون المجالس البلدية بتحليلها والخروج بالتوصيات والمقترحات والنتائج التي تسهم وبشكل مباشر في الوقوف على مدى تفعيل المجالس البلدية لدورها ومهامها المناطة بها نظاماً».

يذكر أن نظام معلومات المجالس البلدية يهدف إلى أتمتة جميع أعمال وإجراءات المجالس في كل البلديات بمختلف مناطق المملكة لخلق حلقة وصل تفاعلية بين الإدارة والمجالس في ما يتعلق بالأعمال والنشاطات اليومية التي تمارسها المجالس البلدية، كما يسهم بإطلاع المواطنين على جميع النشاطات والإجراءات والشكاوى والاقتراحات ما يسهّل تفاعل المواطنين مع المجالس البلدية.

• جازان": اعتماد 69 مركزاً انتخابياً.. منها 27 للنساء

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 23 شعبان 1436هـ - 10 يونيو 2015م

اضغط هنا

جازان - يحيى الخردلي

اعتمدت اللجنة العامة للانتخابات البلدية 69 مركزاً انتخابياً في منطقة جازان رجالية ونسائية، استعداداً لبدء انتخاب أعضاء المجالس البلدية للدورة الثالثة من العام الحالي. وأوضح أمين منطقة جازان رئيس اللجنة المحلية للانتخابات البلدية في منطقة جازان محمد الشايع أمس، أنه تم خلال اجتماعات أعضاء اللجنة المحلية والمشكّلة من وزير الشؤون البلدية والقروية مناقشة ودراسة وضع المراكز الانتخابية في المنطقة ومدى جاهزيتها لبدء المرحلة الأولى (قيد الناخبين)، والتي ستبدأ نهاية ذي القعدة المقبل، وستشهد الدورة حزمة من التحديثات التطويرية للعملية الانتخابية. وبيّن أنه تم اعتماد 40 مركزاً انتخابياً للرجال (أساسية)، ومركزين إضافيين، و27 مركزاً نسائياً موزعة على مدينة جازان وبقية محافظات المنطقة. ذكر أنه في ما يخص مشاركة المرأة في الانتخابات البلدية بدورتها الثالثة تم اعتماد 27 مركزاً انتخابياً للنساء.

تواضع المعدلات المتحققة لبعض مؤشرات خطة التنمية.. وقرارات لتدارك الخطط اللاحقة

الشورى يطالب برفع إنتاجية السعوديين وتوطين الوظائف في القطاع الخاص

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 23 شعبان 1436هـ - 10 يونيو 2015م

http://www.alriyadh.com/1055567

الرياض - عبدالسلام محمد البلوي

يرفع مجلس الشورى خلال الأسبوع المقبل إلى خادم الحرمين الشريفين سبعة قرارات اتخذها في جلسته التي عقدت يوم أمس (الثلاثاء) بشأن تقرير متابعة برامج ومشروعات خطة التنمية التاسعة(311436) لعاميها الأول والثاني حيث طالب

برفع كفاءة إنتاجية العمالة الوطنية وتعزيز تأهيلها وتضافر الجهود والتعاون المشترك مع القطاع الخاص لتوطين الوظائف، ومعالجة مشكلة تعثر المشروعات بربط ترسيتها بكفاءة المقاولين وخبراتهم وملاءتهم المالية، مع أهمية مراجعة طريقة ترسية المشروعات الحالية القائمة باعتماد أقل الأسعار والعمل على تعديل الشروط لتشمل الجودة والكفاءة والتكلفة.

ومن التوصيات السبع التي وافق عليها المجلس "دراسة أسباب تواضع المعدلات المتحققة لبعض مؤشرات الخطة التاسعة مقارنة بالمعدلات المستهدفة، وتبني السياسيات واتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة وتدارك ذلك في الخطط اللاحقة"، وتعزيز آليات ترشيد استهلاك المياه وكفاءة استخدامها لجميع الأنشطة من خلال تطوير التقنيات الفنية والإدارية في مجالات الكشف عن التسربات في الشبكات، وتحسين نسبة استغلال معالجة مياه الصرف الصحي المتدنية أسوة بالدول المتقدمة، وأيضاً العمل على تطوير البرامج العلمية في جميع مراحل التعليم وزيادة برامج المجالات التعليمية والتقنية في مؤسسات التعليم وزيادة نسبة القبول فيها، إضافة إلى تضمين تقرير متابعة تنفيذ الخطة مؤشرات القياس والإنجاز على أساس الأرقام الأسمية والثابتة بين المستهدف والمتحقق لجميع القطاعات.

أعضاء يتساءلون عن انخفاض أداء قضاة ديوان المظالم.. و41 ألف قضية لم تنجز

وشدد الشورى في توصياتها التي أقرها أمس على أهمية تضمين القضايا والمعوقات التي يكشفها تقرير المتابعة، وصفاً مركزاً للقضية والمعوق وانعكاسات ما تحقق من أهداف على معالجتها، وألا تقتصر تلك القضايا والمعوقات على ما جاء في خطة التنمية، مع الأخذ بالاعتبار التطورات والمستجدات في هذا الخصوص.

من ناحية أخرى، تساءل أعضاء شورى عن تراجع نسبة الانجاز في أداء قضاة ديوان المظالم رغم زيادة عددهم حسب تقرير الديوان وأشار العضو عبدالرحمن العطوي إلى أن أكثر من 41 ألف قضية معلقة لم تنجز عام التقرير ويرى أن ذلك تعطيل لمصالح الناس والجهات الحكومية، مؤكداً عدم جدية الديوان في الانجاز والاستفادة من وظائف القضاة المتوفرة البالغة 385 للقضاة و465 لأعوانهم، كما استغرب العطوي غياب معلومات أداء محاكم الاستئناف التي لم يرد عنها في التقرير شيئاً يذكر، وأشار العضو أحمد الحكمي إلى انخفاض معدل إنجاز القضاة بنسبة 25% رغم ارتفاع عدد القضاة فسجل التقرير 130 دعوى لكل قاضي كما لم يتم البت في 43% من القضايا المنظورة.

وطالب العضو عبدالله الفيفي بعدم إصدار أي قرارات بشأن الديوان دون معرفة ومتابعة ما تم في السابقة منها، ووصف العضو ناصر الموسى التقرير بأنه "رشيق أنيق" لكنه لم يخلو من بعض السلبيات، وركز كثيراً على الكم على حساب النوع، ودعا اللجنة القضائية بالمجلس إلى أن تدرس إمكانية توسع اختصاصات الديوان ليشمل كافة مجالات الحياة ف"المظالم لا تقع في اشياء محدودة" ويرى الموسى، إنشاء مركز وطني لتشخيص المظالم للوقاية من الظلم قبل وقوعه ومعالجته بعد ذلك.

ونبه العضو عبدالله الحربي على أثر نقص القضاة على إنجاز القضايا ، وطالب اللجنة القضائية بتوصية تدعم الديوان وتعالج وتدرس أسباب تسرب القضاة وانتقال الكوادر المتميزة من الديوان، وأشار إلى الصعوبات التي يعاني منها الديوان كحداثة الفئة العمرية لأعضاء السلك القضائي على الرغم من وجود برامج تدريبية تقدم من قبل شركات تدريبية، واقترح التعاون مع الجامعات المتخصصة في مجال القانون والشريعة ومعهد الإدارة العامة في مجال التدريب، لرفع الكفاءة وتحسين الأداء لموظفي الديوان، وقال بأن الديوان أنشأ إدارة نسائية في كل محكمة من المحاكم التابعة له ولكن لم نر في التقرير أي تفصيل في هذا الجانب ونطالب الديوان بمزيد من الدعم لتوظيف المرأة.

من جهته تحدث العضو عبدالله المنيف عن تنفيذ أحكام الديوان ولفت النظر إلى عدم وجود جهة محددة لمتابعة تنفيذها ومحاسبة المتأخرين في ذلك ومماطلة من الجهات الحكومية، وقال العضو مفلح الرشيدي بأن الديوان يعاني من طول المواعيد والتأخر والبطء في بت القضايا وضعف تأهيل بعض القضاة الشرعيين خاصة في القضايا الإدارية والتجارية، إضافة إلى ضعف الانضباط الإداري، واقترح الرشيدي تأهيل علمي صحيح للقضاة خاصة في القضايا الإدارية والتجارية، واستقطاب القانونين المميزين في الجامعات وتأهيلهم شرعياً، وكذلك وضع آلية قياسية لوضع مكافأة للقاضي المنجز وتفعيل العنوان الوطني لكي تضيع الخصومة.

شوريون: المجلس يشكو تأخر رفع تقارير أداء الأجهزة الحكومية وعدم تنفيذ قراراته

وكان المجلس قد رفض المجلس توصية تطالب بعرض تقرير متابعة تنفيذ برامج ومشروعات خطة التنمية سنوياً في مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور من انتهاء العام المالي، وهي للعضو فهد بن جمعة، فيما شدد أعضاء في مداخلاتهم بشأن التوصية على أنه قد آن الأوان أن يطالب الشورى برفع تقرير متابعة المشروعات بشكل عاجل وعدم تأخيره وقال العضو منصور الكريديس "ليس من الحكمة مناقشة تقارير مضى عليها أكثر من عامين"، وأكد العضو راشد الكثيري أن المجلس يشكو

تأخر تقارير أداء الأجهزة الحكومية وفي ذلك ضعف تنفيذ قرارات الشورى ومن واجب المجلس أن يبرز دوره الفاعل في المتابعة وممارسة الرقابة لتعلم الأجهزة أن هناك محاسبة وقال "إذا لم تكن المتابعة لحظية فلن يكون لها فائدة".
عضو المجلس أحمد الحكمي النائب السابق لوزير التخطيط، شدد على أن تقارير متابعة مشاريع وبرامج خطط التنمية ترفع للمقام السامي ومجلس الاقتصاد الأعلى في الوقت المحدد وقال على المجلس الرجوع لتواريخ رفعها ليعلم أن التأخير ليس من الجهة المعنية بإعداد تقريرها.

استقبله محافظ المجمعة وافتتح إدارة استقدام العمالة المنزلية العليان: لا عمالة للمزارع بدون صكوك.. ونظام نطاقات ساهم في رفع نسبة توطين الوظائف

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 23 شعبان 1436هـ - 10 يونيو 2015م
http://www.alriyadh.com/1055571

المجمعة - محمد الأمان
استقبل محافظ المجمعة الأمير عبدالرحمن بن عبدالله بن فيصل آل سعود بمكتبه بديوان المحافظة مدير عام فرع وزارة العمل بمنطقة الرياض عبدالله بن محمد العليان، وبحث معه عددا من المواضيع المتعلقة بخدمات العمل والعمال بالمحافظة.
وكان العليان قد زار مكتب العمل بمحافظة المجمعة يرافقه عدد من مسؤولي الفرع، واستقبله مدير المكتب عبدالله المحرج وموظفو المكتب بحضور أمين عام الغرفة التجارية بالمجمعة عبدالله الجعوان. وبعد جولة تفقدية لأعمال المكتب، افتتح إدارة استقدام العمالة المنزلية بالمكتب والتي سوف تباشر عملها في استخراج التأشيرات لاستقدام العمالة المنزلية اعتبارا من يوم الأحد المقبل، ثم تم تكريم الموظفين المتميزين بالمكتب، وأمين عام الغرفة التجارية.
وقال العليان: إن الإدارة سوف تخدم محافظة المجمعة والمناطق والمحافظات المجاورة، وكل من يتقدم إليها من المواطنين من أي مكان كان.
وعما يعانيه المزارعون في محافظة المجمعة وغيرها من المحافظات والمناطق من أصحاب المزارع القديمة والتي لا يوجد لها صكوك من عدم تمكنهم من استقدام عمالة على مزارعهم، قال العليان: الوزارة اتخذت هذا القرار للحد من التلاعب حيث لاحظنا تكرار الاستقدام على المزرعة الواحدة من أكثر من شخص بعقود إيجار، ومن الممكن أن تتولى وزارة الزراعة وضع آلية لهذه المزارع ليتم من خلالها وضع الحلول المناسبة لهذه المشكلة.
وقال العليان: هناك سبعة مبانٍ جديدة تحت الإنشاء لمكاتب العمل في عدد من المحافظات، ومنها مكتب المجمعة الذي سيفتتح مطلع العام القادم، وكذلك في الخرج والزلفي ووادي الدواسر وعدد من المحافظات الأخرى.
وفي سؤال للرياض عن مدى إمكانية مراجعة وزارة العمل لنظام نطاقات وما نتج عنه من سلبيات، قال مدير فرع وزارة العمل بمنطقة الرياض: هناك الكثير من أصحاب الأعمال يحاولون الالتفاف على نظام نطاقات والتحايل من أجل الهروب من توظيف المواطنين، وهذا يتنافى مع التوجه العام للدولة بتوفير فرص العمل للمواطنين في القطاعين العام والخاص، والوزارة تتابع وتقيم بشكل مباشر نظام نطاقات وغيره من الأنظمة الأخرى المتعلقة بالعمل، حيث ساهم في رفع نسبة توطين الوظائف رغم ما أفرزه من سلبيات.

السفير البريطاني يثني على أعمال مركز الملك سلمان للإغاثة

د. الربيعة يناقش العمل الإغاثي والإنساني مع الأمين العام المساعد للأمم المتحدة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 23 شعبان 1436هـ - 10 يونيو 2015م
http://www.alriyadh.com/1055587

الرياض - واس
التقى المستشار بالديون الملكي المشرف العام على مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز الربيعة في مقر المركز في الرياض أمس، الأمين العام المساعد للأمم المتحدة المدير الإقليمي لمكتب الدول العربية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدكتورة سيما بحوث.
واستعرض الدكتور الربيعة مع المسؤولة الأممية عدداً من الموضوعات المتعلقة بالعمل الإغاثي والإنساني، الجهود المبذولة لمساعدة اليمن الشقيق لإيجاد السبل التنموية التي تساعده ليخرج من أزمته الراهنة. كما ناقش الجانبان أوجه التعاون المشترك بينهما.
وثمنت الأمين العام المساعد للأمم المتحدة، الجهود والأعمال الإغاثية والإنسانية التي يقوم بها المركز والصدى الإيجابي الذي لاقاه من المجتمع الدولي ودوره الإغاثي والإنساني المهم في اليمن.
إلى ذلك، استقبل المستشار بالديوان الملكي المشرف العام على مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية الدكتور عبدالله الربيعة أمس السفير البريطاني لدى المملكة سايمون كوليس يرافقه وفد من قسم التنمية الدولية بوزارة الخارجية البريطانية.
واستمع السفير البريطاني من الدكتور الربيعة لإيجاز عن الخدمات التي يقدمها المركز في مجالي الإغاثة والأعمال الإنسانية، وما يقوم به المركز من نشاطات لإيصال المساعدات للجمهورية اليمنية بالتعاون مع الوكالات التابعة للأمم المتحدة.
وعبر السفير البريطاني عن سعادته بالزيارة، مثنياً على أعمال مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، وأهمية تبادل الخبرات في هذا المجال.

مجلس القصيم يوصى بإعطاء أولوية السكن لذوي الاحتياجات الخاصة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 23 شعبان 1436هـ - 10 يونيو 2015م
http://www.alriyadh.com/1055645

بريدة - منصور الجفن

رأس صاحب السمو الملكي الأمير الدكتور فيصل بن مشعل بن سعود أمير منطقة القصيم رئيس مجلس المنطقة أمس، جلسة المجلس غير العادية بمقر إمارة المنطقة بمدينة بريدة.
وقال أمين عام مجلس المنطقة عسم الرمضي، إن المجلس أوصى بالكتابة إلى وزير الشؤون البلدية والقروية بطلب افتتاح بلدية في مركز الشقة وإعطاءه الأولوية، إضافة إلى مخاطبة وزير الإسكان في شأن إعطاء الأولوية لذوي الاحتياجات الخاصة والظروف الصحية الصعبة في المسكن الملائم واستثنائهم من شروط آلية الدعم السكاني.
وأضاف أن المجلس وافق على إنشاء مجلس لتنمية الاستثمار بالمنطقة بدلاً من لجنة تنمية الاستثمار برئاسة أمير المنطقة، على أن يتولى إيجاد البيئة المناسبة لاستقطاب ودعم الاستثمارات واتخاذ الإجراءات والخطوات اللازمة لتسهيل عمل المستثمرين، ووضع السياسات والبرامج والتنسيق اللازم لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية.

أمير الشرقية لـ التجارة: نطالبكم بتوفير المواد الغذائية ونحملكم مسؤولية حماية المستهلك

قال: إن من لم يتعظ بالأحداث الماضية لن يتعظ أبداً

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 23 شعبان 1436هـ - 10 يونيو 2015م
اضغط هنا

عبدالله المانع - الدمام
وجه صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن نايف بن عبدالعزيز أمير المنطقة الشرقية منسوبي وزارة التجارة بضرورة التأكد من توفر جميع المواد المطلوبة وبأسعارها التي حددتها الوزارة، مشدداً على ضرورة جودة المنتج وسلامته وتأريخ صلاحيته وقال سموه مخاطباً لهم: أنتم مكلفون وتحملون أمانة حماية المستهلك وهم بعد الله يتكلون على ما تسمحون به بالأسواق وعليكم دور كبير فالمهم أن يحصل المواطن والمقيم على ما يحتاج بالسعر المناسب والجودة المناسبة وأن يكون مطابقاً مع المواصفات والمقاييس المتفق عليها. وأضاف سموه: «بأن الكثيرين من أهل الخير يقيمون في شهر رمضان مأدبة إفطار للصائم ويشكرون عليها ولكن على البلديات أن تتأكد بشكل قاطع عن أماكن تجهيز هذه الوجبات كي تكون بمواصفات عالية». وأشار سموه خلال استقباله مساء أمس بالمجلس الأسبوعي في قصر الإمارة بالدمام أصحاب السمو والفضيلة والمسؤولين وأهالي المنطقة إلى أن المنطقة شهدت في الأسابيع الماضية أحداثاً يعرفها الجميع وقد أشبعها الجميع قولاً وكتابة وحديثاً، لافتاً إلى أن من لم يتعلم مما حدث فلن يتعلم، ومن لم يدرك ما حدث فلن يدرك، ومن لم يتعظ مما حدث فلن يتعظ، ودعا سموه للمرابطين من قواتنا على الحدود بالتوفيق والسداد، حيث قال: قلوبنا مع إخواننا في حدنا الجنوبي ندعو لهم في صلواتنا ونؤازرهم في الذود عن حدنا الجنوبي ونشد على أيديهم، وندعو لهم بالتوفيق والسداد وأن يوفقهم الله بما كلفوا به من مهام للحفاظ على حدود المملكة.

رئيس "نزاهة": مكافحة الفساد مسؤولية كل الجهات

دشن حملة "الأسرة وبناء قيم النزاهة" بالرياض

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 23 شعبان 1436هـ - 10 يونيو 2015م
اضغط هنا

واس - الرياض
دشن رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد الدكتور خالد بن عبدالمحسن المحيسن، أمس حفل تدشين حملة «الأسرة.. وبناء قيم النزاهة» التي تنظمها الهيئة بالتعاون مع جمعية التوعية والتأهيل الاجتماعي «واعي»، بحضور وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي، وذلك بفندق الهوليدي إن الازدهار بالرياض.
وأكد رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في كلمة له خلال التدشين، أن تعاونَ (نزاهة) و(واعي) المُتَمَثِّلِ في المُبَادَرَةِ التَّوعَوِيَّةِ «الأسرةُ.. وبناءُ قيمِ النزاهةِ» يهدف لِنشرِ الوَعْيِ وغَرسِ قِيمِ النزَاهةِ في نِطاقِ الأُسْرَة ، وشرحِ مفهومِ النزاهةِ وتحديدِ مَجَالاتِهَا، واسْتِنْتَاجِ مخَاطِرِ الفسادِ في الحَياةِ الأُسْرِيَّة.
وأوضح أن الحملة سَتَشْتَمِلُ على أَكْثَرِ من ستِّينَ دورةٍ تدريبيةٍ وورشةِ عملٍ، وسَتَسْتَهْدِفُ منطقةَ الرياضِ بمحافظَاتِهَا ومراكِزِهَا جميعًا كمرحلةٍ أُولَى يَتِمُّ تقييمُهَا، ومِن ثُمَّ سَتُعَمَّمُ على جميعِ مناطِقِ المملكةِ، مشيرًا إلى أنَّ هذه المُبادرةُ التي تَعُدُّهَا الهيئةُ أُنْمُوذَجًا في التعاونِ، حيث إن حمايةِ النزاهةِ ومكافحةِ الفسادِ لا تَخْتَصُّ بجِهةٍ بِعَينِهَا.
وأشار وزير الشؤون الاجتماعية في كلمة له بهذه المناسبة إلى أهمية البرامج التوعوية لحماية النزاهة التي تستهدف الأسرة.
عقب ذلك ألقى رئيس مجلس إدارة جمعية التأهيل الاجتماعي (واعي) الدكتور عثمان بن طارق القصبي، كلمة لفت خلالها إلى أهمية الحملة وأهدافها والقيم التي تنطلق منها أهمية الشراكة مع نزاهة والمحتوى التدريبي للحملة. إثر ذلك تم تقديم عرض مرئي لمشروع الحملة، وتوزيع وثيقة الحملة على الجهات المشاركة في تنفيذ الحملة.

"الشورى": 49 ألف قضية لا زالت معلقة في ديوان المظالم

385 وظيفة للقضاة شاغرة أثرت على سرعة الإنجاز

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 23 شعبان 1436هـ - 10 يونيو 2015م
اضغط هنا

جابر المالكي - الرياض
كشف مجلس الشورى امس عن وجود 49 ألف قضية «معلقة» في ديوان المظالم دون البت فيها . وقال الاعضاء خلال مداخلاتهم على تقرير الديوان العام الماضي: إن هناك انخفاضا في معدل إنجاز القضاة بنسبة 25% رغم ارتفاع عدد القضاة حيث سجل التقرير 130 دعوى لكل قاض، وان الديوان لم يبت في 43% من القضايا المنظورة.

في البداية قال عضو مجلس الشورى الدكتور عبدالله الحربي: إن عدد الوظائف القضائية 944 وظيفة منها 385 وظيفة شاغرة حيث ان هناك نقصا في القضاة بالتأكيد سيؤثر على إنجاز القضايا، وهذا بالإضافة إلى تسرب القضاة وانتقال الكوادر المتميزة من الديوان، لذا كنت أتمنى من اللجنة معالجة هذا الموضوع بتوصية لدعم ديوان المظالم في هذا الجانب وفي نفس الوقت دراسة أسباب هذا التسرب.

كما ورد في التقرير أن هناك 906 وظائف شاغرة وهي وظائف غير قضائية أي أن مجموع الوظائف الشاغرة في الديوان 1291 وظيفة، على الرغم أن هناك جهودا بشغل 300 وظيفة ويتوقع مباشرتهم في 1436/4/1هـ (أتمنى أن يكونوا قد باشروا فعلًا) ويلاحظ كذلك أن هناك إشكالية للديوان مع وزارة الخدمة المدنية حيث سبق أن وزارة الخدمة المدنية منحت صلاحية شغل وظائف ديوان المظالم الشاغرة بالمرتبة السادسة فما دون إلا أن الديوان لم يُمكّن من شغل هذه الوظائف ويلاحظ من ثنايا التقرير أن هناك مخاطبات جادة بين وزارة الخدمة المدنية والديوان، أعتقد أن هذا الأمر لن يحل بالمخاطبات، وعلى اللجنة معالجة هذا الأمر بتوصية لدعم ديوان المظالم.

اما فيما يخص بند المباني والأراضي التابعة للديوان لا توجد مبان مملوكة للديوان ويشغل الديوان ومحاكمه مبانٍ مستأجرة عددها (22) مبنى، بينما توجد لديه عدد كبير من الأراضي حيث استلم الديوان صكوك (63) أرضا، لم تبحث اللجنة ما هي الأسباب ؟

كما ان في الاعتمادات المالية يلاحظ أن اعتمادات بند الباب الثالث في ميزانية الديوان للسنة المالية 1436/1435هـ زادت بنسبة قدرها 45% تقريبًا عن اعتمادات العام الماضي 1435/1434هـ إلا أن نسبة الصرف لعام التقرير بلغت 68% أيضًا لم تبحث اللجنة ما هي الأسباب ؟

واوضح العضو ان من الصعوبات التي يعاني منها الديوان حداثة الفئة العمرية لأعضاء السلك القضائي بديوان المظالم على الرغم من وجود برامج تدريبية تقدم من قبل شركات تدريبية، وأرى في هذا الجانب التعاون مع الجامعات المتخصصة في مجال القانون والشريعة ومعهد الإدارة العامة في مجال التدريب، لرفع الكفاءة وتحسين الأداء لموظفي الديوان.

من جانبه قال عضو مجلس الشورى ناصر الموسى تقرير رشيق أنيق لكن لايخلو من بعض السلبيات وركز كثيرًا على الكمية على حساب النوعية ودعا اللجنة أن تدرس إمكانية توسع اختصاصاته ليشمل كل مجالات الحياة فـ»المظالم لاتقع في اشياء محدودة» ويرى إنشاء مركز وطني لتشخيص المظالم للوقاية من الظلم قبل وقوعه ومعالجته بعد ذلك.

من جهته اكد عضو مجلس الشورى الدكتور عبدالله الفيفي ان الديوان لا يتابع القرارات السابقة للشورى .. يجب ألا يصدر تقرير إلا بعد معرفة ما تم من القرارات السابقة. من جانب آخر قال الدكتور عبدالله المنيف: ان هناك مشكلة في تنفيذ أحكام الديوان فليس هناك جهة محددة لمتابعة التنفيذ ومحاسبة المتأخرين في تنفيذ الأحكام ومماطلة من الجهات الحكومية. وأكد عضو مجلس الشورى الدكتور مفلح الرشيدي ان الديوان يعاني من طول المواعيد، التأخر والبطء في بت القضايا، ضعف تأهيل بعض القضاة الشرعيين خاصة في القضايا الإدارية والتجارية، ضعف الانضباط الإداري واقترح تأهيل علمي صحيح للقضاة خاصة في القضايا الإدارية والتجارية، استقطاب القانونين المميزين في الجامعات وتأهيلهم شرعيًا، وضع آلية قياسية لوضع مكافأة للقاضي المنجز، تفعيل العنوان الوطني. ومن جانبة اكد عضو مجلس الشورى الدكتور عبدالرحمن العطوي ان مستوى الإنجاز لدى ديوان المظالم لا يزال ضعيف، لافتًا النظر إلى أن 49 ألف قضية من أصل 130 ألف قضية لازالت تحت نظر الديوان، مشيرًا في هذا السياق إلى أن عدد القضاه في الديوان لازال دون المطلوب، وهذا يعتبر تعطيل لمصالح الناس والجهات الحكومية، ويظهر عدم جدية الديوان في الانجاز كما ان محاكم الاستئناف لم يرد عنها في التقرير شيء.

واكد عضو مجلس الشورى أحمد الحكمي ان هناك انخفاضا في معدل إنجاز القضاة بنسبة 25% رغم ارتفاع عدد القضاة فسجل التقرير 130 دعوى لكل قاض حيث انه لم يبت في 43% من القضايا المنظورة.

بن غنام: جميع الموقوفين يخضعون لرعاية طبية من خلال مستشفى مجهز

"المدينة" تتجول في أروقة "إيواء الشميسي" وتقف على إعاشة الموقوفين

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 23 شعبان 1436هـ - 10 يونيو 2015م
اضغط هنا

ماجد القرني - جدة تصوير - حسام الزهراني ومحمد طلبة
كشفت جولة قامت بها «المدينة» لمركز الإيواء في الشميسي عن مدى التنسيق بين إدارتي الجوازات والسجون في سرعة إنهاء إجراءات ترحيل المخالفين الأمر الذى ينهي حالات التكدس في قسم الاستقبال والتي كانت تشكل معاناة للوافدين المخالفين الذين يستقبلهم المركز قبل ترحيلهم. وكانت الجولة قد استهدفت الاطلاع على الموقوفين ومدى انطباق الاشتراطات الصحية والبيئية بالمركز والاطلاع على أهم الإنجازات والأعمال المنفذة بالمركز حيث توجد مكاتب لفروع وزارة الداخلية مثل الجوازات والشرطة والسجون لسرعة إنهاء إجراءات المخالف وترحيله إلى بلده وما يلفت الانتباه عند مطالعتك المبنى من الخارج يبدو وكأنك تزور متحفا فنيا فريدا وليس مركزا لترحيل المخالفين
بداية يعد مركز إيواء الشميسي مجمعا متكاملا لاستقبال المخالفين، ويمكنه استقبال حوالى 30 ألف مخالف ومخالفة في وقت واحد، وجاء إنشاء المركز بعدما تبين أن بعض العمالة المخالفة ترغب في المغادرة ولا تستطيع لأسباب كثيرة وكانت تفترش أسفل الجسور في أماكن معروفة بغرض قيام الشرطة بالقبض عليها ثم ترحيلها،ومن هنا رأت الحكومة أن توفر مكانا آمنا ومثالياً لإقامة الموقوفين والمخالفين لقانون العمل والعمال المعمول به في البلاد بمنطقة مكة المكرمة فيما يقع المركز في طريق جدة مكة السريع بطول 1.735) متراً وبمساحة (2640.000) متر مربع.
ويقدم المركز خدمات إعاشة على مستوى عال، فالمطبخ على سبيل المثال مجهز على مساحة إجمالية مقدارها (13.200) متر2 وبطاقة إنتاجية تقدر بـ 150 ألف وجبة ساخنة وباردة يومياً، وتوجد مغسلة مركزية متكاملة مجهزة بطاقة تشغيلية تقدر بـ13ألف طن في الساعة والنظافة والصيانة والتشغيل التي تشرف عليها وزارة المالية،وهناك ستة مبانٍ (مهاجع) للجنود تتسع لعدد 1500 جندي بمساحة تقدر مساحتها بـ18.100م
المنطقة الحمراء تضم الوحدات السجنية وصالات الاستقبال وصالات السفر والمستشفى والعزل الطبي حيث تقع المنطقة الحمراء في الواجهة ضمن مهام وحراسة المديرية العامة للسجون حيث صالات الاستقبال والمغادرة بالمنطقة والمقسمة إلى صالات خاصة بالرجال وصالات خاصة بالنساء ويقوم الأمن العام والمجاهدون ولجنة الظواهر السلبية بإمارة منطقة مكة المكرمة وجهات الضبط الأخرى بإحضار المخالفين لصالة الاستقبال ومن ثم عرضهم على الجوازات لإقرار مخالفاتهم ومن ثم إصدار أمر الإيقاف لهم بعد تسجيلهم وتبصيمهم في نظام الوافدين بعد ذلك ويتم تسليمهم للسجون بموجب الفرز والتصنيف المعمول به حسب الجنسيات والمخالفات.
تقوم المديرية العامة للسجون بإيواء الموقوفين في الوحدات المخصصة لهم وحراستهم وتوفير كامل الخدمات الأمنية والإنسانية طيلة بقائهم في التوقيف، ويوجد هناك 4 وحدات للرجال ووحدتان للنساء وتم تخصيص جزء منها للأحداث تشرف عليها الشؤون الاجتماعية.

تقوم القنصليات بإصدار وثائق السفر للمرحلين تحت إشراف فرع وزارة الخارجية، ثم تقوم الجوازات بإنهاء إجراءات سفرهم وإصدار بيانات السفر وجميع ما يتعلق بذلك من حجوزات لهم من متعهد الخطوط السعودية، بعد ذلك تقوم المديرية العامة للسجون بنقل المرحلين للمنافذ البرية والجوية المحددة.
يشتمل قطاع الإيواء على عدد 4 صالات تجميع بمساحة مقدارها 7200 متر تتسع لعدد 4000 شخص تستخدم في حالات الكوارث لا سمح الله وعدد 18 مستودع أغذية ومهمات بمساحة اجمالية 32400/م مسطح وعدد 4500 كاميرا مراقبة ليلية ونهارية.
مدير إدارة توقيف الوافدين في جدة العقيد سعد بن تراحيب بن غنام أشار إلى أن الجهات المختصة في الأمن العام تقوم بالقبض على المخالفين حيث يتم إحضارهم إلى هنا في قسم الاستقبال وتبدأ بعد ذلك المرحلة الأولى للمخالف « وهي صالة مخصصة للجوازات وهي كاونترات التبصيم والتصوير والاستعلام عنه وما إذا كانت لديه مخالفات اخرى بعد ذلك يتم إصدار رقم للموقوف ثم ينتقل إلى الصالة الأخرى ويتم تحديد الوحدة التي يتم ايقافه بها، وينتقل إلى الوحدات حيث يوجد 4 وحدات للرجال ووحدتان للنساء وفي كل وحدة 80 عنبرًا. ويتم وضع المخالفين في هذه العنابر بموجب «رقم الموقوف» ويتم التدوين على الصورة تاريخ الإيقاف وتسجل الوحدة، بعد ذلك تنتقل المعاملة لهذا المخالف إلى اقسام الجوازات لاكمال الاجراءات اللازمة بالموقوفين ومن ثم. تحال الاوراق لقسم السفر والقنصليات لاستكمال بقية الإجراءات وإنهاء المعاملة بالمخالفين لتسفيرهم لبلادهم.
وأردف ابن غنام قائلاً: أن جميع الموقوفين يخضعون لرعاية طبية من خلال مستشفى مجهز واحدث التقنيات.
وعن عدد الموقوفين خلال الفترة الأخيرة قال إنه من تاريخ 1435/1/1هـ حتى 1436/7/1 هـ تم استضافة وإيواء 477322 موقوفا وتسفير 460654 مرحلا.

بورصة خادمات رمضان ترفع نقل الكفالة لـ45 ألف ريال

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 23 شعبان 1436هـ - 10 يونيو 2015م
اضغط هنا

غازي القحطاني ـ الرياض
نشطت مؤخرًا مكاتب تأمين العمالة المنزلية بشكل لافت لتلبية الطلب المتزايد للأسر السعودية على العاملات المنزليات خلال شهر رمضان المبارك وهوما رفع رواتبهن بشكل مبالغ فيه، كما شهدت أجور التنازل ونقل كفالة الخادمات المنزليات أرقاما كبيرة تراوحت ما بين 35 ألف ريال إلى 45 ألف ريال في ظل عدم اكتمال إجراءات الاستقدام للعاملات من بعض الدول المصدرة للعمالة. فيما أجمع عدد من العاملين بمجال الاستقدام ان الطلب يفوق قدرة المكاتب على توفيره، واصفين كثيرة الطلب بـ»الكابوس» الذي يطارد المكاتب في هذا الشهر الفضيل.
وقال سمير الزهراني أحد مديري مكاتب الاستقدام إن الأسر السعودية تحتاج إلى العمالة المنزلية في شهر رمضان الذي يعتبر أكبر موسم نواجه فيه مشكلات تأمين العاملات، لافتًا أن هناك زيادة سنوية في الطلب على العاملات المنزليات خلال الشهر الفضيل تتجاوز نسبة 70 في المئة مقارنة ببقية شهور العام.
وأكد الزهراني أن أسعار أستئجار العاملات المنزليات خلال شهر رمضان المبارك تختلف عن بقية الأشهر حيث تشهد زيادة كبيرة في الأسعار، مشيرًا الى أن أجور نقل كفالات العاملات المنزليات يتراوح ما بين 35 ألف ريال إلى 45 ألف ريال، خاصة أن الطلب على العاملات المنزليات يشتد منذ شهر شعبان حتى دخول شهر رمضان المبارك.
وأكد أن العاملات المنزليات اللاتي يشهد إقبالاً كبيرًا من المواطنين هن العاملات المنزليات من دولة الفلبين باعتبارها الدولة التى فتح فيها الاستقدام، فيما لايزال الاستقدام موقوفا من دولة أندونيسيا بينما تظل اجراءات الاستقدام من بنجلاديش لم تنته بعد.
وقال بهجت المدني أحد أصحاب مكاتب الاستقدام إن بعض الأسر السعودية تحتاج إلى عاملات في فترات معينة ليس بالضرورة طول العام، مثل وجود حالات مرضية أو ولادة أو سفر وغيرها مشيرًا إلى أن هذا الأمر في حد ذاته جيد لأنه يتطلب مدة محدودة لعمل العاملة المنزلية الأمر الذي لا يضطر معه الأشخاص إلى الاستقدام.

وأضاف المدني بأن الطلب على الأيدي العاملة المنزلية يبدأ بكثرة قبل شهر رمضان المبارك من ثم يولد هذا الطلب ضغطًا كبيرًا على العاملات المنزليات في هذا الشهر حيث تعمل في المكتب بأكثر من طاقتها لتأمين العمالة المنزلية، مشيرًا الى أن بعض الأسر لديها استعداد لصرف مبالغ كثيرة من أجل الحصول على خدمات سواء كانت بطريقة نظامية أوغير نظامية فالأهم لديهم توفر عاملة منزلية في الشهر الفضيل.

وبين أن نسبة زيادة الطلب على العاملات المنزليات يزيد في هذه الشهر لأكثر من 50 في المئة مقارنة بأشهر العام، لافتا ان غالب الأسر تقوم باستئجار العاملة المنزلية لمدة الشهر كاملاً.

من جانبه قال عبدالعزيز الدريس أحد أصحاب مكاتب الاستقدام إن وجود العاملات المنزليات في المنازل خلال شهر رمضان المبارك مهم مثل أهمية وجود «اللقيمات» و»السمبوسة» على مائدة الشهر الفضيل.

وقدر الدريس بأن الزيادة على طلب استئجار العاملات المنزليات في هذا الشهر ما بين 60 في المئة إلى 70 في المئة، لافتًا أن أغلب الأشخاص لا يتقدمون بطلب عاملة منزلية إلاّ في شهر رمضان المبارك وبعد مرور عامين ينتهي عقد العاملة أيضًا في شهر رمضان المبارك لذلك تأتي كثرة الطلبات على الاستقدام في شهر شعبان حتى إذا بدأ الشهر الفضيل يكون لدى الأسرة عاملة منزلية في منزلهم.

وزير التعليم: تعاون ثلاثي لخدمة ذوي الاحتياجات

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 23 شعبان 1436هـ - 10 يونيو 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150610/Con20150610776849.htm

عبدالله الغامدي (الرياض)

أكد وزير التعليم الدكتور عزام الدخيل، أنهم يتعاونون مع وزارتي الصحة والشؤون الاجتماعية لخدمة ذوي الاحتياجات الخاصة.

وكشف عن تحويل مركز الخدمات المساندة للتربية الخاصة بمنشآته الخمسة وكافة مرافقه وتجهيزاته إلى واحة التعليم لذوي الاحتياجات الخاصة.

وقال لدى تدشين المركز أمس بالرياض بمشاركة وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور ماجد القصبي «نسعد بكم في يوم تعليمي متميز، يعنى بفئة غالية علينا جميعا، كانت ولا تزال محل اهتمام وعناية كبيرين من قبل الدولة»، مؤكدا على عناية الدولة بذوي الاحتياجات الخاصة، مضيفا أن المملكة انطلقت في سياستها التعليمية للعناية الفائقة بذوي الاحتياجات الخاصة، وأولتهم اهتماما متزايدا تعليما وتشخيصا وعلاجا.

وزاد «أنشأت وزارة التعليم الإدارة العامة للتربية الخاصة لرعاية ذوي الاحتياجات الخاصة، وعنيت بالبرامج والأنشطة الخاصة بهم»، مؤكدا حرص الوزارة على هذه الفئة الغالية، مضيفا ستسمعون كل ما يسركم لخدمة أبنائنا وبناتنا من ذوي الاحتياجات الخاصة ولدينا في وزارة التعليم الكثير مما نقدمه لهذه الفئة الغالية.

وأكد على تعاون وزارات التعليم والصحة والشؤون الاجتماعية لخدمة ذوي الاحتياجات الخاصة، وقال «إنني وزملائي الوزراء في الشؤون الاجتماعية والصحة عازمون على تكامل الأدوار لتقديم خدمات مميزة لذوي الاحتياجات الخاصة».

واشتمل الحفل على كلمة لنائب رئيس مجلس إدارة المركز وكيل الوزارة للتعليم الدكتور عبدالرحمن البراك، أكد فيها على رعاية الدولة لذوي الاحتياجات الخاصة، مشيرا إلى أن وزارة التعليم تقدم كل ما يمكن لخدمة أبنائنا وبناتنا الطلاب والطالبات من ذوي الاحتياجات الخاصة.

لقاءان لتوظيف المعاقين والمعاقات في جدة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 23 شعبان 1436هـ - 10 يونيو 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150610/Con20150610777026.htm

فيصل مجرشي (جدة)
نظم مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز لرعاية الأطفال المعوقين في مقره بجدة أمس لقاء لتوظيف ذوي الاحتياجات الخاصة «رجال» بمشاركة عدد من الجهات الحكومية والشركات والمؤسسات الخاصة. ويتم اليوم تنظيم لقاء مماثل لتوظيف ذوات الاحتياجات الخاصة «نساء» .. ووجه المركز الدعوة لذوي الاحتياجات الخاصة للمشاركة في اللقاءين والالتقاء مع مندوبي الجهات الحكومية والشركات والمؤسسات.
وحسب إحصائية لملتقى التوظيف «أحتطب» الخاص بذوي الاحتياجات الخاصة، بلغ مجمل عدد المسجلين لحضور الملتقى 516 متقدما ومتقدمة من ذوي الاحتياجات الخاصة. وأشار الدكتور زهير عبد الرحيم ميمني مدير المركز إلى الملتقى الذي يهدف إلى إتاحة فرص عمل حقيقية لمتحدي الإعاقة، يأتي في إطار خطة طموحة لدمج المعاقين في المجتمع بكل نواحي الحياة..

الزوج قطع الحبل السري بنفسه وذهب بجنينه لمستشفى آخر

سعودية تلد في سيارة زوجها بعد رفض مستشفى حكومي استقبالها

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 23 شعبان 1436هـ - 10 يونيو 2015م
http://sabq.org/uj9qde

محمد حضاض -سبق- جدة:
تسبب عدم مبالاة طبيبة في أحد مستشفيات جدة الحكومية في ولادة سيدة داخل سيارة زوجها مساء الثلاثاء بعد رفض قبول حالتها بحجة عدم وجود سرير مما اضطرهم إلى الإسراع إلى مستشفى آخر ولكن الجنين لم ينتظر وخرج قبل وصول والديه للمستشفى ببضع كيلو مترات.
تفاصيل القصة المحزنة يرويها لـ "سبق" والد الجنين ويقول" دهمت زوجتي مساء أمس آلام المخاض، فهرعت بها إلى مستشفى جامعة الملك عبدالعزيز بجدة، وبعد الكشف المبدئي رفضت الطبيبة إدخالها بحجة عدم وجود سرير شاغر، ولم تشفع لها صرخات زوجتي وظهور علامات اقتراب الوضع، واضطررت إلى أخذها على وجه السرعة والانطلاق إلى مستشفى المساعدية وسط جدة، وقبل الوصول فوجئت بصرخات الطفل وقد خرج من رحم أمه وكاد يسقط على أرضية السيارة لولا أن لحقت به وقطعت الحبل السري، وساعدني ذلك بوجود شقيقتي معي التي ساعدتني كثيرًا بعد فقدان زوجتي للوعي وبشق الأنفس وصلت للمستشفى حيث استقبلنا فريق طبي متكامل وأنقذنا الطفل من موت محقق .

ويضيف "رفعت شكوى عاجلة لمستشار خادم الحرمين أمير منطقة مكة الأمير خالد الفيصل للتحقيق في هذه التصرفات الحمقاء التي لا تمت للإنسانية بصلة، ولم أسكت فما تعرضت له قد يتعرض له غيري إن لم يجد المتسبب عقابًا رادعًا.
يُذكر أن الجنين ووالدته ما زالا تحت الملاحظة في مستشفى المساعدية ويتمتعان بصحة جيدة ولله الحمد.

في حديث إذاعي تعليقاً على حكم شرعي ضد مدوِّن سعودي من جديد.. وزيرة خارجية السويد تكرر تجاوز الخطوط الحمراء ضد السعودية

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 23 شعبان 1436هـ - 10 يونيو 2015م
http://sabq.org/Yi9gde

خالد علي – سبق - نيويورك:
كررت وزيرة الخارجية السويدية مارجوت فالستروم اليوم الثلاثاء تجاوز الخطوط الحمراء والدبلوماسية ضد السعودية، في حديث لإذاعة سويدية تعليقاً على الحكم الشرعي الصادر ضد أحد المدونين السعوديين.
وكانت السعودية في شهر مارس الماضي قد استدعت سفيرها لدى السويد احتجاجاً على تصريحات فالستروم تجاه السعودية، التي غردت بها في حسابها على "تويتر" قبل ثلاثة أشهر، كما وصف متحدث باسم الخارجية السعودية تصريحاتها بـ"التدخل السافر في شؤون السعودية".
ومنعت السعودية وزيرة الخارجية السويدية في التاسع من مارس الماضي من إلقاء كلمة أمام وزراء الخارجية العرب المجتمعين في القاهرة، قبل أن تستدعي سفيرها بعد ذلك بـ 48 ساعة.
ودان حينها مجلس الوزراء السعودي والعديد من الدول العربية والإسلامية التصريحات الصادرة من وزيرة خارجية السويد مارجو وولستروم، التي تضمنت انتقاداً لأحكام النظام القضائي الإسلامي في السعودية، معتبراً أن تصريحاتها تنطوي على تجاهل للحقائق، وللتقدم الكبير الذي أحرزته السعودية على الصعد كافة.
ونقلت وكالة الأنباء السعودية عن المجلس تأكيده أن ضمان استقلال السلطة القضائية مبدأ ثابت، وأن قضاء السعودية كفل العدالة التامة للجميع، وأنه قضاء يتمتع باستقلالية تامة، ولا سلطان عليه غير سلطان الشريعة الإسلامية.
وفي نهاية 28 مارس الماضي اعتذرت السويد للسعودية عن تصريحات وزيرة خارجيتها، وتسلَّم حينها الملك سلمان بن عبدالعزيز - يحفظه الله - رسالة من رئيس وزراء حكومة السويد، أبدى فيها بالغ الأسى والأسف بشأن الأزمة التي تمر بها العلاقات بين المملكتين.
ونقل وزير الدفاع السويدي السابق بيورن فون، الذي سلَّم الرسالتين للعاهل السعودي، اعتذار رئيس وزراء حكومة السويد عن التصريحات المسيئة للمملكة.

فريق التفتيش رصد مخالفات تتعلق بأنظمة حماية العمال

"عمل جدة" يستدعي مالك المصنع الذي تسبب في بتر ذراع مواطنة

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 23 شعبان 1436هـ - 10 يونيو 2015م
http://sabq.org/qh9gde

عبدالله الراجحي- سبق- جدة:
استدعى مكتب العمل بجدة اليوم مالك المصنع الذي تسبب في بتر ذراع مواطنة، للتحقيق معه بعد العثور على عدة مخالفات بالمصنع والتي من شأنها أدت يد الإهمال لفقد ذراع مواطنة ودخلت في حالة نفسية سيئة.
وأوضح مدير فرع وزارة العمل بمنطقة مكة المكرمة عبدالمنعم الشهري أن مفتشي مكتب العمل بمحافظة جدة وبمشاركة مفتشي المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وقفوا اليوم على المصنع الذي تسبب في بتر ذراع فتاة عشرينية للتأكد من الحادثة.
وأضاف الشهري أنه اتضح من خلال زيارة المفتشين وجود مخالفة المصنع للمادة الثانية والعشرين بعد المائة والتي تنص على كل صاحب عمل بأن يتخذ الاحتياطات اللازمة لحماية العمال من الأخطار، والأمراض الناجمة عن العمل، والآلات المستعملة، ووقاية العمل وسلامته وعليه أن يعلن في مكان ظاهر في المنشأة التعليمات الخاصة بسلامة العمل والعمال، وذلك باللغة العربية أو بأي لغة أخرى يفهمها العمال عند الاقتضاء. ولا يجوز لصاحب العمل أن يحمّل العمال أو يقتطع من أجورهم أي مبلغ لقاء توفير هذه الحماية.
كما عثر على مخالفة للمادة الثالثة والعشرين بعد المائة والتي تنص على الاتي: أن على صاحب العمل إحاطة العامل قبل مزاولة العمل بمخاطر مهنته، وإلزامه باستعمال وسائل الوقاية المقررة لها، وعليه أن يوفر أدوات الوقاية الشخصية المناسبة للعمال، وتدريبهم على استخدامها.
وبين مدير فرع وزارة العمل بمنطقة مكة المكرمة أن المفتشين ضبطوا المخالفات وتم التحقيق مع المنشأة، مشيراً إلى أنه سيتم متابعتها للتأكد من التزامها بأنظمة العمل وحماية عمالتها من مخاطر العمل.

السجن ٤ أعوام و١٠٠ جلدة لـ "متهمين" تحرشا بشابين إيرانيين

المصدر: جريدة الحياة الخميس 24 شعبان 1436هـ - 11 يونيو 2015م
اضغط هنا

جدة - أحمد الهلالي
قضت المحكمة الجزئية في محافظة جدة أمس بسجن وجلد المتهمين في قضية التحرش التي تعرض لها مراهقان إيرانيان بمطار الملك عبدالعزيز في جدة والتي سجلت قبل أشهر عدة.

وبحسب مصدر لـــــ «الحياة»، فإن الحكم تضمن السجن مدة أربعة أعوام وجلد المتهمين ١٠٠٠ جلدة موزعة على دفعات مفرقة وفي أماكن محددة، ويتم تنفيذها بعد تأييد الحكم من محكمة الاستئناف بمنطقة مكة المكرمة.
وأكد أن المتهمين في ملف القضية أعلنا اعتراضهما على الحكم القضائي خلال النطق بالحكم في جلسة عقدت في حضور جميع أطراف القضية،
فيما منح القاضي المتهمين مدة ٣٠ يوماً للاعتراض على الحكم قبل رفع ملف القضية إلى محكمة الاستئناف للبت في الحكم واعتراض الأطراف المتهمين في القضية.
وتعود تفاصيل القضية عندما أطلق حدثان إيرانيان اتهامهما لشخصين يعملان بمطار الملك عبدالعزيز الدولي في جدة بقيامهما بالتحرش جنسياً بهما أثناء مغادرتهما المطار إلى بلادهما.
وأكد حينها المتحدث الأمني باسم وزارة الداخلية واقعة التحرش بمراهقيْن إيرانييْن، مبيناً أن الجهات الأمنية بمطار الملك عبدالعزيز الدولي باشرت بتاريخ 8- 6-1436 هـ بلاغاً عن تعرض مراهقين إيرانيين لتحرش جنسي، وتمت إحالة القضية والمتهمين فيها إلى هيئة التحقيق والادعاء العام.
وقال: «بالإشارة إلى ما تناولته بعض وسائل الإعلام عن تعرض مراهقين إيرانيين للتحرش الجنسي بمطار الملك عبدالعزيز الدولي، فقد باشرت الجهات الأمنية بالمطار بتاريخ 8- 6- 1436هـ بلاغاً عن تعرض مراهقين إيرانيي الجنسية لتحرش جنسي، وتمت إحالة القضية والمتهمين فيها إلى هيئة التحقيق والادعاء العام للتحقيق واستكمال الإجراءات النظامية اللازمة».
وأضاف: «تم إشعار السفير الإيراني لدى المملكة بالإجراءات الجارية، كما أن أنظمة المملكة القائمة على الكتاب والسنة كفيلة بإيقاع أشد العقوبات على من تتم إدانته بارتكاب مثل هذه الجرائم التي يستنكرها المجتمع السعودي المسلم».

جدة: 15 توصية لتصحيح أوضاع "الأربطة الخيرية"

المصدر: جريدة الحياة الخميس 24 شعبان 1436هـ - 11 يونيو 2015م
اضغط هنا

جدة – «الحياة»
علمت «الحياة» أن جهات الاختصاص وافقت أخيراً على تطبيق 15 توصية لتصحيح أوضاع الأربطة الخيرية في محافظة جدة، وشملت التوصيات تصحيح أوضاع غير السعوديين من سكان الأربطة الخيرية من خلال كفلائهم أو إخلاء السكن، مع مراعاة وتقدير الحالات الإنسانية ووضعها من سكان الأربطة وخصوصاً كبار السن والعجزة، والإحلال من طريق الشواغر للسعوديين.
وكشفت مصادر مطلعة أن التوصيات طلبت التنسيق مع جوازات محافظة جدة لتطبيق الأنظمة والتعليمات على المخالفين لنظام الإقامة بعد اكتمال الإجراءات النظامية التي تقوم بها الجهات المعنية والمختصة والرفع للمحافظة عن المخالفين للتعليمات، وإشعار كفلاء ساكني الأربطة بتطبيق الأنظمة والتعليمات المنظمة للعلاقة بين الكفلاء وموظفيهم من الوافدين، التي تلزمهم بتوفير الوظيفة والتأمين الطبي لمكفوليهم، والتنسيق مع وزارة الصحة لإجراء الكشف الطبي وصرف العلاج اللازم لساكني الأربطة الخيرية، والتأكد من سلامتهم وخلوهم من الأمراض المعدية.
ونصت التوصيات على تفعيل الربط الإلكتروني لتنظيم الإسكان وتحديد هوية ساكني الأربطة الخيرية (نظام شموس)، وإعادة تنظيم وتقويم ترميم وهدم وإعادة بناء الأربطة الخيرية لتحقيق التوازن وسرعة الإنجاز ودعم تطلعات وقرارات ولاة الأمر وتلبية طلبات المحتاجين، وإعداد خطة شاملة ومتكاملة للعناية بالأربطة وساكنيها ومعالجة أوضاعهم من الجوانب الإنسانية والصحية والفكرية والاجتماعية، مع البدء في العمل وفق خطة واضحة لرفع نسبة ساكني الأربطة من المواطنين السعوديين.
وفرضت التوصيات إعداد استراتيجية لتشغيل الأربطة ومواكبة تزايد أعداد المتقدمين لطلب السكن، والالتزام بالشروط والضوابط الواجب توافرها في المتقدم للاستفادة من السكن في الأربطة، وعقد اجتماعات ربع سنوية لتنظيم وتصحيح

أوضاع الأربطة الخيرية بمعدل اجتماع واحد كل ثلاثة أشهر في مقر الإدارة العامة للأوقاف والمساجد بمحافظة جدة، وتفعيل دور اللجنة الميدانية، وعمل تقرير عن كل رباط وتحديد، نموذج موحد للعمل، والتقيد بتعليمات الدفاع المدني ونتائج جولات اللجنة والملاحظات المرصودة على عدد من الأربطة، ومناقشة آلية مراحل المعالجة الخاصة بالملاحظات والعمل على تلافيها، والتنسيق مع إدارة الأوقاف لتصحيح أوضاع الأربطة والمستفيدين منها، وفحص نظامية الساكنين بحسب اشتراطات وزارة الداخلية.

ورشة عمل لمناقشة نتائج دراسة حول جرائم النازحين

المصدر: جريدة الرياض الخميس 24 شعبان 1436هـ - 11 يونيو 2015م
http://www.alriyadh.com/1056075

الرياض – واس
نظم مركز أبحاث مكافحة الجريمة في وزارة الداخلية ورشة عمل، أمس الأول، لمناقشة نتائج وتوصيات دراسة بعنوان «جرائم النازحين» أجراها الدكتور سمحان بن محمد الدوسري، وعبدالعزيز المنيع، وذلك في مقر نادي ضباط قوى الأمن في الرياض.
وهدفت الورشة إلى مشاركة الجهات الحكومية المعنية بموضوع الدراسة، لتقديم المقترحات والتوصيات العملية التي تساعد على وضع برامج أمنية متكاملة للحد من جرائم النازحين.
وافتتح الورشة أمين عام مركز أبحاث مكافحة الجريمة الدكتور ذعار بن نايف بن محيا المشرف العام على مركز أبحاث مكافحة الجريمة، بحضور ممثلي وزارات الخارجية، التعليم، الشؤون الاجتماعية، الشؤون البلدية والقروية، العمل، إلى جانب الأمن العام، شرطة منطقة الرياض، شرطة المنطقة الشرقية، وكالة الوزارة للشؤون المناطق، وكالة الوزارة للأحوال المدنية، المديرية العامة لحرس الحدود، المديرية العامة للجوازات، الإدارة العامة لمكافحة المخدرات، هيئة التحقيق والادعاء العام، المديرية العامة للمباحث العامة، الإدارة العامة لشؤون الوافدين، إضافة إلى عدد من الأساتذة والباحثين، ومديري الإدارات في المركز.

توجه جديد في أسلوب تنفيذ برنامج خادم الحرمين

• وظيفتك بعثتك".. قضاء على البطالة واستثمار أمثل ل

• الابتعاث"

المصدر: جريدة الرياض الخميس 24 شعبان 1436هـ - 11 يونيو 2015م
http://www.alriyadh.com/1056066

الرياض - عبدالرحمن المرشد
"وظيفتك بعثتك".. خطوة كبيرة خطتها وزارة التعليم في تطوير برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي، في مرحلته الثالثة التي انطلقت هذا العام، بهدف تلمس حاجات سوق العمل، وضمان الوظيفة للمبتعث في حال إنهاء البعثة وعودته إلى المملكة.

وجاءت هذه المرحلة بنمط جديد في أسلوب تنفيذ البرنامج، تقوم على الربط المباشر بين الوظيفة والتخصص وبين برنامج الابتعاث، فعوضاً عن اعتماد خريج البرنامج على جهوده في البحث عن فرصة عمل، بادرت هذه المرحلة بتأمين الوظائف أولاً، ليتم على ضوئها تحديد المقاعد والتخصصات والمراحل الدراسية المطلوبة للابتعاث، ومن ثم الإعلان عنها لترشيح المتقدمين للبعثة عليها من خلال المرحلة الثالثة لبرنامج خادم الحرمين الشريفين "وظيفتك بعثتك"، التي تقوم على عقد شراكات مع مؤسسات وهيئات القطاع العام وفقاً لحاجاتهم الفعلية من الكوادر البشرية والتخصصات والمستويات الدراسية المطلوبة وتوفير فرص الابتعاث في ذلك، فيضمن الخريج الفرصة الوظيفية التي تم ابتعاثه من أجلها.

وسيسهم البرنامج بآليته الجديدة، في تعظيم الاستفادة من مخرجات البرنامج لخدمة الاقتصاد والتنمية، بما يحقق تطلعات الدولة، الساعية دوماً إلى تبوء المملكة المكانة الرفيعة التي تستحقها بين الأمم.

وكان برنامج خادم الحرمين للابتعاث الخارجي، الذي يمتد 15 عاماً، انطلق في العام 1426، بواقع ثلاث مراحل رئيسة مدة كل واحدة منها خمسة أعوام، واستهدفت مرحلتيه الأولى والثانية التي انتهت في 1435، سد الحاجة الى مزيد من المقاعد الدراسية والتخصصات العلمية في الجامعات.

وبمرور 10 سنوات على البرنامج شهد خلالها قطاع التعليم العالي في المملكة تطوراً كبيراً وقفزة نوعية تمثلت في نمو عدد الجامعات والمقاعد المتاحة بها والتخصصات التي تقدمها، أصبح من الضروري تطوير آلية عمل البرنامج لزيادة فاعليته بما تقتضيه المرحلة الحالية لخدمة التنمية الشاملة والمستدامة، خصوصاً في ظل ظهور مؤشرات تدل على تأخر بعض خريجي البرنامج في الحصول على الوظائف المناسبة لطموحهم، وظهور دلائل على وجود ازدواجية بين بعض التخصصات التي يتم الابتعاث إليها وبين ما هو متوافر في الجامعات المحلية.

يذكر أنه جرى التوقيع، في إطار المرحلة الثالثة، مع وزارة الصحة لابتعاث 20 ألف طالب في التخصصات الطبية المختلفة، إضافة إلى التوقيع مع الهيئة العامة للطيران المدني لابتعاث 600 طالب في المجالات الفنية والطيران، والتوقيع مع المؤسسة العامة للصناعات العسكرية لابتعاث خمسة آلاف في المجالات الهندسية، ومع مؤسسة النقد لابتعاث خمسة آلاف في مجالات التأمين والقطاع المصرفي.

دعا إلى تطوير قانون الجرائم الإلكترونية

مختص: الهجمات المعلوماتية على المملكة تأتي من الخارج.. وصعب إثباتها

المصدر: جريدة الرياض الخميس 24 شعبان 1436هـ - 11 يونيو 2015م
http://www.alriyadh.com/1055948

الرياض- سعيد المبارك

دعا استشاري أمن المعلومات والمشرف على كرسي الأمير مقرن لأمن المعلومات د. فهد بن تركي بن محيا، إلى إيجاد عمل جاد وقوي في «الحماية الإلكترونية والتصدي للهجمات»، مشيراً إلى أن «الهجمات الإلكترونية على المملكة تأتي من خارج الحدود، ويصعب إثباتها على أفراد أو دول بسبب الأساليب التقنية المستخدمة في ذلك»، لافتاً إلى أهمية تطوير قانون الجرائم الإلكترونية.

وقال د. ابن محيا: «الهجمات الإلكترونية الخارجية التي تتم بدعم من دول عدوة هدفها مهاجمة الاقتصاد والخدمات الإلكترونية ووسائل الاتصال ووسائل المواصلات في المملكة، وإن أي خطر يهدد البنية التحتية سيؤثر في المملكة العربية السعودية بشكل عام».

وأردف ابن محيا: إن الهجمات الإلكترونية المتكررة على المملكة هي هجمات منظمة وتتم عبر جهات لديها خبرات متقدمة، لافتاً إلى أن التنظيم الإرهابي «داعش» من المحتمل أن يكون واجهة لكنه مدعوم خارجياً من جهات تهدف أساساً إلى إثارة المشكلات والتأثير على المملكة، مشيراً إلى وجود منظمات تستخدم مسمى «داعش» وتدعمها، في حين يحاول «التنظيم الإرهابي» الاستفادة من الهجمات الإلكترونية لإبراز اسمه وقوته إلكترونياً.

وأضاف: «رغم الهجمات الإلكترونية التي طالت المملكة يوجد هجمات أخرى تمت وغير معروفة حتى الآن ولا يمكن الاطلاع عليها إلا من قبل الجهات المعنية، ون داعش منظمة خارجية لايهمها القوانين داخل المملكة».

وتابع ابن محيا: «لدينا تخوف قوي من خطر الهجمات الإلكترونية الخارجية القائمة والمستمرة التي تكون من قبل دول أو من منظمات معادية»، موضحاً أن «ما يحصل في مواقع التواصل الاجتماعي من ابتزاز وأخلاقيات وإثارة للبلبة في المجتمع ينطبق عليهم نظام الجرائم الإلكترونية الذي يجب تفعيله وتطبيقه بشكل مناسب».

وقال: «الأمن الوطني هو منظومة متكاملة وانه يجب أن يكون هناك تنسيق دائم بين الجهات في المجال التقني وأن كل جهة عليها مسؤولية»، داعياً إلى «إيجاد جهة مسؤولة للتأكد من قيام تلك الجهات بالحماية اللازمة، وأن يكون هناك توازن بالصرف على مجال أمن تقنية المعلومات».

وزاد: «لاحظنا وجود توسع في الهجمات الإلكترونية على المملكة التي في بدايتها كانت عدائية وبسيطة بينما الآن أصبحت الهجمات مدعومة من دول لا يستبعد أن يكون لديها خلايا نائمة إلكترونية عبارة عن برامج إلكترونية تستهدف المجال التقني للمملكة».

وأوضح أن «نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية في المملكة العربية السعودية نظام رادع داخلياً فقط»، متمنياً أن يتم تحسين أنظمة الجرائم الإلكترونية داخلياً لحماية مستخدمي الإنترنت وردع كل من تسول له نفسه استخدام الإنترنت في الهجمات الإلكترونية أو الابتزاز، مطالباً ب «إيجاد حماية للحدود الإلكترونية بشكل عام لجميع مقدراتنا التي تم الاستثمار فيها لعدد من العقود بالتقنية والسياسات الأمنية وبالقدرات السعودية المؤهلة وبتوعية المواطن وبعمل دؤوب يخدم مصلحة الوطن».

التنازل فور وصولهن بمبالغ تتجاوز30 ألف ريال

استقدام العاملات من أجل التربح.. متاجرة بشعة

المصدر: جريدة الرياض الخميس 24 شعبان 1436هـ - 11 يونيو 2015م
http://www.alriyadh.com/1056026

إضاءة - راكان الدوسري

للتنازل عاملة حديثة الوصول، عبارة لافتة في إعلانات أفراد تروج للتنازل عن خادمات لم يمض على وصولهن إلى المملكة سوى وقت يسير، وتثير مثل تلك الإعلانات ريبة لدى المواطنين جراء عرض العاملات للتنازل بمجرد وصولهن إلى المملكة، ما يعني أن من يعرضهن للتنازل لم يجرب عملهن، ولم يمض وقت يمكنه خلاله أن يختلف معهن.

يأتي ذلك في وقت يشهد فيه استقدام العاملات أزمة عاصفة تبلغ ذروتها قبيل شهر رمضان كل عام، كما أنه في ظل تلك الأزمة يصعب على أحدهم أن يُفرط في عاملة قد لا يتمكن من تعويضها بأخرى في وقت قريب، لكن المفاجأة المدوية أن أزمة العاملات كانت قد أشعلت سوقاً سوداء يمارس من خلالها اشخاص عمليات سمسرة من خلال استقدام العاملات بطرقهم الخاصة بتكلفة متوسطها 10,000ريال بنية التنازل عنهن وليس بغية الاستفادة منهن كعاملات لديهم، وبمجرد وصولهن يتم تسويقهن بمبالغ تزيد عن 30 ألف ريال في بعض الأحيان.

وتفرز مثل هذه المتاجرة سلبيات تطال العاملة والشخص المتنازل له، كما أنها تعطي صورة سلبية عن تداول العاملات وتسويقهن بشكل ربحي بحت، وقال المتخصص في مجال الاستقدام عبدالله الخادي، إن مثل هذه السلوكيات تحمل جوانب سلبية تمس قيمة الإنسان، وتتسبب في خسائر للمواطنين الذين قد ينقلون كفالات الخادمات دون ضمانات تذكر.

وطالب الخالدي الجهات المعنية بمنع التنازل عن الخادمات بين المواطنين بشكل مباشر، وقال: إن عمليات التنازل عن الخادمات أصبحت عملية تجارية بحتة، كما أنها أضرت بمواطنين دفعوا مبالغ كبيرة لنقل كفالة عاملات بعضهن هرب وبعضهم رفض العمل بعد بضعة أشهر.
وأكد أنه من الأجدى منع التنازل عن العاملات إلا من خلال آلية تتدخل فيها الجهات الحكومية، كأن تتسلم شؤون الخادمات، العاملة التي لا يرغب بها كفيلها أو لا ترغب في العمل لديه لأي سبب مقبول، وتشرف شؤون الخادمات أو وزارة العمل على نقل كفالتها إلى كفيل جديد بموجب عقد جديد تلتزم به الخادمة ويلتزم به الكفيل، مؤكداً على حق الكفيل السابق في التعويض من المكتب الذي استقدم الخادمة التي لا ترغب في العمل عند ذلك الكفيل، وأشار إلى أنه يمكن للجهات الحكومة أن تحمل المواطن الذي يرغب في نقل كفالة الخادمة مبلغا مقابل إيواء العاملات والصرف عليهن فترة استقبالهن إلى حين نقل كفالتهن.
وأشار إلى أنه في حال تدخلت الجهات الحكومية لوضع آلية تمنع المتاجرة بالعاملات فإن مثل هذه الظاهرة سوف تختفي، وتتوقف خسائر المواطنين الذين تدفعهم الحاجة إلى العاملات إلى صرف مبالغ مهولة تذهب في الغالب في مهب الريح.

تشكيل لجنة لتسريع قضايا السجناء

المصدر: جريدة المدينة الخميس 24 شعبان 1436هـ - 11 يونيو 2015م
اضغط هنا

أمين الحميدي - الطائف
وجه وزير العدل الشيخ الدكتور وليد الصمعاني بتشكيل لجنة لتسريع قضايا السجناء والتأكيد على سرعة إنجازها. وحدد مهام اللجنة المشكلة في وضع آلية مناسبة لتسريع قضايا السجناء والنظر فيها بدون تأخير وإعداد الرؤية المناسبة لسرعة إنجاز هذه القضايا وأوكل لها صلاحية الاستعانة بمن تراه من أصحاب الفضيلة القضاة ورؤساء المحاكم أو من تراه من الجهات ذات العلاقة في التنسيق معها للقيام بما ذكر.

المملكة تجدد دعمها لجهود "الفاو" في مكافحة الجوع والفقر

المصدر: جريدة المدينة الخميس 24 شعبان 1436هـ - 11 يونيو 2015م
اضغط هنا

واس - روما
جددت المملكة تأكيدها استمرار دعمها لجهود منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة /الفاو/ الحالية والمستقبلية التي تهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي ومكافحة الجوع والفقر على جميع المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.
وقال وزير الزراعة المهندس عبدالرحمن بن عبدالمحسن الفضلي في الكلمة التي ألقاها أمس في الموتمر التاسع والثلاثين لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة «فاو» التي تستضيفها العاصمة الايطالية روما ويشارك فيه ممثلون عن مئة دولة إن المملكة وتماشيًا مع الجهود والتوجهات الوطنية والعالمية عملت ضمن خططها التنموية المتعاقبة على تنفيذ استراتيجيات وبرامج لتعزيز الأمن الغذائي من خلال تحسين الإنتاجية الزراعية المستدامة والتنافسية التي تتناسب مع

استخدام الموارد الطبيعية ودعم الاستثمار الزراعي الخارجي كما أنشأت المملكة لجنة وطنية قامت بوضع عدد من الأولويات والإجراءات للحد من الفاقد والهدر في الغذاء الذي يتم في سلسلة القيمة وذلك من خلال تحسين كفاءة سلسلة الإمدادات الغذائية والقيام بحملات التوعية للمستهلكين وإعادة تدوير للمهدر من المواد الغذائية وإنشاء نظام معلومات للتسويق الزراعي. وشكر في كلمته مدير عام المنظمة والعاملين معه على الإعداد الجيد لوثائق اجتماعات هذه الدورة، مثمنًا الجهود التي قامت بها المنظمة خلال السنوات الماضية وخاصة في مجالات الحد من الجوع والفقر وتعزيز الجهود الخاصة بالأمن الغذائي والتغذية والحد من الفاقد والهدر في الأغذية وكذلك ما تم من إجراءات للترشيد في النفقات الخاصة بالمنظمة.

رفض "العقد" كإثبات سكن لتعويض المرضى مالياً

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 24 شعبان 1436هـ - 11 يونيو 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150611/Con20150611777076.htm

محمد العنزي (الدمام)
رفضت اللجان الطبية التابعة لوزارة الصحة والمعنية في النظر في القضايا الطبية وإصدار قرارات التعويض المالي للمرضى الذين يتعالجون في غير مناطقهم اعتماد عقود الإيجار السكنية أو حتى صكوك تملك المنازل كإثبات سكن للمستفيدين، فيما أكدت أن آلية إثبات السكن الجديدة المعتمدة هي بطاقة العمل الرسمية أو خطاب رسمي من المرجع الرئيسي لعمل المستفيد.
ورفض موظفو الاستقبال في اللجان الطبية قبول عقود إيجار منازل المتقدمين أو صكوك منازلهم التي تثبت تملكها في المدينة التي تقع ضمن نطاق عمل اللجنة الطبية، وأبلغوا المتقدمين بأن إثبات السكن الوحيد المعتمد هو بطاقة العمل الرسمية أو خطاب رسمي من إدارة عمل المستفيد، إضافة إلى التقرير الطبي وباقي المتطلبات الأخرى حتى يتم استكمال باقي خطوات النظر في المعاملة والتي عادة ما تكون هي تعويضات مالية لمرضى سافروا إلى مدن ومحافظات أخرى خارج مقر إقامتهم طلبا للعلاج.
وأوضح عدد من المراجعين المستفيدين من التعويض المالي أنهم فوجئوا بهذا القرار الذي يرفض عقود الإيجار السكنية أو حتى صك المنزل، مؤكدين أن هناك مرضى ليس لديهم أعمال حتى يمكن لهم تقديم بطاقات العمل أو خطابات العمل التي تثبت أنهم على رأس العمل، مطالبين بضرورة مراجعة ذلك والتسهيل على المراجعين خاصة، أن غالبيتهم يأتون من مدن ومحافظات أخرى في المنطقة.

«وكيل الصحة: الحد من الأخطاء الطبية بـ"المحاكاة

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 24 شعبان 1436هـ - 11 يونيو 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150611/Con20150611777081.htm

نواف عافت (الرياض)
أكد وكيل وزارة الصحة لتخطيط وتنمية الموارد البشرية الدكتور عماد الجحدلي، أن التركيز على سلامة المرضى من أهم أولويات الوزارة، مشيرا إلى أن استخدام المحاكاة السريرية، والتي تعرف بتقليد أو تمثيل لفعل واحد نظام متكامل، هو

بمثابة جسر بين المعلومة والتطبيق السريري ويضمن بيئة آمنة للتعلم، ويقلل من الوقوع في الخطأ، مما يساعد على تقديم خدمة صحية آمنة وسليمة للمرضى بإذن الله.
وقال في كلمة ألقاها نيابة عن الوزير في افتتاح فعاليات المؤتمر السعودي للمحاكاة الصحية الذي تنظمه وزارة الصحة أمس، إن الدراسات العالمية أثبتت أهمية هذا النوع من التدريب، لما نشهده من تطور في الصناعات الصحية للحاق بركب الصناعات الاخرى في استخدام التدريب المبني على السيناريو، وعلى سبيل المثال استخدام الطيارين المحاكاة منذ فترة طويلة، والذي يساهم في رفع كفاءتهم وتقليل المخاطر على الارواح والممتلكات.
ونوه إلى أن الوزارة سعت إلى تنظيم هذا المؤتمر إيمانا بأهميته ولما له من الأثر المباشر على تطوير ورفع كفاءة الممارس الصحي مما ينعكس إيجابا على أمن وسلامة المرضى، وسوف يكون هذا المؤتمر نقطة بداية لدراسة شاملة يتم من خلالها عقد عدد من الدورات وورش العمل مستفيدين في ذلك من التجارب العالمية، والخبرات الوطنية والجهات ذات العلاقة.
من جانبه، قال مدير عام التدريب والابتعاث بالوزارة الدكتور منصور اليامي، إن المؤتمر يستهدف كافة الممارسين الصحيين، والمدربين والقياديين في المجال الصحي والطلاب، ويهدف إلى إنشاء استراتيجية وطنية متكاملة للتدريب باستخدام المحاكاة والعناية بإدارة البنية التحتية وإنشاء السياسات التي تحكمها، اضافة الى توحيد وقياس معايير اداء المتعلمين بالتماشي مع معايير الاعتراف العلمية المتوافقة مع اهداف وزارة الصحة.
يذكر أن المؤتمر يشارك فيه 60 متحدثا من الخبراء والمختصين محليا وعالميا في مجال المحاكاة السريرية، فيما يبلغ عدد المشاركين (1300) مشارك من مختلف القطاعات الصحية، وتصاحبه 13 ورشة عمل متخصصة في هذا المجال، تتمحور حول استخدام المحاكاة عالية الدقة في التدريب والتعليم الصحي.

طالبن بمكاتب في المراكز التجارية أسوة بالجوازات والأحوال

بعد إسقاط المتحايلين .. مراجعات يتطلعن لمساعدات الضمان

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 24 شعبان 1436هـ - 11 يونيو 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150611/Con20150611777101.htm

زين عنبر (جدة)، أشواق الطويرقي (مكة المكرمة)
عبر عدد من منسوبات الأسر محدودة الدخل المتطلعات للحصول على المعونة الشهرية عن سعادتهن بما كشفت عنه وزارة الشؤون الاجتماعية بإسقاط 107 آلاف من المتحايلين للحصول على مساعدات الضمان الاجتماعي رغم أن أغلبها من أموال الزكاة.
وعبرن لـ«عكاظ» عن أملهن في أن تساهم هذه الخطوة في توسيع دائرة الضمان الاجتماعي، بحيث تشمل المستحقين الحقيقيين ممن هم على قوائم الانتظار ويتطلعن للحصول على المعونة الشهرية لإعانتهن على متطلبات المعيشة اليومية.
«عكاظ» تجولت أمس في مكتبي الضمان الاجتماعي بجدة ومكة المكرمة، واستمعت إلى مقترحات المستفيدات من برامج الضمان الاجتماعي، والمتطلعات لشمولهن بالمساعدة، ومن أبرزها مطالبتهن بإيجاد مكاتب للضمان في بعض المراكز التجارية الكبيرة على نحو ما هو معمول به في الجوازات والأحوال المدنية من أجل التيسير على المراجعين والمراجعات بدلا من تكدسهم في موقع واحد.
تقول أم محمد: «أستفيد من الضمان الاجتماعي عبر (المعونة المقطوعة)، وآمل شمولي بالمعونة الشهرية؛ لأني أرملة وأعول ثلاث أبناء، وراتب زوجي التقاعدي يذهب لسداد القرض المستحق للمنزل الذي نقطنه، آمل تحقيق هذا المطلب ولو إلى حين الانتهاء من سداد قرض المنزل».
إحداث مكاتب

وتقترح نورة محمد أن يتم افتتاح مكاتب للضمان الاجتماعي في المراكز التجارية لخدمة المستفيدين والمستفيدات في مختلف أحياء جدة، وتتابع بقولها «نتكبد أجرة المواصلات التي تصل إلى 150 ريالا ذهابا وإيابا لمراجعة إدارة الضمان، خصوصا لمن يسكنون في أحياء بعيدة، وفي حال إنشاء هذه المكاتب من شأنها أن تسهل المهمة عليهم، فضلا عن تخفيف ازدحام المراجعين والمراجعات في المركز الرئيسي».

من جهتها، ذهبت أم خالد، وهي مطلقة ولديها ثلاث أبناء، إلى المطالبة بزيادة مخصص المعونة الشهرية من ألف إلى ألفي ريال، وأن تصبح المعونة السنوية كل ثلاث سنوات؛ لأن رفع مخصص الضمان الشهري سوف يسهم في مواجهة العديد من المتطلبات اليومية للأسرة المستفيدة من الضمان.

أما أم عبدالرحمن (زوجة لموظف متقاعد لا يتجاوز راتبه الخمسة آلاف ريال)، فتقول: آمل أن يتم شمولي باستحقاق معونة الضمان الاجتماعي، خصوصا أن زوجي تراكمت عليه مستحقات مادية في محاولتنا لتلبية متطلبات الأبناء، واضطررت للعمل في أحد محال البيع براتب زهيد.

وتتابع: «حتى المنزل الذي نسكنه مهددون بالخروج منه؛ نظرا لعدم مقدرتنا على دفع الإيجار، وعندما تقدمت للضمان الاجتماعي تم رفض الطلب بذريعة أن راتب زوجي التقاعدي يبعده عن الحصول على مخصصات الضمان».

وأخيرا، تشير فاطمة الحربي إلى أنها تقدمت بطلبها للحصول على مخصصات الضمان الشهرية والمقطوعة؛ لأن زوجها يعول والدته وشقيقاته الأيتام براتب محدود، ولكن رفض طلبها.. وهي تأمل أن تتسع دائرة الحصول على المعونة لتشمل الأسر محدودة الدخل المستحقة.

صحة جازان ترفع شعار "قريبا".. والأهالي: "التحويل" لا يعالج أطفالنا نأسف .. لا حضانة لـ "الخدج"

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 24 شعبان 1436هـ - 11 يونيو 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150611/Con20150611777118.htm

محمد الكادومي (جازان)

يعيش تركي علاقي أحد أبناء جازان، صدمة حقيقية ومعاناة بعد دخول زوجته الحامل في شهرها السادس إلى قسم الطوارئ بمستشفى الملك فهد بجازان، وهي في حالة حرجة جدا، خوفا من الولادة المبكرة. ولم تكن المخاوف واردة لولا أن مستشفيات المنطقة ترفع شعار «نأسف لا حضانات للمواليد الخدج».

يقول علاقي: زوجتي بدت عليها بعض الأعراض الصحية تمثلت في ارتفاع الضغط، اعتقدت في بداية الأمر أنها أعراض حمل بسيطة، غير أن الأطباء أكدوا أن الوضع غير مستقر وهو ما ينعكس على صحة زوجتي والجنين، فقرروا إدخالها إلى قسم التنويم بعد أن ظلت في قسم الطوارئ لساعات، ومن هنا بدأت المعاناة بعد تشخيص الحالة بالولادة وأن الجنين غير مكتمل النمو ومن المتوقع أن تتم الولادة مبكرا، رضينا بما قدره الله، ولعله خير، لكن صدمنا بإبلاغنا بعدم توفر حضانة داخل المستشفى، وتصريف المرضى بهذه العبارة واللجوء للمستشفيات الخاصة التي تستنزف الجيوب.

وليست معاناة زوجة علاقي هي الأولى، ولا تبدو الأخيرة في المنطقة التي يعاني أهلها من غياب مستشفى متخصص للأطفال، وحضانات إضافية، في وقت طالبوا مرارا وتكرارا بالتسريع لإنشاء مستشفى النساء والولادة لمواجهة المشكلة الأزلية التي تتعرض لها مستشفيات المنطقة مع النقص الحاد في أقسام الأطفال والحضانات، إلى درجة أن القلق يجتاح كل الحوامل خوفا على الولادة قبل الشهر التاسع، حتى لا تحفى أقدامهن بحثا عن حضانة في مستشفيات أصبحت متخمة بالأطفال الخدج.

والغريب أن جازان المدينة ذات الكثافة السكانية الكبيرة التي يزيد عددها على مليوني نسمة لا يوجد بها مستشفى متخصص للولادة والأطفال، رغم نداءات المواطنين المستمرة منذ عدة سنوات دون وجود بوادر أمل.

وبات الألم يعتصر أيضا بندر حمدي، بعدما فقد طفليه بعد ولادتهما وهما في الشهر السادس، حيث تسبب عدم وجود مكان شاغر في الحضانة في تدهور صحتهما حتى انتقلا إلى رحمة الله.

وتعترف موظفة متخصصة في استقبال الخدج، بأن الأزمة موجودة في معظم مستشفيات المنطقة التي لا توجد بها أقسام للأطفال الخدج.
وأوضح أحمد حكمي بأن هناك مشكلة حقيقية في قسم الحضانات والأطفال فقد طغت عبارات الاعتذار عن عدم توفر الحضانة في الوقت الحالي معربا عن أسفه لعدم معالجة هذا الوضع ومراعاة ظروف المرضى والأمهات اللائي هن بحاجة إلى حضانة، لكنها غير متوفرة حتى أن الممرضات يحاولن تصريف المراجع قبل الولادة، وإخباره أنه لا تتوفر حضانة مطالبا بتزويد مستشفيات المنطقة بأعداد إضافية من الحضانات لاستيعاب المواليد الجدد، خاصة أن هناك من لا يستطيع دفع تكاليف أجرة الحضانات.
وقال أيمن نهاري إن أقسام الأطفال في مستشفيات المنطقة بحاجة كبيرة لتطويرها وتوسيعها نظرا لعدم وجود مستشفى متخصص في ظل الإقبال الكبير عليها من قبل المرضى، وطالب صحة جازان بتحمل مسؤولياتها والعمل على زيادة أقسام الحضانة في مستشفيات المنطقة لمواجهة الضغط الكبير وتوفير الرعاية الطبية لجميع المواليد الخدج.
إلى ذلك أوضح المتحدث الإعلامي في صحة جازان حسين معشي أن العمل جاري الآن في توسعة أقسام الحضانات في مستشفيات المنطقة إضافة إلى إنشاء قسم متخصص للأطفال في مستشفى النساء والولادة الذي سوف ينفذ قريبا..

حجبت توصيتها.. فغادرت قاعة الشورى

عضو المجلس الحربي تستغرب الجدل المواكب لمقترح تطوير خطب الحرمين.. وتؤكد: لا تحتاج لمعادلة رياضية تفكك طلاسمها

المصدر: جريدة الوطن الخميس 24 شعبان 1436هـ - 11 يونيو 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=226453&CategoryID=5

الرياض: تركي الصهيل
تتولد قناعة لدى عضو مجلس الشورى الدكتورة دلال الحربي، بأنها تعرضت لـ"مصادرة علنية" من رئاسة المجلس لأحد حقوقها المكفولة نظاما، في الطريقة التي تم التعامل بها مع توصيتها الخاصة بـ"خطبة الحرمين الشريفين"، إذ واجهت على إثرها تضييقا متعمدا وضغطا نفسيا كبيرا، من أجل إقناعها بسحبها.
وعلى الرغم من عدم قناعة الحربي بالمبررات التي حاول تسويقها رئيس لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية، وبعض الأعضاء الذين تم الدفع بهم لثنيها عن تقديم التوصية عشية جلسة الإثنين الماضي، إلا أن الرياح جرت بما لا تشتهيه سفينتها، إذ تعرضت لحالة التفاف على مرأى ومسمع من أعضاء المجلس، وتم اتخاذ قرار عدم طرح توصيتها رغم أنها أبلغت رئاسة المجلس بإصرارها على طرحها.
وتنص التوصية الإضافية التي تقدمت بها العضو دلال الحربي على التقرير السنوي للرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي على "التركيز على أن تكون خطبة الجمعة في الحرمين الشريفين ذات مقصد عالمي وخطاب شمولي يوجه لمناقشة قضايا الإسلام والمسلمين المعاصرة".
وبعد شهرين وعشرة أيام من تقديم العضو دلال الحربي لتوصيتها في تاريخ 4 جمادى الأولى الماضي، جاءها رد لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية في منتصف رجب الماضي، بأن التوصية متحققة، غير أن ذلك يمنح العضو مقدم التوصية حق طرحها كتوصية إضافية أمام المجلس، ليفصل الأعضاء في أمرها.
ومع الوقت الكبير الذي كان متاحا أمام لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية، لإعداد ردها المتعلق بتوصية خطبة الحرمين الشريفين، إلا أن رئيسها فالح الصغير، فاجأ المجلس في جلسة الإثنين بأن اللجنة في حاجة إلى وقت لإعداد ردها لأنها بحاجة إلى أدلة، بحسب التعبير الذي استخدمه.

واضطرت العضو الحربي بعد أن أقفل باب النقاش في هذا الموضوع، إلى الانسحاب من الجلسة احتجاجا على ما تعرضت له. وقالت الحربي في رسالة بعثت بها إلى "الوطن"، إنها تستغرب من الطريقة التي تم التعاطي معها مع توصيتها، والتي حاولت لجنة الشؤون الإسلامية إيقافها بداعي أنها "ذات حساسية عالية".
وقالت "أنا هنا أتساءل: أين الحساسية وما معاييرها؟"، ومضت في استفهامها قائلة "هل التوصية تتطلب معادلة رياضية أو علمية لتفكيك طلاسمها؟".
وشددت العضو الحربي على أنه لا يحق لأي لجنة من لجان المجلس أن تشعر بملكيتها الكاملة لكل الشؤون التي تندرج تحت إطار مهماتها، لأن مجلس الشورى "سيد قراره"، وجميع الأعضاء شركاء ومؤتمنون على آرائهم.
وفي رسالة غير مباشرة لرئاسة المجلس ورئيس لجنة الشؤون الإسلامية، قالت عضو مجلس الشورى، "من المفترض أن نضع في أذهاننا أن عضوية المجلس هي تكليف من ولي الأمر وثقة تستدعي أن تكون في محلها، وأن يعرف الجميع أن المسؤولية في كل ما يقوله أي عضو تقع عليه، وكلي أسف ألا يتاح المجال لطرح رؤى معينة.. خاصة أن ما تقدمت به إلى المجلس هو حق طبيعي لعضو المجلس حين يمارس دوره الشوري، فيعرض وجهة نظره تحت القبة، ويكون القرار جماعيا حسب التصويت".
وذهبت في تشخيصها لواقع ما جرى إلى القول، إنها ما زالت غير مقتنعة وغير راضية عن الحيلولة بينها وبين تقديم توصيتها، متسائلة عن الأسباب التي دفعت رئيس اللجنة إلى الإصرار على موقفه لتعطيلها، ومدى امتلاكه الحق في مصادر آراء وأفكار غيره إن لم تتوافق مع أفكاره وتوجهاته.

العدل لـ الوطن : أنهينا 5950 قضية بالصلح.. غالبيتها زوجية

بلغ عدد الدعاوى التي نظرت في المكاتب 11486.. والحقوقية والجنائية تتصدران

المصدر: جريدة الوطن الخميس 24 شعبان 1436هـ - 11 يونيو 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=226439&CategoryID=3

الطائف: خالد الزهراني
أكدت وزارة العدل أنها أنهت 5950 قضية نظرتها مكاتب المصالحة في جميع المناطق بالصلح وذلك خلال العام الماضي، فيما بلغ عدد القضايا التي استقبلتها هذه المكاتب نحو 11486 معظمها حقوقية وجنائية.
وقالت الوزارة، ردا على استفسارات "الوطن"، إنها سجلت 5501 قضية زوجية وأسرية، و 5985 حقوقية وجنائية، وبلغت عدد القضايا المنتهية بالصلح في جميع المكاتب 5950، منها 3981 قضية زوجية وأسرية، و 1969 حقوقية وجنائية".
وأضافت أن " 52% من القضايا في جميع مكاتب المصالحة بالمملكة انتهت بالصلح، و 72% من القضايا الزوجية والأسرية انتهت بالصلح، بينما بلغت النسبة العامة للقضايا الحقوقية والجنائية التي انتهت بالصلح 33% من إجمالي القضايا".
وأوضحت الوزارة أن "مكاتب المصالحة تعمل على حل الخلافات الأسرية بالطرق الودية، والحد من وقوع الطلاق، وتحقيق استقرار الحياة الزوجية بما يعود بالأثر الإيجابي على استقرار المجتمع، كما أسهمت في تعزيز قيم العفو والتسامح من خلال نشر ثقافة الصلح بين أفراد المجتمع، وإيجاد الحلول المناسبة للخلاف بين الأطراف المتنازعة".

وأشارت إلى أنها حددت ضوابط وصلاحيات وإجراءات عمل مكاتب المصالحة، استنادا إلى قرار مجلس الوزراء، وبناء على نظام التوفيق والمصالحة في مادته التاسعة، وجاءت هذه القواعد والإجراءات لتشمل عددا من المواد التي تكفل الحيادية في عمل المصلح".

وحددت الوزارة المسائل التي لا يجوز لمكاتب المصالحة نظرها كالمواضيع التي لا يجوز الصلح فيها شرعا مثل قضايا الحدود، وما يتعلق بالنظام العام، كما أنه لا يجوز لها مباشرة القضايا المنظورة أمام القضاء أو هيئات التحكيم، وكذلك النزاعات التي يكون أحد أطرافها من لا تعتبر قناعته، وساق المنظم عددا من الأمثلة على سبيل المثال لا الحصر، كناظر وقف، أو وصية، أو غائب، أو ولي محجور عليه، إلا أن يكون الولي الأب".

وذكرت أنها نظمت الطلبات التي لا يجوز للمصلح مباشرتها لضمان الحيادية في عمله، كالنزاعات المتعلقة به، أو أحد أقاربه، أو أصهاره، وكذلك إذا كان له صلة بموضوع النزاع، سواء كان محكما، أو وكيلا.

وبينت الوزارة أن "القواعد حددت إجراءات عمل مكاتب المصالحة ابتداء من تقديم الطلب، إلى صدور المحضر متضمنا تبليغ الأطراف، ثم جلسات الصلح، وما يتعلق بتدوين الجلسات، كما اشترطت أن يكون محضر الصلح مختوما بختم المكتب، ويرفع إلى المحكمة المختصة للمصادقة عليه، وتعد هذه المحاضر من السندات التنفيذية التي يجب أن تطبق وتأخذ وضع النفاذ حكمها حكم القضاء.

وأكدت وزارة العدل أن "مركز المصالحة يعمل على رفع كفاءة العاملين بأقسام الصلح، وتنمية مهاراتهم من خلال إقامة كثير من الدورات المتخصصة في هذا المجال، والمشاركة في الندوات والمؤتمرات الخاصة، والاستفادة من تجارب الدول الأخرى، كما تم إلحاق مجموعة من العاملين في أقسام الصلح بمختلف مناطق المملكة بمجموعة من الدورات المتخصصة في مجال الصلح".

• جرائم الكراهية"

المصدر: جريدة الحياة الاحد 20 شعبان 1436هـ - 7 يونيو 2015م

اضغط هنا

منصور الزغيبي

من أخطر الأدوات التي تفكك الروح الوطنية الواحدة، وتدمر الإنسان وتجعله وحشاً شرساً تنعكس شروره على المجتمع والوطن، هي تنشئته على الكراهية، حتى تسيطر على قلبه؛ لذلك أصبحت دائرة الكراهية هي الأوسع والأكثر سيطرة وتحكماً في طبيعة العلاقات عند البعض، فنجد كراهيةً حاضرةً وطاغيةً في النظرات، والحديث والانطباعات المرسومة عن الآخرين، بشكل جائر وخالٍ من أبسط معاني الإنصاف وحفظ اللسان عن توزيع الاتهامات، وتبدو الكراهية أكثر ظهوراً بالوقت الراهن عبر شبكات التواصل الاجتماعي.

من ضمن التعريفات لجرائم الكراهية: «أي حادثة والتي قد تكون أو لا تكون مخالفة إجرامية، ويكون الدافع من وراء القيام بها هو الكبرياء أو الكراهية».

ومن أبرز الأمثلة التي يُستشهد بها على جرائم الكراهية: «التعرض لعرق شخص «ما»، أو الإساءة لدين أو ممارسة العنف والإيذاء، وتدمير ا لممتلكات، التهديدات، وبعث بريد يحوي رسائل كراهية وأذى، وممارسة الإذلال والتقليل من شأن الآخرين».

نحتاج إلى أن ننتج مفهوماً جديداً للتسامح والتعايش والتآلف، يمنح حصانة ذاتية واجتماعية عاليتين ضد كل محاولات الأشرار وتغريرهم لضعاف النفوس، وأن الحقوق تبقى محفوظة وباقية في ظل عدم تجاوز حدود الآخرين، وحياتهم الطبيعية.

الكراهية ضعف، وهي نقيض الحب الذي هو روح القوة والعظمة النفسية، والسمو للإنسان وجوهر الأخلاق والدين. إن الإنسان السوي الناضج المتوازن نفسياً؛ نجد روحه مشبعة بالتسامح وإحسان الظن نحو الآخرين، وهو الأكثر اطمئناناً وتصالحاً مع ذاته.

إن القوانين المحلية عالجت جرائم الكراهية بأي شكل كان في مواطن مختلفة منها، في صدر هذه الأنظمة «نظام الحكم» الصادر برقم أ/ ٩٠ تاريخ 27-8-1412، الذي أكد على أن تعزيز الوحدة الوطنية واجب، وتمنع الدولة كل ما يؤدي إلى الفرقة والفتنة والانقسام «بحسب ما نصت المادة (١٢) من الباب الثالث» مقومات المجتمع السعودي» في النظام.

وكذلك نص النظام في موطن آخر على «أن تلتزم وسائل الإعلام والنشر وجميع وسائل التعبير بالكلمة الطيبة، وبأنظمة الدولة، وتسهم في تثقيف الأمة ودعم وحدتها، ويحظر ما يؤدي إلى الفتنة أو الانقسام، أو يمس بأمن الدولة وعلاقاتها العامة، أو يسيء إلى كرامة الإنسان وحقوقه، وتبين الأنظمة كيفية ذلك» من الباب الخامس «الحقوق والواجبات» المادة (٣٩).

ونظام «المطبوعات والنشر» الصادر برقم ٢١١ تاريخ 1-9-1421هـ، أشار إلى «ألا تؤدي إلى إثارة النعرات وبث الفرقة بين المواطنين» من الفقرة الثالثة من المادة (التاسعة).

وغيرها من النصوص القانونية العامة في بقية الأنظمة الأخرى التي لا يسع المقام هنا لحصرها، والمؤمل أن يسن قانون يجمع المتفرق ويستدرك النقص، وتقدر العقوبات بشكل دقيق وصريح، يواكب مستجدات العصر، وتطور الوسائل المستخدمة في الترويج لمفاهيم الكراهية والعنصرية والإقصاء.

من أكبر أنواع الخلل تربية الأجيال القادمة على الكراهية والازدراء للآخرين، سواءً أكان هذا الازدراء موجهاً إلى بني قومه أو لغيرهم، فذلك يعد تشوّهاً نفسياً يحتاج معالجة صارمة ومركزة ومفعلة على أرض الواقع؛ لأن دوافعها معروفة بداية من الكراهية، والحس الانتقامي، والإقصاء والعنصرية والتهميش والازدراء، والأحقاد، وغير ذلك من أمراض القلوب، التي هي سبب رئيس في واقعنا ووضعنا وتأخرنا الحضاري والفكري.

والصراعات التي يعيشها العالم العربي اليوم من قرون طويلة هي نتاج الكراهية الذي جعلنا فريسة سهلة لغيرنا في استغلال مقدراتنا وكرامتنا.

البعض يبرر لعملية الكراهية بأنها نتيجة لردود الفعل من بعض المواقف والأحداث غير العادلة والمنصفة، وهذا ممكن أن يعالج من خلال المحاسبة القانونية والملاحقة القضائية، من أجل أخذ حق الآخرين، لاسيما الحقوق المعنوية التي لا تعوض بأي شكل كان.

خلاصة القول، هناك نفوس موتورة تعمل على الإساءة إلى المواطن والوطن، وإثارة النزاعات التاريخية الميتة وإحيائها من جديد، ورمي الكلمات الجارحة على الآخرين، ونشر القصص والنكت وغير ذلك من أفعال الكراهية، بهدف التقليل من مكانتهم وتوسعة دائرة الكراهية نحوهم، وهز ا لثقة بين أفراد المجتمع، ومحاولة الإساءة للنسيج الاجتماعي. إن المحاسبة القانونية هي حل رادع لمن سيطرت الكراهية عليهم، ولاسيما في ظل ظروف أشد ما نحتاج فيها إلى التلاحم والتعاون والتكامل على خير يخدم الإنسان والوطن، ويفشل كل ما يخطط له الأشرار من الأعمال التخ ريبية، من أعوام طويلة لتحقيق مآربهم.

المخدرات وأثرها على الأمن الاجتماعي "1 - 3"

من أخطر انتهاكات حقوق الإنسان

المصدر: جريدة اليوم الاحد 20 شعبان 1436هـ - 7 يونيو 2015م
http://www.alyaum.com/article/4071648

د. فهد بن عبدالعزيز الخليف

لقد اصبحت المخدرات من أخطر انتهاكات حقوق الانسان على الإطلاق في هذا العصر المتنامي الأحداث، وقد تطورت جريمة الاتجار بها بتطور وسائل التواصل والاتصال التي اختصرت المسافات والوقت والجهد، ما سهل على تجار المخدرات ممارسة فعلتهم المقيتة هذه وهم جالسون في قصورهم التي بنوها على حساب صحة الإنسانية ومستقبلها وهم يتسنمون قائمة رجال الأعمال ظاهرياً، متخفين خلف وجوههم المصنوعة زيفاً والبشرية تعاني سوء أفعالهم هذه، ولقد ظلوا كذلك وما زالوا برغم العقوبات المتشددة حيالهم والتي قد تصل لمرحلة الإعدام وهم ما زالوا سادرين في تجارتهم هذه، ولقد انتبهت المؤسسات ذات الصلة في المملكة العربية السعودية ومنذ وقت مبكر لهذه الظاهرة فشرّعت لها القوانين الرادعة وأسست لها المؤسسات الاصلاحية والعلاجية الراقية الواقية، إلا أنّ الحال ظل في تطور وتفاقم من مرحلة لمرحلة برغم الجهود المبذولة. ولقد جاء نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية الصادر بالمرسوم الملكي رقم: م/ 39 والتاريخ 1426/7/8هـ بمواد محيطة بكل اسباب محاربة ومكافحة هذه التجارة الخسيسة، فحرّم النظام جلب المواد المخدرة والتعامل بها أيا كان نوع التعامل، إلا في الأحوال المنصوص عليها في النظام طبقا للشروط والاجراءات المقررة فيه. كما حرم زراعة المخدرات أو جلب أي جزء منها أو تصديره أو تملكه أو حيازته أو إحرازه أو التصرف فيه، في جميع أطوار نموها، وكذا بذورها، أو المقايضة بها أو المشاركة في أي من هذه الأفعال إلا في الأحوال المنصوص عليها في النظام طبقا للإجراءات المقررة فيه، وقد ادخل المشرِّع في زمرة هؤلاء المتاجرين الذين يقومون بصنع المعدات التي تستخدم في زراعة المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية أو إنتاجها أو صنعها بشكل غير مشروع. وبالرغم من أن المشرع كان حريصاً ودقيقاً في مسألة استثناء التصنيع في شكله المشروع، إلا انه وعلى ما يبدو لا تزال هناك ثغرات مفتوحة تتيح لمريضي النفوس وعديمي الضمير الولوج منها، ومن هنا كان لا بدّ من المتابعة والمراقبة الدقيقة على كافة المؤسسات ذات الصلة بالتصنيع للأغراض الانسانية من علاج وغيره، ذلك أنّ المادة المخدرة وكما هو معروف تدخل في تصنيع الكثير من الأدوية والمعالجات الإحيائية والكيميائية في المعامل والمختبرات، لهذا تظل المسؤولية في المراقبة دقيقة من اجل حماية صحة الانسان وحقه في الحياة باعتبار ان التمتع بالصحة قد اصبح من الحقوق الإنسانية المقدسة التي لا تقبل التقصير بأي حالٍ من الأحوال، باعتبارها حقوقا تتعلق بوجود الإنسان وقدرته على البقاء في الحياة صحيحاً معافى، ولقد حُظيّ هذا الحق باهتمام منظمة الصحة العالمية في وقتٍ مبكر وبما تضمنته المواثيق الدولية المختلفة. باعتبار أنّ الصحة هي اكتمال السلامة بدنياً وعقلياً واجتماعياً لا مجرد انعدام المرض أو العجز. وقد ثبت بما لا يدع مجالاً للشك لدى الأبحاث العلمية بمختلف مشاربها، ومن خلال الواقع العملي أن الآثار الناشئة عن تعاطي المخدرات على الصحة البدنية والنفسية والعقلية دائماً ما توصل الفرد إلى العجز الجسدي والنفسي وتدمير العقل والذهاب به الى حيث المجهول، حتى وصلت الكثير من الحالات الى المصحات العقلية او الى الموت المبكر، إن لم يكن بأثر المخدر مباشرةً فبالانتحار جراء الممارسة بالتعاطي الذي يصل مرحلة الادمان، بسبب ما تحدثه المخدرات من تغييرات في أجهزة الجسم ووظائف تلك الأجهزة بما يغير في أدائها، حيث إنها تؤثر في شخصية متعاطي المخدر، فتسلبه الارادة الايجابية حتى تضعف إدراكه وقدراته الجسمانية والعقلية وتصيبه بالاضرابات الوجدانية والنفسية حتى تصل به مرحلة التفكير في الانتحار، ذلك أنّ الإنسان الذي يتعاطى المخدرات ينتهي به الحال في كثير من الأحيان الى العجز عن تدبير شؤونه الخاصة أو الإيفاء بالتزاماته تجاه الآخرين، فيصبح عالة على أسرته ومجتمعه نتيجة عدم مقدرته على ممارسة

حياته بصورة طبيعية، فيعاني عدم القدرة على الاندماج في الحياة حيث ينتهي به الامر في معظم الأحيان الى الانسحاب من الحياة نهائياً بالانتحار، وما أسوأها من نهاية.

الإفراج عن التأمين.. وماذا بعد؟

المصدر: جريدة الرياض الاحد 20 شعبان 1436هـ - 7 يونيو 2015م
http://www.alriyadh.com/1054689

هاشم عبده هاشم

•• لا يكاد يُفتح الحديث عن الوضع الصحي في بلادنا إلا ويقفز موضوع "التأمين على صحة المواطن" إلى المقدمة..
•• هذا الموضوع الحيوي المهم.. والذي طال انتظار الجميع له يبدو أنه سيرى النور في عهد الوزير الحالي خالد الفالح..
•• وإذا تحقق هذا.. فإنه سيحسب له.. بعد أن تعثر طويلاً حتى يئس الجميع من توفر هذه المظلة التأمينية الضرورية والملحة..
•• وسواء أكان الوزير "الفالح هو الذي بعثه من جديد.. أم أن من تبناه منذ البداية وسعى إلى تحقيقه الوزير الأسبق الدكتور أسامة شبكشي – على حد علمي – فإن المهم الآن هو أن يرى النور في أقرب وقت ممكن.. لأن كثيراً من اوجه حياة المواطن ستتغير.. وإن كانت التفاصيل مهمة عن طبيعة هذا النظام.. وعن المستفيدين منه..
•• وفي تصريحات صحفية قال الوزير الفالح "إن موضوع التأمين الصحي على المواطنين تعدى مرحلة الدراسة وبدأنا في البحث عن وسائل عملية للتمويل سواء من قبل الحكومة أو القطاع الخاص أو بالمشاركة. ونتوقع البدء في التأمين على المواطنين خلال السنوات المقبلة" وذلك مدعاة للتفاؤل.. وإن كنا نتمنى من الوزير الفالح أن يتحقق هذا خلال أشهر وليس خلال سنوات.
•• وللحق فإن نشاط مهندس أرامكو المتواصل في وزارة الصحة مطمئن ومريح ويشير إلى أنه قد ألم بمشكلات القطاع الصحي المعقدة خلال فترة وجيزة..
•• وكم أتمنى كبقية المواطنين أن نرى هذا القطاع وقد تطور بسرعة بالرغم من إدراك الجميع بأن المهمة صعبة.. والوضع لا يتفق مع إمكانات البلد مع الاعتمادات المالية المخصصة له في الميزانية في كل عام.. ولا مع الإقبال الشديد لشبابنا وشاباتنا الذين اختاروا هذا التخصص وبدأت طلائعهم تتدفق علينا من أعرق الجامعات في أميركا وكندا وفرنسا وبريطانيا وألمانيا وسواها..
متطلعين إلى خدمة بلادهم بعيداً عن الصدمات والاحباطات التي تواجه آلاف الخريجين الجدد.
لقد حملت لنا تصريحات الوزير الفالح هذه الكثير من المعلومات المفرحة مثل قوله: "نحن بحاجة إلى الآلاف من الأطباء والممارسين الصحيين بتخصصات مختلفة للعمل في مستشفيات الوزارة الجديدة التي سوف تضاعف عدد الأسرة خلال السنوات القادمة"
وذلك يعني أن الرجل قد انطلق من خارطة مستقبل واضحة وفق رؤية محددة وأولويات دقيقة وببرامج عملية وفعالة وعلى مستوى المملكة وليس في المدن الكبيرة فقط..
•• وفي الوقت الذي نشد فيه على يد الرجل.. ونذكره أيضاً بأهمية مراجعة وتعديل الكادر الوظيفي الحالي وتغييره بصورة جذرية بالتعاون مع الأجهزة الطبية المماثلة في كل من وزارة الدفاع ووزارة الحرس الوطني ووزارة الداخلية ووزارة التعليم ومع المستشفيات التخصصية الحكومية.. بما يشجع أطباءنا الوطنيين على المزيد من العطاء والتفاني والتفرغ الكامل لخدمة المريض في ظل الشعور بالرضا الوظيفي الكامل وتوفير مستويات معيشية راقية لهم..
في الوقت الذي نشد على يد الوزير وننتظر منه الكثير.. فإنه لابد أن نذكر بالخير كل الوزراء السابقين الذين بذلوا جهوداً خارقة لإصلاح الوضع الصحي يشكرون عليها.. وإن كنا نعتقد أن الوقت قد حان لكي يُعطي قدراً اكبر من الاعتمادات المالية وبالذات إذا توفرت "استراتيجية" واضحة المعالم.. يدعمها برنامج زمني للتنفيذ بناء على دراسات ميدانية حديثة

للوقوف على الواقع كما هو، وتحديد متطلبات كل مرحلة.. وكل منطقة.. وكل مجال من المجالات والتخصصات بدقة متناهية.. لأنه ليس هناك ما هو أهم من الصحة بعد التعليم.. وقبل أي شيء آخر..

•• ولا أتخيل أن الدولة بعيدة عن هذا التفكير. بل على العكس من ذلك.. فإن ما نراه ونلمسه من نتائج عمل المجلس الاقتصادي والتنموي يطمئننا كثيراً على المستقبل الذي نريده ونتمناه ونرجوه.

• ضمير مستتر :

•• لا شيء أثمن ولا أغلى من الصحة.. لأن المواطن ثروة يجب الحفاظ عليها وتنميتها جيلاً بعد جيل..

بين "البدون" وأبناء المواطنات.. مآسي "التجنيس"!

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 21 شعبان 1436هـ - 8 يونيو 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=26607

عبدالعزيز قاسم

لا أفهم كيف تتم الموافقة على زواج المواطنة السعودية من أحد المواليد في هذه البلاد، ثم يضع بعض المسؤولين في الأحوال المدنية هذه العراقيل الصعبة على تجنيس أبنائها؟!

أطالع كل صباح مئات الرسائل التي تأتي من الزملاء والأحبة والأقارب على "الواتس آب"، وبات الأمر لازمة وسلوكا لمعظم المجتمع اليوم، ونتفاجأ كل صباح بأرتال من الأخبار والطرف والملح والمقاطع "اليوتيوبية" المختلفة، التي تجعلك ذاهلا وحائرا في متابعتها كلها، والجميل أن المسؤولين يستجيبون ويتفاعلون معها.

بالأمس، أرسل لي زميل عزيز في صحيفتنا المتألقة "الوطن" مقطعا مصوّرا لإخوتنا "البدون"، وهم على الحدود القطرية، يناشدون المسؤولين بالنظر في أحوالهم، وبدت نساؤهم وأطفالهم في ذلك المقطع تحت درجة حرارة عالية، ولم أملك إلا أن أتعاطف بالكامل مع تلك الحالة الإنسانية، وأستمع لما خطب به إخوتنا أولئك، وهم يتلون –بمرارة- معاناتهم طيلة سنوات طويلة، ويشتكون جور بعض مسؤولي الأحوال المدنية والجوازات حيال مشكلتهم.

الحقيقة أن قضية التجنيس في المملكة تحتاج لإعادة نظر، فالإجراءات الأخيرة والنظم التي صدرت، صعّبت على الكثيرين ممن يستحقون التجنيس -ويمكن أن يستفيد منهم الوطن، واستبعدت شريحة هي لا تعرف إلا هذه البلاد، فقد ولدوا وترعرعوا، بل ومات بعضهم في هذا الوطن الذي لا يعرفون غيره، وانقطعت صلتهم بالكامل وأوطان أجدادهم التي أتوا منها قبل عشرات العقود من السنوات. لم تراع تلك الأنظمة الحالات الإنسانية لهذه الشرائح، بل صعّبت الأمر جدا للأسف، كما حصل مع تجنيس أبناء المواطنات السعوديات.

لا أفهم كيف تتم الموافقة على زواج المواطنة السعودية من أحد المواليد في هذه البلاد، أو من ابن عم لها أو قريب، ولد في هذه الأرض المباركة، ولم يلحق على نظام الجنسية السعودية، أو حتى من إخوتنا الوافدين، وتحصل أختنا المواطنة هذه على الموافقة الرسمية الكاملة للزواج، ثم يضع بعض المسؤولين في الأحوال المدنية هذه العراقيل الصعبة على تجنيس أبنائها؟! كان عليهم من البداية عدم الموافقة على زيجتها، أو إطلاعها وتثقيفها بما سيحصل لأبنائها.

الكارثة الآن في موضوع أخواتنا المواطنات هؤلاء، أن النظام تغير، وهن قد تزوجن من سنوات طويلة بما كان عليه النظام القديم. فعلى الأقل يعامل أبناء هذه الشريحة على ذلك النظام الذي تزوجن خلال تطبيقه. هذا من أقل حقوقهن، لا أن يفاجأن بنظام جديد لم يكنّ يعرفن عنه، ولو اطلعن عليه، لربما تريثن في الزواج ولم يوافقن، وهذا من العدل الذي أتمنى من إخوتي المحامين والحقوقيين الحديث عنه.

في ذلك النظام القديم، كانت إجراءات حصول أبنائهن على الجنسية السعودية بها قدر معقول من الإجراءات، ويستطيع أبناؤهن الحصول على الجنسية وإن طالت قليلا، لا بما صدر أخيرا من قرارات هي غاية في الصعوبة على الأبناء، بل

بعضهم -بحسب النظام الأخير- لا يمكن له أن يكون سعوديا، ما فتح مآسي إنسانية مؤلمة، وشرخا عائليا كبيرا بتلكم العوائل التي ليست بالقليلة على مستوى المملكة.
ما يؤلم في هذه القضية، التي أدعو جمعيات حقوق الإنسان السعودية وزملائي المثقفين والدعاة والنخب إلى أن يصبوا اهتماماتهم عليها؛ أن ابن المواطن السعودي المتزوج من غير هذه البلاد؛ يحصل بكل يسر على الجنسية، وهذه تحمد بالتأكيد، ولكنها تفرقة مؤسفة، تجعلك في حيرة حيال هذه الازدواجية التي إن سألت عن سببها، لأحالوك إلى العرف والشرع بأن الابن يلحق بأبيه، بينما الأمر يختلف تجاه المرأة، ولكأننا لا نستطيع أن نراعي التقدم والتمدن الذي بتنا فيه كمجتمع ودولة على مستوى العالم ككل، ونذلل القوانين ونطوعها بما يتناسب ومكانتنا اليوم في العالم، والدين لا يقف أبدا أمام تجنيس أبناء المواطنة.
إخوتنا "البدون" أولئك على الحدود القطرية، نحتاج أن نقف معهم، ليحصل على الجنسية السعودية من يستحقها، بل نطالب بتذليل بعض الإجراءات مراعاة للحالة الإنسانية.
كثير من الرعيل الأول في بلادنا، أدركوا آباء هؤلاء الذين نتحدث عنهم، من مختلف الجاليات التي وفدت قبل أكثر من سبعين أو ثمانين عاما، وعاشوا في كنف مملكة الإنسانية، وتحت عدل ولاة أمرنا، واندمجوا في المجتمع السعودي، وتجاوروا سوية مع المواطنين في الحارة الواحدة، ولا تستطيع أن تفرق بينهم، فتشبعوا بثقافة هذا الوطن الذي لم يعرف أبناؤهم أو أحفادهم سواها، فهل لذلك الرعيل وقفة شهامة مع أبناء من تعايشوا وتآخوا معهم؟
كم نحتاج للتفاعل والنظرة الإنسانية وإعادة النظر في قضية "التجنيس" في السعودية، فثمة عوائل عديدة تعيش مآسي بسببها.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

نقل الكفالة والسعودة تعقيب

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 21 شعبان 1436هـ - 8 يونيو 2015م
http://www.aleqt.com/2015/06/08/article_963733.html

د. صالح السلطان

رغم جهود توطين الوظائف، إلا أن الطلب على الاستقدام مازال قويا بل قويا جدا. طبعا الحصول على تأشيرات صعب، وهذا مفهوم. لكن الضرر يأتي من أن نمو القطاع الخاص ومنذ عشرات السنين، مرتبط ارتباطا وثيقا بالحصول على يد عاملة غير سعودية. ذلك لأن معظم الوظائف خاصة المهنية اليدوية أو الحرفية التي تشكل معظم وظائف القطاع الخاص، والتي لا تتطلب تعليما عاليا، تلك الوظائف لا تحظى بإقبال السعوديين على وجه العموم. وهنا يظهر الإشكال: 1- إعطاء تأشيرات صعب، لأنه مطلب 2- توظيف غير سعودي من الداخل مرهون بموافقة ما يسمىالكفيل. النتيجة؟ التأثير سلبا في نمو القطاع الخاص، والكلام كله طبعا على الوضع كما نراه.
طرح الكاتب في عدد الإثنين الماضي مقترح السماح لليد العاملة الوافدة كلها أو بعضها بتغيير صاحب العمل، ودون حاجة إلى إذن صاحب العمل، بعد مضي وقت تتفاوت مدته بناء على اعتبارات، مقابل مزيد تشديد على الاستقدام. هذا التشديد لازم لنجاح المقترح في تحقيق الهدف منه وهو خفض البطالة وتقليل اعتمادنا على الغير.
حظي المقترح بتأييد البعض وانتقاد البعض. وأرى أن يجرى تقييم للمقترح في ضوء استراتيجية التوظيف، ومدى النجاح في تحقيقها.
مضى على إقرار الاستراتيجة ست سنوات بالتمام (أقرها مجلس الوزراء في شعبان 1430)، وتحوي مجموعة كبيرة من السياسات وغاياتها. وهي متاحة على موقع وزارة العمل.
من السياسات والغايات التي بنيت عليها الاستراتيجية استقطاب يد عاملة وافدة أعلى مهارة، وخفض عدد اليد العاملة الوافدة متدنية المهارة، والحد من الاعتماد على اليد العاملة الوافدة. من السياسات والغايات رفع نسبة مشاركة اليد العاملة الوطنية إلى أعلى حد ممكن وترسيخ ثقافة العمل بين شباب وشابات الوطن.
السياسات طموحة، والإشكال كما أرى في آليات التنفيذ: نجاح الآليات في تحقيق السياسات وغاياتها كان وما زال دون المطلوب. توقعت الاستراتيجية تنفيذا لسياسات المديين القصير والمتوسط بصورة أفضل مما تحقق الآن بعد مضي ست

سنوات. من جهة أخرى، بعض الآليات تخدم سياسات بينما قد تضر سياسات أخرى. وهذا يدعو إلى تطوير أو تعديل آليات حالية في السعودة.
انتقد منتقد مقترحي، وطرح بدلا مقترح تحديد إقامة الوافد بسنوات قليلة، لأسباب منها تحجيم التستر. أرى أن هذا المقترح لا يساعد على تحقيق سياسات استقطاب يد عاملة وافدة أعلى مهارة. هذا التحديد يقلل من رغبة المهرة للعمل في بلادنا إلا بمقابل بصورة ما. ولذلك لا تلجأ إلى هذه السياسة ما يسمى الدول المتقدمة اقتصاديا. بل العكس، منح إغراءات لإقامة طويلة أو في حكم الدائمة، لفئات ماهرة، بدلا من أن تكون بلادهم حقل تجارب. من المهم أن يعرف أن هناك علاقة طردية بين مستوى مهارة القوى العاملة ونمو الاقتصاد. وقد أثبتت هذه العلاقة بدراسات اقتصادية قياسية كثيرة.
من الانتقادات أن أجور غير السعوديين خاصة المهرة سترتفع وسترتفع كثيرا. والمقترح البديل برفع تكاليف الاستقدام والإقامة مثل زيادة الرسوم الحالية حقيقة.
الحقيقة أن ارتفاع أجور غير السعوديين وخاصة المهرة، مطلب، بل هو مطلب أساسي لزيادة مهارة القوى العاملة، وزيادة السعودة في الوظائف المهنية، وخفض الطلب على الاستقدام، مطلب لحفز السعوديين على العمل في مهن ينظر إليها بشيء من الاحتقار في الوقت الحاضر. القول "مكره أخاك لا بطل" أو المثل الشعبي "وش حدك على المر قال اللي أمر منه" ينطبق أشد الانطباق على حالتنا. تضخم الأجور في تلك المهن لا أقول إنه يقضي على تلك النظرة، ولكنني أدعي أنه يخففه تخفيفا قويا. وهذا كاف بحد ذاته. الطموح ليس في القضاء على تلك النظرة ولكن في تقليلها قدر الإمكان. نطمح إلى أن نرى السعوديين بعد حين من الزمن يشكلون نسبة كبيرة من العاملين في المحال، وخاصة في وظائفها المهنية أو الحرفية.
رفع تكاليف الإقامة رفعا كبيرا كزيادة الرسوم الحالية زيادة عالية، مفيد في الحد من الاستقدام، لكنه قليل الفائدة في تحقيق هدف رفع جودة ومهارة اليد العاملة الوافدة. من أهم ما يغري الوافد الماهر ما سيحققه من دخل أثناء هجرته أو انتقاله للعمل في غير دولته. الرسوم لا تزيد من دخله.
ما سبق كله طبعا نقاش نظري مختصر، وأرى تعزيزه بدراسة تطبيقية.

سرير لكل مريض .. حق وليس طموحا!

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 21 شعبان 1436هـ - 8 يونيو 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150608/Con20150608776466.htm

نجيب عصام يماني

يؤكد معالي المهندس خالد الفالح وزير الصحة القادم من أرامكو السعودية بكل ما تعنيه هذه الشركة من قوة هيكلها واقتصادها وإدارتها وتطلعاتها وتمددها وسعيها إلى الجودة والكمال وأنها تملك مستشفى نموذجيا متكاملا كان تشد إليه الرحال، مما يعطي الأمل في قدرته على التعامل مع هذه الوزارة التي أتعبت كل من سبقه. يقول معالي الوزير إن سقف طموحات المواطن أعلى من إنجازات الوزارة وذلك خلال تفقده للخدمات الصحية في القصيم.. الحقيقة هي ليست طموحات بقدر ما هي حق معلوم يتمثل في الحصول على سرير فلازال المجتمع يعاني من نقص في عدد أسرة المستشفيات ويحتار المواطن في حالة مرضه كيف يجد سريرا يحتويه فعبارة (نأسف لا يوجد سرير) عبارة صادمة لنفسيات المرضى وذويهم. لتبدأ رحلة بحث مضنية عن سرير شاغر تستخدم فيها كل الواسطات والرجاءات والمعارف وحب الخشوم وتقبيل الكتوف فليس هناك أسوأ من المرض على المريض وأهله. في المقابل ينام على أسرة المستشفيات مرضى تشافت حالاتهم وانتهت فترة علاجهم وأخذوا حقهم من الرعاية الصحية، ولكنهم يتوسلون البقاء فيه فترة أطول من أجل المزيد من الراحة والحصول على الخدمة المجانية واستقبال الأهل والأصحاب.
صدمني أحدهم وهو يتوسل الواسطات لتبقى زوجته في المستشفى أياما أخر بحجة أن هناك بعض الصديقات قادمات لزيارتها، وأن بيتهم غير جاهز لاستقبالهن وأن العاملة المنزلية مسافرة، والأفضل أن تبقى في المستشفى (حتى تقطع

علائقها) شرحت له أن طلبه مستحيل فليس هناك من جديد طبيا يقدم لزوجته كما أن هناك مرضى آخرين على قائمة الانتظار في حاجة ماسة إلى سرير زوجته التي من الله عليها بالعافية وأن تأخير يوم واحد يعني تأخير العديد من المرضى وبعضهم لا تتحمل حالته الانتظار، وقد تكون أنت وزوجتك سببا في موته أو مضاعفة آلامه أو حتى تفاقم حالته. لم يقتنع بكلامي وأسقطني من قائمة أصدقائه وذاكرة هاتفه، على شاكلته آخرون يرفضون مغادرة المستشفى بحجة أنهم مقطوعون من شجرة فلا أحد يعتني بهم كما حدث في مستشفى ينبع العام إذ تمسك مريض بالبقاء في غرفته رافضا الخروج منها لعدم وجود أقارب له أو منزل يسكن فيه وذلك بعد أن أدخل المستشفى قبل 6 أشهر وتم تنويمه وإعطاؤه العلاج اللازم وعندما شفي تماما رفض الخروج واستولى على الغرفة وسكن بها ويقوم بالخروج يوميا من المستشفى للتنزه ويعود ثانية ليأكل ويشرب وينام وقد تم إبلاغ الشرطة عنه لإخراجه.. كما ذكرت عكاظ حالة سيدة تبلغ من العمر 84 سنة وهي منومة في المستشفى منذ 4 سنوات وليس لديها أحد للعناية بها وترفض الخروج من المستشفى ولم يأتِ أحد لاستلامها.. مريض ثالث أوردت حالته الوطن بأن الأطباء أوصوا بخروجه منذ عامين ولكن أهله رفضوا استلامه رغم تعافيه واستقرار حالته وكل ما يحتاجه هو رعاية منزلية، إضافة إلى حالات أخرى كثيرة تشغل أسرة المستشفيات وتأبى المغادرة تحت رفض أهل المريض استلامه لعدم الرغبة في تحمل عبء تمريضه في المنزل كما أن هناك 30% من أصحاب الحالات الحرجة كحوادث المرور المتزايدة وكبار السن والمبؤوس من شفائهم يشغلون أسرة المستشفيات لأعوام طويلة، يشارك في خلق هذه المشكلة المواطن الذي يملك ثقافة خاطئة في حب البقاء والتمسك بسرير في المستشفى الذي يعالجه متناسيا أن هناك من هو في حاجة ماسة لسريره مما يساهم في تباعد المواعيد والتكدس ومن ثم السخط وعدم الرضى. ويصبح الأمر أكثر معضلة في المستشفيات التخصصية والمرجعية مثل مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث الذي تزداد الشريحة السكانية التي تتطلب خدماته العلاجية التخصصية إلا أن بعض أسرته لازالت مشغولة ببعض المرضى لشهور وأعوام طويلة قد تتجاوز الخمس سنوات لا يحتاجون فيها إلى أي علاج تخصصي، اللهم إلا عناية منزلية فيتركون في المستشفى حتى يتوفاهم الله أو يجعل لهم مخرجا. وهذه للأسف (ثقافة مجتمع) فأهل المريض يصرون على بقائه في المستشفى تحت أي ذريعة حتى وإن بدت عليه علامات الصحة والعافية، من هنا يأتي الضغط على المستشفيات التي تعاني أصلا من نقص الأسرة.

الأمل معقود على وزير الصحة في أن يطبق ما وعدت به وزارته سابقا (سرير لكل مريض). فما تقدمه الدولة للقطاع الصحي من ميزانية تبلغ المليارات سنويا وتحتل المرتبة الأولى في بنودها، نحن أمام وزير نثق في قدراته وخبراته وتمكنه في أن يحل معضلة هذه الوزارة العصية على الحل، أن يضع الخطط السريعة والفعالة للقضاء على كافة المشكلات والمعوقات، ولعل من أهمها إنشاء مستشفيات الرعاية التلطفية الممتدة لتقديم العناية الطبية اللازمة ومراقبة حالات هؤلاء المرضى المبؤوس من شفائهم والقابعين في الغيبوبة والمقعدين من الحوادث وفق برنامج يحفظ لهم آدميتهم ويخفف مصابهم بدل شغل أسرة المستشفيات لسنوات وما يتبعه من هدر للميزانية، ويتم ذلك بالشراكة مع أصحاب رؤوس الأموال والتجار ومؤسسات القطاع الخاص تحت إشراف الوزارة حتى لا تكون تجارة، فالوطن وأبناؤه أولى بالعمل الخيري فالدولة قد أخذت على عاتقها هذه المهمة في الخارج..

فتوى شرعية من مكاتب الاستقدام..!

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 22 شعبان 1436هـ - 9 يونيو 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=26619

فواز عزيز

جتمعوا في الخفاء في "استراحة" شرق العاصمة الرياض، وتخفوا عن أعين الإعلام، لكن الزميل فارس النواف من "الوطن" استطاع رصد مناقشاتهم السرية، التي يعترضون فيها على نظام حكومي صدر أخيرا من وزارة العمل، أجمع 38 مكتبا للاستقدام من جميع مناطق المملكة على رفع تظلم ضد قرار وزارة العمل رقم " 3207" الخاص بتحديد مدة وصول العمالة المنزلية بواقع 60 يوما، إضافة إلى النسبة المقدمة لقيمة العقد الـ"25%"، وغرامة التأخير.

إذا كان ملاك مكاتب الاستقدام الـ38 متيقنين من حقهم في التظلم لماذا يجتمعون في الخفاء؟ لماذا لم يجتمعوا في لجنة الاستقدام ويدعوا كل وسائل الإعلام؟ ربما يجب أن أضع علامة تعجب بدل علامة الاستفهام هنا!
العجيب أن مكاتب الاستقدام بعد أن استغلت أزمة الاستقدام ورفعت الأسعار إلى الضعفين، لا تزال قادرة على الإفتاء، إذ اعترضت على الفقرتين " 3،4" من البند الأول لقرار وزارة العمل اللتين تتضمنان "دفع غرامة تأخير، وتحديد مدة التأخير بواقع 30 يوما"، مشيرين إلى أن الشرط الأول من الفقرة "3" يمثل مخالفة شرعية، إذ إنه عبارة عن فائدة ربوية مضاعفة ما يعد "ربا" مركبا..!
جميل أن يكون ملاك مكاتب الاستقدام يعرفون المخالفات الشرعية، ويتورعون عنها، لكن العجيب أنهم لم يجدوا مخالفة في المغالاة ورفع الأسعار أكثر من ضعفين، ولم يتورعوا عن "إخلاف الوعود" و "الكذب" مع عملائهم على مدى سنوات، هل يدرك ملاك مكاتب الاستقدام أن هذه المخالفات الشرعية تدخلهم في خانة "النفاق"، وأن المنافق في الدرك الأسفل..!
وزارة العمل رغم كثرة تصريحاتها التي كانت بلا أي أثر سابقا، أصدرت قرارا جميلا في ضبط عمل مكاتب الاستقدام، لكن "ستبقى قرارات وزارة العمل بشأن استقدام العمالة المنزلية حبرا على ورق، حتى يلمس المواطن أثرها الإيجابي على أسعار الاستقدام والمدة التي يستغرقها وصول العمالة.. عدا هذين المؤشرين يفتح الله!" هذه الحقيقة التي وضعها الزميل هايل الشمري على طاولة وزير العمل في مقاله أمس.

الزواج والطلاق

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 22 شعبان 1436هـ - 9 يونيو 2015م
اضغط هنا

أحمد أسعد خليل

في تقرير لوزارة العدل عن 33954 حالة طلاق خلال عام 2014، فيما بلغت حالات الخلع 434 حالة، بينما بلغ عدد الزيجات 11817، وذكر في إحصاءات وزارة العدل على موقعها الإلكتروني أن أعداد حالات الطلاق خلال العام الماضي زادت بأكثر من 8371 حالة طلاق عن العام الذي قبله. كما حذر بعض الخبراء من تنامي ظاهرة الطلاق في المجتمع السعودي، والتي تصل إلى أكثر من 25% من حالات الزواج وفقًا لبعض الإحصاءات، بزيادة عن المعدل العالمي الذي يراوح بين 18% و22% والذي باتت معدلاته المرتفعة هاجسًا لدى الشارع السعودي، مؤكدين أن المملكة تعاني من ارتفاع هائل في حالات الطلاق، وأزمة في العزوف عن الزواج، ممّا تسبب في رفع أعداد العوانس، وتصدرت منطقة مكة المكرمة قائمة المناطق السعودية الأكثر إصدارًا لصكوك الطلاق بإجمالي بلغ 9954 إثبات طلاق بينما جاءت مدينة جدة على رأس قائمة أكثر المدن السعودية إصدارًا لإثباتات الطلاق بواقع 5306 إثباتات، تلتها مكة المكرمة بـ2326، ثم الطائف بـ1459. ويشير التقرير الصادر في عام 2014م بارتفاع حالات الزواج المسجلة لدينا، بنسبة 30%، مقارنة بالعام الماضي مسجلة 77.512 حالة زواج، منها 12.649 حالة زواج من غير السعوديين.
وهذه المؤشرات الخطيرة تشكل ظاهرة كبيرة في مجتمعنا، ولابد لنا من وقفة وتكاتف للقضاء والحد منها، أن نسبة ارتفاع حالات الطلاق والعنوسة تعود إلى أسباب عديدة ومتنوعة وسلبيات تفشت في مجتمعنا بشكل كبير وملحوظ من أهمها العنصرية بأنواعها سيد وشريف قبلي، وحضري شافعي وحنبلي وغيرها التي نهى عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله: (دَعُوهَا فَإِنَّهَا مُنْتِنَةٌ)، وقد يكون من الأسباب الوفرة المالية التي شهدتها المملكة في السنوات الماضية، ما جعل كثير من الشبان يعزفون عن الزواج، أو يتزوجون ويطلقون بسهولة، فضلاً عن تغلغل القيم الغربية الفاسدة في المجتمعات السعودية، وبين الشباب، ومن أهم الأسباب أيضًا هو الإسراف الكبير في حفلات الزواج التي تتجاوز الملايين في تكاليفها

قد تجد فيها إهدارًا بالطعام وخلافه مخالف لتعاليم وقيم ديننا الحنيف، يقول الله تعالى: (يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ).
إن لم تتغير عاداتك فلن تتغير فوائدك.

ماذا يحدث في ملف الاستقدام؟

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 23 شعبان 1436هـ - 10 يونيو 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=26643

بسام فتيني

الحديث في ملف الاستقدام قد لا يكفيه مقال واحد، فبعد البحث والتدقيق والتمحيص و"التنبيش" بين ثنايا هذا الملف اتضح لي أن هناك خللا كبيرا وواضحا جدا في آلية علاج معوقات هذا الملف الثقيل، ولذلك سأبدأ الحديث أولا عن الفرق بين شركات الاستقدام الكبرى، وبين المكاتب الأهلية التي يملكها أفراد للاستقدام.
فشركات الاستقدام في عهد الوزير السابق عادل فقيه تم إقرار إنشائها وتحديد رأس مالها بمئة مليون ريال، وكان الهدف من وجودها تحريك عجلة الاستقدام وتسيير وتسهيل إجراءات خدمة العميل "المواطن" لاستقدام عمالته المنزلية، لكن ماذا حدث؟ من كوارث هذا القرار أنه وبطريقة غير مباشرة عرقل الاستقدام للعمالة المنزلية، واتجهت بوصلة هذه الشركات نحو الربح السريع والأقل "دوشة" ويتمثل في التركيز على استقدام عمالة مهنية "عامل- سباك- نجار- كهربائي... إلخ" وابتعدت عن تقديم دورها الحقيقي وبمباركة من وزارة العمل التي منحت هذه الشركات فرصة ذهبية للتربح الفاحش وبالنظام! مع استمرار مشكلة استقدام العمالة المنزلية رغم أن قرار وزارة العمل كان يشترط على هذه الشركات أن تخصص "كوتا" للعمالة المنزلية من الاستقدام تمثل بما يعادل 20% من عدد العمالة التي تصدر لها تأشيرات من قبل هذه الشركات الكبرى!
ومع ذلك، لم يفعل هذا الجانب بل والأدهى والأمر أن الوزارة بقصد أو دون قصد "كبلت" مكاتب الاستقدام التي يملكها أفراد بأنظمة وقوانين ما أنزل الله بها من سلطان! رغم أن الدولة تعزز وجود المنشآت المتوسطة والصغيرة ومكاتب الاستقدام الأهلية "وليس الشركات" إلا أن وزارة العمل في هذه الجزئية تحديدا لم تراع هذا التوجه، وفسحت المجال لشركات كبرى يتملكها متنفذون "أحدهم شقيق مسؤول كبير!" لتكون مثالا واضحا جليا للاحتكار.. وللحديث بقية.

تفعيل نظام التحكيم الجديد .. والتنمية الاقتصادية

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 23 شعبان 1436هـ - 10 يونيو 2015م
http://www.aleqt.com/2015/06/10/article_964319.html

د. فيصل بن منصور الفاضل

يأتي نظام التحكيم الجديد الصادر بتاريخ 1433/5/17هـ مشتملا على منظومة متكاملة من الأحكام لتنظيم التحكيم كإحدى أهم وسائل حل النزاعات. وقد تضمن هذا النظام، الذي حل محل النظام القديم الصادر عام 1403هـ، تطويرا كبيرا في

الأحكام المنظمة لهذه الوسيلة القضائية الخاصة ومساندتها في جميع مراحلها وتمكينها بما تحتاج لتسوية الخلافات بسرعة ومرونة.
جاء النظام متواكبا مع التطورات والمستجدات في مجال التحكيم ومنسجما مع اتفاقية نيويورك الخاصة بتنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية التي انضمت إليها المملكة عام 1994، وكذلك القانون النموذجي للتحكيم الذي أعدته الأمم المتحدة عام 1985م، ومن المتوقع أن يسهم هذا النظام ــ بعد تفعيله ــ في الاستمرار بدفع عجلة التنمية الاقتصادية لما يوفره من تحسين للبيئة الاستثمارية وتحفيز للاستثمار، فضلا عن إسهامه في رفع مستوى تصنيف المملكة بين الدول على مستوى إنفاذ العقود وما قد يتولد عن ذلك من زيادة لتحفيز الاستثمارات الأجنبية في المملكة.
ولكن على الرغم من مضي أكثر من ثلاث سنوات على صدور هذا النظام، فإنه لم يتم تفعيله بعد بما يحقق أهدافه؛ بسبب التأخر في إقرار لائحته التنفيذية، ومن المعروف أن الاستفادة الكبيرة من نظام التحكيم الجديد تتوقف على تحقيق متطلباته، ومن أهمها إصدار لائحته التنفيذية والبدء في تطبيقها؛ ولذلك أصبح التعجيل بإنجازها مطلبا مهما، والأكثر أهمية أن يراعى في إعداد مشروع هذه اللائحة انسجام أحكامها وموادها التفصيلية والتفسيرية مع الأهداف والغايات التي قصدها المنظم من صدور نظام التحكيم ولا سيما أن هذه اللائحة تمثل المحور المفصلي في النظام وستضمن وضعه على أرض الواقع فضلا عن أنها ستحقق الوضوح وبيان الغموض الذي ورد في بعض أحكام النظام المتعلقة بشروط هيئة التحكيم والحالات التي تقام فيها دعوى البطلان والمحكمة المختصة، وظهرت حولها تفسيرات مختلفة ومتباينة.
لقد تضمن قرار مجلس الوزراء رقم (156) وتاريخ 1433/5/17هـ قيام وزارة العدل ووزارة التجارة والصناعة بالتنسيق مع المجلس الأعلى للقضاء والجهات الأخرى ذات العلاقة بإعداد اللائحة التنفيذية لهذا النظام ورفعها تمهيدا لصدورها من قبل مجلس الوزراء ولم يحدد إطارا زمنيا لإعداد هذه اللائحة غير أن ذلك ليس مبررا لهذا التأخر الطويل جدا، وينبغي على هذه الجهات أن تسرع من إجراءات إنجاز إعداد اللائحة ورفعها لمجلس الوزراء خصوصا أن هناك مرحلة قادمة لمراجعة اللائحة وتطويرها في هيئة الخبراء بمجلس الوزراء وذلك قبل صدورها من مجلس الوزراء.
وأخيرا بقي أن نقول: إنه من المؤمل من مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية أن ينظر في الأنظمة المتعلقة بالتنمية التي لم تفعّل بعد ومنها نظام التحكيم الجديد، الذي أصبح معلقا على إعداد لائحة مشتتة بين عدد من الجهات الحكومية، في مقدمتها وزارة العدل ووزارة التجارة والصناعة والهيئة العامة للاستثمار، التي لم يرد اسمها صراحة بين الجهات ذات العلاقة على الرغم من أهمية إشراكها وهو أمر ربما لم يتحقق حتى تاريخه، وأن تكون له توصية تنقل هذه اللائحة من وضعها الحالي إلى محطة هيئة الخبراء في مجلس الوزراء والمعروفة بعملها القانوني الرصين وتقديرها لعامل الوقت الثمين.

حرامية الضمان الاجتماعي

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 24 شعبان 1436هـ - 11 يونيو 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150611/Con20150611777154.htm

محمد العصيمي

لو حلف لي أحد أغلظ الأيمان بأن هناك حرامية كبارا يستفيدون من معاشات الضمان الاجتماعي في المملكة ما صدقته. لكن بدون حلف ولا أيمان مغلظة جاءتنا «عكاظ» من مصادرها الخاصة بالخبر اليقين. وهو أن الربط الآلي بين الضمان الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية، الذي بدأ الأسبوع الماضي، تسبب في إسقاط نحو 110 آلاف مستفيد من الضمان، تبين أنهم موظفون وموظفات بالقطاع الخاص، شكلت النساء منهم نسبة تزيد على 85%.
وحسب الخبر (الفضيحة)، تبين ــ أيضا ــ أن هناك احتيالا ونصبا من سيدات أعمال لديهن سجلات تجارية، وموظفات بنوك وشركات ومؤسسات كبيرة مسجلات في الضمان الاجتماعي. والمثير أن هؤلاء ظلوا يأكلون السحت ويسرقون أرزاق وقوت الضعفاء؛ لأنه لم يكن يتم الكشف عن كونهم محتاجين أم لا أثناء التقديم على معاش الضمان. كما لا تتم

مراجعة أسمائهم بعد التسجيل في سجلات التأمينات الاجتماعية. أي أنهم يتقدمون (للسرقة) وهم يعلمون ـ نظرا لرداءة الأنظمة ـ أن سرقتهم لن تكشف!!

وإذا أردتم الحقيقة، فإن أول من يجب أن يسأل عن هذا التفريط بأموال الدولة المسخرة للمحتاجين والمعوزين والمطلقات والأرامل، هم مسؤولو وموظفو الضمان الاجتماعي، الذين نضع أمامهم مليون علامة استفهام عن كيف مرروا هؤلاء الحرامية بهذه البساطة.؟! ألم يصدعونا لسنوات طويلة بأن المؤسسة لديها أهم نظام (في الشرق الأوسط) لدراسة الحالات المتقدمة لمعاشات الضمان وإقرارها أو رفضها بحسب نتائج تلك الدراسات؟! أين هذا النظام، أو بالأصح أين هو الشرق الأوسط المزعوم؟!

أما لصوص أرزاق الفقراء، الذين أصبحوا الآن معروفين بأسمائهم وسجلاتهم المدنية، فيجب أن يجروا من رقابهم إلى المحاكم ويغرموا كل ما أخذوه من أول يوم إلى تاريخ الكشف عنهم ثم يسجنوا بحسب الأحكام القضائية التعزيرية ليكونوا عبرة لكل من تسول له نفسه السطو على أموال الدولة والمستحقين لها. ومن المنتظر، بل من المهم جدا عدم التهاون في اتخاذ إجراءات من هذا النوع في حقهم؛ لكي يكفوا ويكف غيرهم عن لصوصيتهم وجرأتهم على حقوق الآخرين.

والأهم ـ بعد كل ذلك ـ ألا نبقى ساذجين نتعامل مع الناس باعتبارهم أنقياء يخافون الله ويراعون ضمائرهم. الناس كما فيهم أخيار فيهم أشرار وفيهم محتالون ونصابون. وما يردعهم ويكشفهم ويحد من غلوائهم وشراهتهم هو الأنظمة الدقيقة التي تراقبهم والقوانين التي تعاقبهم إذا أخطأوا أو سرقوا. وليس بعد أموال المحتاجين المسروقة هذه من شيء يستحق أن يلفت النظر إلى طيبتنا الزائدة أو ارتخاء أنظمتنا البالية!!.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

القضاء الخاص .. وسرعة الفصل

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 24 شعبان 1436هـ - 11 يونيو 2015م
http://www.aleqt.com/2015/06/11/article_964707.html

خالد بن محمد العنقري

العلاقة بين الاقتصاد والقانون علاقة طردية نماء وانكماشا، فالاقتصاد الذي يمثل أسس الحياة في المجتمع لا بد له من الإطار القانوني الذي يضمن سيره وازدهاره.

إن من أهم ما يجذب رؤوس الأموال سواء الخارجية أو الداخلية ويحثها على المشاركة في تنمية المجتمع عن طريق الاستثمار هو القضاء سواء من حيث السرعة في البت أو من حيث الكفاءة في الأداء، ومع التطور السريع والتشعب في المعاملات والقوانين أضحى التحكيم التجاري مطلبا ملحا في جميع أنحاء العالم، وبالنظر إلى نظام التحكيم السعودي الجديد الصادر عام 1433هـ نجد التطور الملحوظ عن سابقه وإتاحة كثير من الخيارات لطرفي التحكيم، إلا أن غالب المعوقات التي يواجهها طرفا النزاع ناتجة عن القصور في استغلال نظام التحكيم، حيث يقتصر العقد غالبا على اشتراط التحكيم فقط حال النزاع، وبهذا قد يتخلف كثير من أهداف التحكيم المنشود، ولا سيما أن الاتفاق على كثير من المسائل حول التحكيم في بداية التعاقد أسهل منها بكثير حال نشوء النزاع، وسأسلط الضوء في هذه المقالة على بعض لا كل المسائل ذات الأثر، للاستفادة من النظام في نظري.

التحكيم هو قضاء خاص له القوة ذاتها التي للقضاء العام من حيث النفاذ ويتميز بسرعة الفصل وعدم التقيد بقانون معين كما يسمح لطرفي النزاع باختيار هيئة التحكيم من حيث الأشخاص والعدد ولغة التحكيم. لقد أعطى النظام طرفي التحكيم حق الاتفاق على الإجراءات التي تتبعها هيئة التحكيم وإخضاع هذه الإجراءات للقواعد النافذة في أي منظمة أو هيئة أو مركز تحكيم داخل المملكة أو خارجها بشرط عدم مخالفتها الشريعة الإسلامية، وذلك ما نص عليه في المادة 25 من النظام، ولا شك أن إجراءات التقاضي من أهم ما يسهم في سرعة البت وسلامة الأحكام، كما أعطى النظام طرفي التحكيم في المادة 40-1 حق الاتفاق على مدة التحكيم التي يجب من خلالها على هيئة التحكيم إصدار الحكم فيها وإهمال ذلك ابتداء من أسباب تطويل أمد التقاضي.

ما لا شك فيه أن كفاءة المحكم وتأهيله لهما الأثر البالغ في سرعة ودقة البت في النزاع، وقد أعطى النظام طرفي النزاع حق الاتفاق على كيفية اختيار هيئة التحكيم مسبقا كما أعطاهما حق تحديد مؤهلات المحكم وإجراءات رده وفي حال عدم

الاتفاق على ذلك فإن إجراءات الرد وأسبابه سيكون البت فيها من قبل هيئة التحكيم والمحكمة المختصة، وسيترتب على ذلك وقف إجراءات التحكيم، وفي ذلك من التأخير ما لا يخفى.
إن من المقرر قضاء أن الحكم يجب أن يكون منهيا للخصومة، وهناك خلاف حاد بين القضاة حول التدابير المؤقتة والتحفظية قبل الفصل في موضوع النزاع، كما أن ذلك سلطة تقديرية لناظر القضية، إلا أن نظام التحكيم أعطى طرفي التحكيم حق الاتفاق على إعطاء الهيئة ذلك حال طلبه من أحدهما.
الجدير بالذكر أن الاتفاق على التحكيم يجب أن يكون مكتوبا ويكون بشرط في العقد أو بمشارطة تحكيم مستقلة، كما أنه في حال اتفاق طرفي العقد على إخضاع العلاقة بينهما لأحكام أي وثيقة سواء كانت عقدا نموذجيا أو اتفاقية دولية وكان التحكيم شرطا في هذه الوثيقة فسيكون التحكيم واجبا وخاضعا لجميع ما ورد في هذه الوثيقة فيما يتعلق بالتحكيم.
ما سبق ذكره ليس إلا بعض ما أمكن بسطه هنا، وما زال النظام يزخر بكثير مما يغني طرفي العقد عن اشتراط التقاضي في محاكم خارجية، ويضمن سلامة التنفيذ في حال التحكيم الدولي.

خبراء دوليون يستعرضون اتفاقية مكافحة الفساد

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 21 شعبان 1436هـ - 8 يونيو 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150608/Con20150608776523.htm

ياسر المطيري (الرياض)

اختتمت، في العاصمة النمساوية فيينا، يوم الجمعة الماضي، أعمال الدورة السادسة لاجتماع فريق الخبراء الحكومي الدولي مفتوح العضوية المعني باستعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والذي انعقد في مقر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، خلال الفترة من 1 إلى 5 يونيو الحالي.

وقد ناقش الاجتماع آلية استعراض تنفيذ الاتفاقية وأهم النتائج والملاحظات التي ظهرت خلال الدورة الأولى من عملية الاستعراض، والتي استمرت لمدة خمس سنوات تم خلالها استعراض جميع الدول الأطراف (١٧٨ دولة)، بما فيها المملكة، عدا الدول حديثة الانضمام وعددها ثلاث دول.

كما تم خلال الاجتماع تقديم عرض عن تنظيم إجراءات انعقاد الدورة السادسة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والمزمع انعقاده في سان بطرسبرج بروسيا خلال شهر نوفمبر المقبل، ويحضره رؤساء هيئات مكافحة الفساد في الدول الأطراف في الاتفاقية، ويحظى باهتمام بالغ من قبل كافة الدول والمنظمات الدولية العاملة في هذا المجال.

ومن المحتمل أن يتم خلاله الإعلان عن انطلاق الدورة الثانية من الاستعراض والتي تستمر كذلك خمس سنوات يتم خلالها استعراض فصلين من الاتفاقية هما: (الثاني الذي يتحدث عن التدابير الوقائية من الفساد، والخامس، الذي يتعلق باسترداد الموجودات).

يذكر أن المملكة أنهت استعراض تنفيذ الاتفاقية خلال الدورة الأولى من الاستعراض، والمتعلقة بالفصلين الثالث الخاص بالتجريم وإنفاذ القانون، والرابع المتعلق بالتعاون الدولي.

تجدر الإشارة إلى أن هذه الاتفاقية تهدف في الأساس إلى دعم التدابير الرامية إلى منع الفساد ومكافحته بصورة أكفأ، بما في ذلك دعم التعاون الدولي والمساعدة التقنية في هذا المجال.

وتأتي مشاركة الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد لتبيين دور المملكة وجهودها في تطبيق وتنفيذ هذه الاتفاقية من جهة، والاطلاع على خبرات الدول وتجاربها المتخذة حيال ذلك من جهة أخرى.

المحافظات الجنوبية تواجه أزمة إنسانية حقيقية جراء محاصرة الانقلابيين

الأمم المتحدة: مليون مشرد في اليمن بلا مأوى.. وتقدير خاص لدور المملكة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 22 شعبان 1436هـ - 9 يونيو 2015م
http://www.alriyadh.com/1055373

الرياض - أحمد الأحمد
كشفت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأن أكثر من مليون وثلاثمئة ألف شخص يعيشون في وضع قلق في اليمن نتيجة الصراع الدائر هناك، وأوضحت ل"الرياض" بأن أعداد المشردين منذ تاريخ 27 مارس ارتفع ليصل إلى 1،019،762 مليون إنسان يتوزعون في مناطق ومحافظات عدن وحضرموت وحجة وعمران يعانون من عدم وجود مأوى لهم بعد أن تركوا منازلهم في ظل استمرار آلة القتل والعدوان الذي يشنه الانقلابيون على الدولة والمدنيين.
وأفادت المفوضية بأن أعداد القادمين إلى جيبوتي، أثيوبيا، عمُان، المملكة العربية السعودية، الصومال، والسودان عن طريق البحر أو البر ارتفع ليصل إلى 42،210 آلاف غادروا الأراضي اليمنية وقصدوا هذه الدول.
وأكدت بأنها ليست قادرة على الوصول إلى محافظات عدن وصنعاء وصعدة مشيرة بأن المحافظات الأكثر تضررا من أزمة النزوح هي حجة والضالع مع أكثر من مئتي ألف نازح في كل محافظة.
وقالت بأن المحافظات الجنوبية تواجه في الفترة الراهنة أزمة حقيقية في الغذاء والمياه والمستلزمات الطبية والوقود مشددة بأن التواصل مع المحافظات الجنوبية أمر في غاية الصعوبة نظرا لانهيار الاتصالات السلكية واللاسلكية والاتصال بالإنترنت.
وعبرت المفوضية عن تقديرها للدور الذي لعبته المملكة بعد أن استفاد حتى الآن أكثر من 72،800 ألف شخص من الأمر الملكي لتصحيح أوضاع المقيمين اليمنيين في المملكة موضحة بأن السفارة اليمنية استقبلت 231 ألف وثيقة من اليمنيين الذين يريدون تصحيح أوضاعهم.
وأبانت بأن أرقام الفارين إلى جيبوتي أصبح في تزايد مستمر حيث تجاوز العدد حاجز 16611 ألف شخص من مختلف الجنسيات فيما استقبلت الصومال 12291 قادما من اليمن منذ بدء الأزمة.

• هيومن رايتس ووتش" تحث بنغلاديش على مكافحة زواج القاصرات

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 23 شعبان 1436هـ - 10 يونيو 2015م
اضغط هنا

لندن - رويترز
قال نشطاء مدافعون عن حقوق الإنسان اليوم (الثلثاء) إنه "على بنغلادش تعزيز جهودها لمكافحة تفشي زواج القاصرات الذي يمثل مشكلة تؤججها الكوارث الطبيعية المتلاحقة في البلاد."
ودعت "منظمة هيومن رايتس ووتش" الحكومة إلى نبذ اقتراح لخفض السن القانونية لزواج الفتيات من 18 إلى 16 سنةاً، وقالت إنه "يقوض تعهداً قطعته رئيسة الوزراء شيخة حسينة في الآونة الأخيرة بوقف زواج القاصر."
وتوجد في بنغلادش واحدة من أعلى معدلات زواج القصر في العالم، إذ يتزوج ثلثا الإناث في سن الطفولة. وتتزوج قرابة 30 في المئة منهن قبل أن يبلغن 15 سنة كما تتزوج كثيرات قبل ذلك بكثير.
وقالت المنظمة في تقرير بعنوان "تزوج قبل أن يتعرض منزلك للاجتياح" إنه "على رغم من تجريم زواج القاصر فإنه يتم الاستهانة بالقانون، وكثيراً ما يزور المسؤولون شهادات الميلاد لتسهيل زواج القاصر مقابل رشى زهيدة."
وقالت باحثة في حقوق المرأة في المنظمة هيذر بار، "زواج القصّر متفش مثل الوباء في بنغلادش ويتفاقم بفعل الكوارث الطبيعية. على الحكومة أن تتحرك قبل أن يضيع جيل آخر من البنات."
وذكرت المنظمة المعنية بالحقوق أن الفيضانات والأعاصيرالتي تتعرض لها بنغلادش بسبب اكتظاظها بالسكان وتآكل الأنهار، تساهم في زيادة زواج القاصرات من طريق دفع الأسر نحو مزيد من الفقر.
وقالت بعض الأسر في التقرير إنها "تتعرض لضغوط حتى تزوج بناتها بسرعة خشية أن تفقد منازلها بسبب تآكل الأنهار." ولم يرد مسؤولون في وزارة شؤون المرأة والطفل على اتصالات هاتفية أمس لطلب التعليق.

ثورة الهند ضد الاغتصاب... بدأت!

المصدر: جريدة الحياة الخميس 24 شعبان 1436هـ - 11 يونيو 2015م
اضغط هنا

قيس قاسم

منذ حادثة «باص دلهي»، التي تعرضت فيها شابة هندية إلى عملية اغتصاب جماعي، وعنف جسدي أدى إلى موتها، والهند تشهد ثورة شعبية ضد الاغتصاب، القوى المحركة لها، لم تعد محصورة بالنساء ومنظماتهن الاجتماعية، التي خرجت وقتها في تظاهرات حاشدة وغاضبة ضد مرتكبي الجريمة، بل امتدت إلى رجال الهند وشبابها لأن الأمر تجاوز حدود الواقعة وصار متعلقاً بسمعة البلاد بأسرها وبصورتها التي اهتزت في نظر العالم الخارجي، فصار لزاماً التحرك من أجل وضع حد لعمليات الاغتصاب.
في هذا الاتجاه، يصب الوثائقي التلفزيوني «ثورة الهند ضد الاغتصاب» من خلال محاولته رصد الظاهرة في مرحلة ما بعد إدانة القضاء لمرتكبيها والتقرب أكثر من أطراف الحراك الجاري في المجتمع الهندي ومعرفة حجم تأثيرهم.
يذهب البرنامج إلى إحدى قرى كالكوتا لمقابلة مارغونتهام أرونشالام، بعدما لمع اسمه كصاحب مشروع تجاري ناجح انطلقت فكرته من انحيازه إلى قضايا المرأة وتبنيه المبادئ النسوية رغم ما يواجهه من مشكلات بسبب موقفه المعلن هذا، والذي قاده إلى الشروع بإنشاء مصنع «الفوط الصحية النسوية». الفكرة كما يلخصها سهلة «تمنع الدورة الشهرية غالبية طالبات القرى الهندية من الذهاب إلى المدرسة، ما يؤثر سلباً على مستوياتهن بالمقارنة بالطلاب الآخرين، إلى جانب تعرضهن إلى مشكلات صحية نتيجة عدم توفر شروط النظافة خلال الدورة الشهرية ومن أجل تجنب كل ذلك فكرت في إنتاج فوط صحية بسيطة سعرها لا يتجاوز روبية واحدة».
تعرض أرونشالام إلى الضرب والتهديد بطرده من القرية بسبب مجاهرته بأفكاره التي دعا فيها إلى المساواة بين المرأة والرجل ومنح الأولوية للنساء للعمل في مشروعه الذي سخر منه سكان القرية أول الأمر.

بعد أقل من عام واحد، أصبح معمله من المشاريع الناجحة في الهند واليوم يعمل في فروعه المتعددة أكثر من 15 ألف امرأة ويتوقع أن يصل عددهن خلال العام المقبل إلى نصف مليون عاملة.
انضم صاحب الفكرة إلى التيار الجماهيري الجديد الداعي إلى إعادة النظر بالقوانين والأعراف الاجتماعية التي تعامل المرأة كمواطنة أقل قيمة من الرجل واعتبر ظاهرة الاغتصاب «نتاجاً موضوعياً للتربية الذكورية السيئة التي تجيز للهندي التصرف كما يحلو له بالمرأة وجسدها بما فيها فعل الاغتصاب الذي ينظر إليه في القرى البعيدة كفعل عادي، ضد «الفتيات السيئات» لا يستوجب كل الضجة المثارة حوله».
يأخذ الوثائقي معه هذا التعبير إلى قرية غوتشيرات ويعرضه أمام الصبية نارانهاي التي أجهشت بالبكاء حال سماعه. «رغم تعرضي للاغتصاب فسكان القرية لا يلومون الجاني بل يتهامسون في ما بينهم ويطلقون عليّ صفة «فتاة سيئة» كلما مررت من أمامهم ولهذا أفضل أن أبقى داخل البيت طيلة الوقت».
قصة الصبية التي نهبها أحد رجال القرية المجاورة لقريتهم وحبسها لمدة أشهر في مكان مجهول كان يغتصبها فيه، وبعد ذلك عرضها للبيع لمجموعة من الطالبين الحصول على جسدها، قصتها تحولت إلى محفز أخلاقي لمجموعة من شباب القرية الذين انضموا إلى مجاميع أوسع تطالب بتدخل السلطات الهندية لوضع حد لجرائم الاغتصاب وإلى زيادة وعي المزارعين بقيم العدالة والمساواة.
وقوفها أمام وسائل الإعلام وسردها تفاصيل قصة اغتصابها أثارا ردود فعل قوية ووسعا من الحملة الآخذة في الاتساع والتي تسميها المحامية الشابة نانيتار سانيال بـ «الثورة الهندية الجديدة» التي تشارك بها بقوة في ولاية البنغال.
تنطلق المحامية من خبرتها في هذا المجال وتضيف إلى عملية الاغتصاب ممارسات مرفوضة أخرى مثل: الاعتداء الجسدي والتحرش الجنسي والتمييز الاجتماعي بين الجنسين. فمن دون كل هذا كما تقول «لا يمكن إحداث ثورة حقيقية».
تكشف المحامية، التي تقود الآن قطاعاً واسعاً من الناس في منطقتها لبوا نداء التظاهر الدائم ضد الاغتصاب، إلى وجود أحكام سلبية جاهزة ضد الفتيات المتعلمات، بخاصة تنطلق من المظهر الخارجي للمرأة وبالتحديد على ما ترتديه من ملابس ومفادها أن «الفتاة التي ترتدي بنطالاً تشجع الرجال على اغتصابها فيما ارتداء الساري يجنبها كل أشكال التحرش». تجربتها الشخصية تدحض هذا الادعاء فلبسها للساري لم يمنع عنها التحرش الجنسي لأن الأمر في جوهره ووفق الحالات التي ترافعت فيها وعرضتها أمام البرنامج يتوقف على نظرة الرجل الدونية للمرأة وجسدها والتي ينبغي القيام بثورة حقيقية ضدها.

كاريكاتير

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 20 شبان 1436هـ - 7 يونيو 2015 م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150607/Cartoon201506076483.htm

المصدر: جريدة الوطن الاحد 20 شعبان 1436هـ - 7 يونيو 2015م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=6345

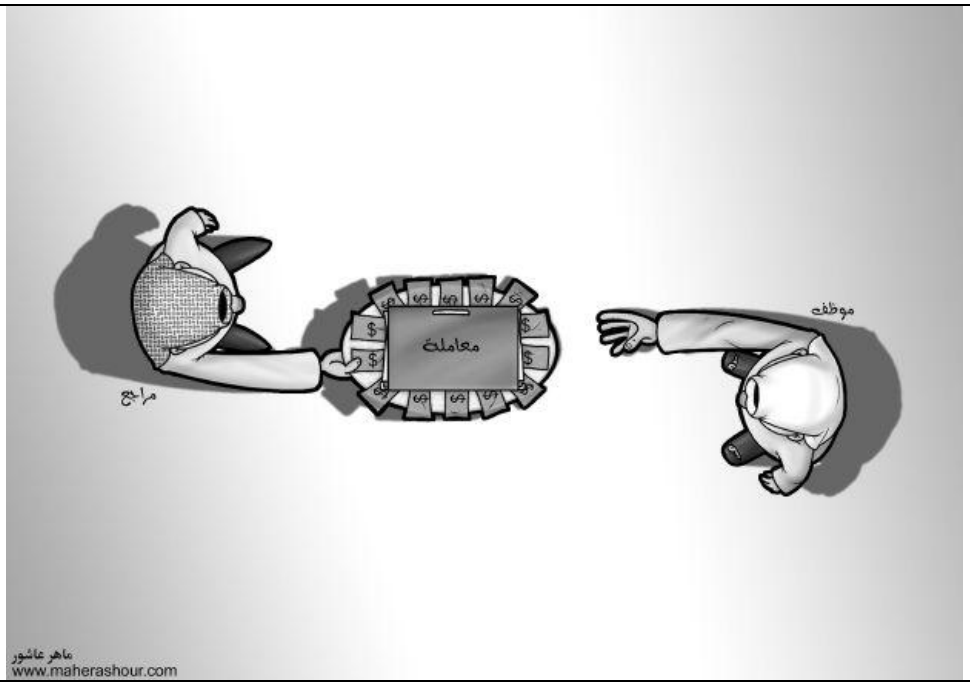

الحياة

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 21 شعبان 1436هـ - 8 يونيو 2015م

اضغط هنا

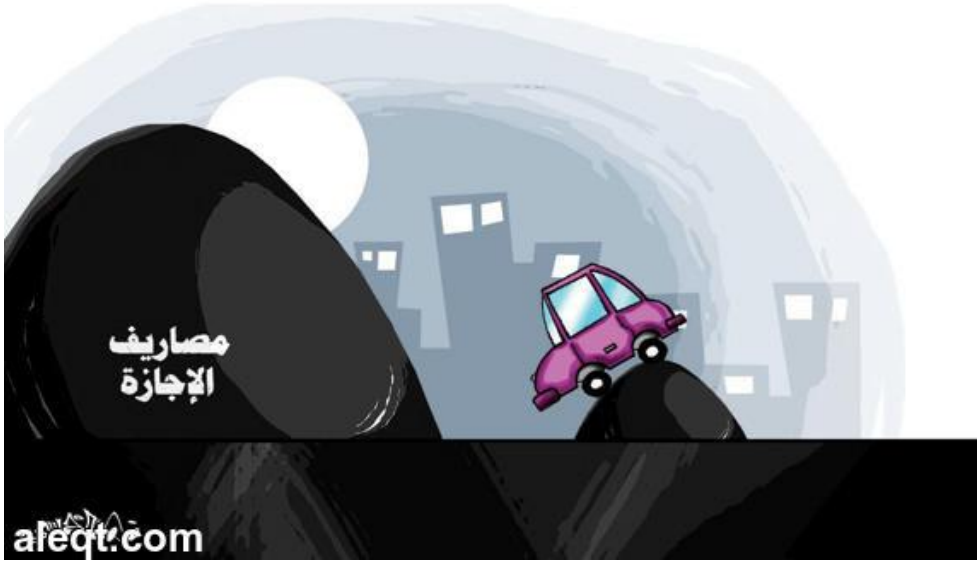

الالكترونية الاقتصادية www.aleqt.com

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 21 شعبان 1436هـ - 8 يونيو 2015م

http://www.aleqt.com/2015/06/08/article_963738.html

المصدر: جريدة الاقتصادية
الثلاثاء 22 شعبان 1436هـ - 9 يونيو 2015م

http://www.aleqt.com/2015/06/09/article_963996.html

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 22 شعبان 1436هـ - 9 يونيو 2015م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150609/Cartoon201506096485.htm

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 23 شعبان 1436هـ - 10 يونيو 2015م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=6354

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 23 شعبان 1436هـ - 10 يونيو 2015م

اضغط هنا

	الإلكترونية الاقتصادية www.aleqt.com **المصدر: جريدة الاقتصادية** **الخميس 24 شعبان 1436هـ - 11 يونيو 2015م** http://www.aleqt.com/2015/06/11/article_964714.html
	المدينة **المصدر: جريدة المدينة الخميس 24 شعبان 1436هـ - 11 يونيو 2015م** اضغط هنا